

Distr.: General
10 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٥٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو
الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥		أولا - مقدمة
٦		ثانيا - أداء الولاية
٦		ألف - لمحة عامة
٦		باء - تنفيذ الميزانية
١١		جيم - مبادرات دعم البعثة
١٢		دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي
١٢		هاء - الشراكات وتنسيق أنشطة الفريق القطري
١٣		واو - أطر الميزانية القائمة على النتائج
٦٣		ثالثا - أداء الموارد



الرجاء إعادة استعمال الورق



٦٣	الموارد المالية	ألف -
٦٤	معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات	باء -
٦٥	نمط الإنفاق الشهري	جيم -
٦٦	الإيرادات والتسويات الأخرى	دال -
٦٦	النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي	هاء -
٦٧	قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية	واو -
٦٧	تحليل الفروق	رابعاً -
٧٤	أداء الموارد المالية المعتمدة بموجب سلطة الدخول في التزامات	خامساً -
٧٦	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	سادساً -
	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها	سابعاً -
٧٧	الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٧٢	

رُبط مجموع نفقات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بالهدف المتوخى من البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مبنية بحسب العناصر التالية: تقديم الدعم لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، والأمن وحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، وتوفير الدعم.

ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، والتوصيات التي وردت في الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (الفقرات ٤٥-٦٨ من الوثيقة S/2017/826)، عززت البعثة مشاركتها السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتأكيد دعمها لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية كأولوية أساسية للبعثة. وأدت جهود البعثة في مجال دعم حماية المدنيين عن طريق اتباع نهج شامل ينطوي على العنصرين المدني والنظامي إلى زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم الظروف المواتية لإجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية. وفي ضوء اتساع الرقعة الجغرافية للنزاع، نشرت البعثة أفرة متنقلة ومتعددة التخصصات للرصد والاستجابة في المناطق التي لا توجد فيها عناصر البعثة ولكن يرتفع فيها احتمال تعرض المدنيين للأخطار.

وتكبدت البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير نفقات بلغت ٥٠٠ ٢٣٨ ١١٨٩ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد نسبته ١٠٠ في المائة (مقارنة بالنفقات التي بلغت ٢٠٠ ٤٤٣ ٢٣٤ دولار، فيما يمثل معدل استخدام نسبته ٩٩,٩ في المائة، في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧).

ويعزى الرصيد الحر البالغ ٥,٠ مليون دولار أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى خفض في أسطول الطائرات وساعات الطيران تمشيا مع مبادرة الأمين العام لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية، وخفض الاحتياجات المتعلقة بشراء المعدات؛ وكذلك خفض الاحتياجات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشكل طفيف، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي للمراقبين العسكريين عن المعدل المعتمد. وعوض الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات إلى حد كبير زيادات تحت بند الموظفين المدنيين، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية للموظفين الدوليين والوطنيين، وإلى ارتفاع متوسط المرتبات عما كان مدرجا في الميزانية للموظفين الوطنيين، وإلى انخفاض معدل الشواغر الفعلي للموظفين الدوليين.

أولا - مقدمة

١ - عُرضت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/832)، وبلغ إجماليها ٦٠٣ ٢٠٠ ١ ٢٣٤ دولار (صافيها ٦٠٠ ٧٢١ ٢٠٥ دولار). وهي تغطي تكاليف نشر ٧٦٠ مراقبا عسكريا و ١٩ ٨١٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ١ ٤٤١ فردا من أفراد الشرطة، منهم ١ ٠٥٠ فردا من أفراد الوحدات المشكلة، و ٩٠ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات و ٨٩٣ موظفا دوليا و ٢ ٥٦٤ موظفا وطنيا، منهم ٢٣٤ موظفا وطنيا من الفئة الفنية، و ٤١٩ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليّاً قدره ١٠٠ ٦٩٢ ١٩٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.11، الفقرة ٧٤).

٣ - واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠١/٧١، مبلغاً إجماليّاً ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار (وصافيها ٦٠٠ ٩٩٧ ١١٢ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد قسم المبلغ الكلي كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

٤ - وطلب الأمين العام، في مذكرة لاحقة تقدم بها إلى الجمعية العامة بشأن ترتيبات تمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/778)، الحصول على تمويل إضافي لتشغيل البعثة بمبلغ إجمالي ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار (صافيها ٤٧ ٧٢٢ ٥٠٠ دولار)، بسبب ما يلي: (أ) الدعم الذي تقدمه البعثة من أجل تحديث سجل الناخبين والعملية الانتخابية؛ (ب) الحاجة إلى دعم حماية المدنيين وحفظه السلام؛ (ج) مطالبة مقدمة من أحد البائعين ضد الأمم المتحدة؛ (د) الحاجة إلى إعادة ثلاث طائرات هليكوبتر هجومية إلى البلدان التي قدمتها.

٥ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغا قدره ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار الذي سبق اعتماده للفترة ذاتها (A/72/844، الفقرة ١٠).

٦ - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٢٩٣/٧٢، بالدخول في التزامات بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار المعتمد في السابق للفترة ذاتها بموجب القرار ٣٠١/٧١. ولم يقسم مبلغ ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ مليون كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- ٧ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٩٢٥ (٢٠١٠) ومُدّدها في قرارات لاحقة صادرة عنه. ونص المجلس على ولاية فترة الأداء الحالية في قراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨).
- ٨ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام هو توطيد السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٩ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تحقيق عدد من الإنجازات عن طريق تنفيذ النواتج الرئيسية المرتبطة بها، والمبينة في الأطر الواردة أدناه، مبنية ضمن مجموعات حسب العناصر التالية: تقديم الدعم لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية؛ والأمن وحماية المدنيين؛ وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع؛ وتوفير الدعم.
- ١٠ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويُقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، والنواتج المنجزة فعلاً قياساً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

- ١١ - ظلت حماية المدنيين، وتوفير الدعم لتنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وللعملية الانتخابية، تشكل الأولويات الاستراتيجية للبعثة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ المشمولة بالتقرير، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨). وفي القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، أعاد المجلس التأكيد على ضرورة إيلاء حماية المدنيين الأولوية لدى اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القدرات والموارد المتاحة، وقرر توسيع نطاق ولاية البعثة من أجل حماية المدنيين، بما في ذلك في سياق الانتخابات.
- ١٢ - وحدث عدد من التطورات الرئيسية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ المشمولة بالتقرير، وكان لها أثر كبير على مسار جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ ولاية البعثة. والأهم من ذلك، ما زال تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يمثل أولوية عليا بالنسبة للجهات السياسية الكونغولية صاحبة المصلحة، إذ أنه ينشئ تدابير انتقالية شاملة للجميع على نطاق واسع يستهدي بها البلد في إجراء انتخابات تأخر تنظيمها بالفعل. وبقيت الانقسامات العميقة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني هي السمة الغالبة على المناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولاً زمنياً انتخابياً تأجلت به رسمياً الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي كان مقرراً إجراؤها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفقاً لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأدى ذلك التأخير إلى تجدد الدعوات إلى التظاهر من جانب معظم زعماء المعارضة وعدد من منظمات المجتمع المدني. غير أن هذه الدعوات لم تلق استجابة إلا بشكل هامشي في المراكز الحضرية في مختلف أنحاء البلد، مع استمرار السلطات في فرض حظر على المظاهرات العامة ونشر قوات الأمن قبل مواعيد الاحتجاجات

العامة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استخدمت قوات الأمن الوطنية العنف لتفريق المظاهرات التي دعت إليها اللجنة العلمانية للتنسيق في كينشاسا وغيرها من المدن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل وإصابة ٤٦ شخصا واعتقال أكثر من ١٤٠ شخصا.

١٣ - ونتيجة لهذه التطورات، ما زال المستوى العام لانعدام الاستقرار وأعمال العنف يثير قلقاً بالغاً، وذلك بفعل حالة التشرد والخراب التي تطبع المشهد السياسي، وزيادة نشاط الجماعات المسلحة، وارتفاع حدة النزاع القبلي ونشاط الميليشيات في مناطق بالمقاطعات الشرقية والوسطى. واتسمت الفترة كذلك بتقلص الحيز الديمقراطي وزيادة حدوث انتهاكات ذات صلة بالانتخابات مسّت حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان لا يزال نحو ١١٨ سجيناً سياسياً قيد الاحتجاز. ولم يكن الحظر المفروض على المظاهرات والتجمعات السياسية قد رُفع رسمياً. غير أن مجموعات المعارضة السياسية تمكنت من عقد تجمعات عامة.

١٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الانتهاء من تسجيل الناخبين، الذي يعتبر معلماً رئيسياً في العملية الانتخابية. وفي جميع أنحاء البلد، أصبح أكثر من ٤٦ مليون ناخب محتمل، ٤٧ في المائة منهم نساء، مسجلين في جميع مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية البالغة ٢٦ مقاطعة. وفي ٢٥ أيار/مايو، أكملت المنظمة الدولية للفرنكوفونية مراجعة مستقلة لسجل الناخبين، وأصدرت تقريراً أولياً، أشارت فيه إلى أن سجل الناخبين "شامل وجامع ومستكمل، ولكن يلزمه تحسينات"، وذلك بناء على طلب مقدم من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وأشارت المنظمة الدولية للفرنكوفونية إلى أن أحد الشواغل يتمثل في أن نسبة ١٦,٦ في المائة من الناخبين (أي ما يزيد على ٦,٥ ملايين ناخب) قد سُجلوا دون أخذ بصماتهم. وبالإضافة إلى الإغراب عن الانتقادات المتعلقة بسلامة سجل الناخبين، تواصل أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني الاعتراض على الاستخدام المقرر لآلات التصويت واستمرار الافتقار إلى الحيز السياسي. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية الوطنية تعديلين على قانون تسجيل الناخبين وقانون الانتخابات، يترتب عليهما فعلياً استبعاد الكونغوليين الذين يعيشون في الخارج من المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مما يتعارض مع الخطط الأولية.

١٥ - واتسعت أيضاً رقعة المناطق المتضررة من النزاعات وأعمال العنف بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما اقتضى إعادة ترتيب أولويات البعثة فيما يتعلق بمواردها والآثار المترتبة على أنشطتها. وتضررت بشدة من تفشي العنف بين الجماعات العرقية في أوائل عام ٢٠١٨ المناطق التي خفضت البعثة فيها وجودها، بما في ذلك منطقة دجوغو في مقاطعة إيتوري، مما أسفر عن زيادة في السكان المشردين داخلياً. وتتطلب تهدئة هذا النزاع استثماراً كبيراً في إعادة نشر العنصرين العسكري والمدني للبعثة من أجل احتواء الحالة وإضفاء الاستقرار عليها. وظلت الجماعات المسلحة وأعمال العنف القبلي، المدفوعة أحياناً بدوافع سياسية، تطغى على النزاعات الدائرة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وتفاقم العنف الدائر أيضاً بين قوميتي توا ولوبا في مقاطعة تنجانيقا؛ وبين قومية بانيامولينغي من جهة، وقوميات بافولرو وبابيمبي وبانيندو، من ناحية أخرى، في المنطقة الجنوبية من كيفو الجنوبية. وخلال الفترة نفسها، أدت الميليشيات والجماعات المسلحة القائمة على أساس عرقي إلى وقوع صدام بين قومية الهوندي وقوميتي الهوتو ونيانغا في ماسيسي، وبين قوميتي نيانغا وناندو في إقليم لويرو في كيفو الشمالية. وفي الوقت نفسه، شهدت مقاطعات أويلي السفلى وأويلي العليا في المنطقة الشمالية الشرقية انخفاضاً في

أنشطة جيش الرب للمقاومة. والأهم من ذلك، ما زال العنف ينتشر في منطقة كاساي الوسطى حيث يعزى فيها النزاع في البداية إلى المنافسات على السلطة العرفية، ويتأثر بالديناميات السياسية الوطنية. وبعد إحراز بعض التقدم نتيجة للعمليات العسكرية التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد إعادة نشر هذه القوات في مكان آخر بجمهورية الكونغو الديمقراطية، استعادت ميليشيات كاموينا نسابو حرية التنقل والعمل، مما أدى إلى تضاعف الميليشيات التي تشن الهجمات على رموز الدولة، وإلى تزايد العنف بين الجماعات العرقية. ونتجت ديناميات النزاع هذه عن التوترات المتجددة بين المجتمعات المحلية، بل أيضا عن الخصومات المتعلقة بالسيطرة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، مما زاد من تفاقم حالة هشّة بالفعل. وكانت هناك أيضا شواغل إزاء زيادة تجنيد الأطفال على أيدي الميليشيات، لا سيما قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بمقاطعة إيتوري وعناصر كاموينا نسابو في منطقة كاساي حيث سُجلت عدة حالات لتدمير المدارس. وبشكل عام، فقد أدت مستويات العنف في عدة أجزاء من البلد إلى ارتفاع أعداد المشردين داخليا.

١٦ - وفي ضوء الأولويات والتطورات الرئيسية المبينة أعلاه، أسهمت البعثة إسهاما كبيرا في تهيئة الظروف المواتية لإجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية، وذلك من خلال الدعم الذي قدمته إلى تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشملت الجهود المبذولة للنهوض بالعملية السياسية المساعي الحميدة المكثفة التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شجعت الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية على تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك تدابير بناء الثقة المبينة فيه. وفي إطار التدابير الرادعة وبغية تعزيز المساءلة، قامت البعثة أيضا بمواصلة جهود الرصد والتحقيق والإبلاغ والدعوة، بما في ذلك في سياق الحيز الديمقراطي واحترام الحريات الأساسية. ووثقت البعثة الأعداد المتزايدة من انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المرتبطة بتقييد الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد، مقارنة بالفترة السابقة.

١٧ - وأدت جهود البعثة في مجال دعم حماية المدنيين عن طريق اتباع نهج شامل ينطوي على العنصرين المدني والنظامي إلى زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم تهيئة الظروف المواتية لإجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية. وشملت هذه الجهود بذل مساعٍ حميدة والمشاركة السياسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات لمعالجة أسباب النزاع، والعمل مع الوزارات المعنية وعلى الصعيد المحلي من أجل التصدي للنزاعات على السلطة العرفية في منطقة كاساي. وواصلت البعثة أيضا تعزيز آلياتها للإنذار المبكر والوقاية، بما في ذلك شبكة الإنذار المحلية ولجان الحماية المحلية وبعثات التقييم المشتركة. وفي ضوء اتساع الرقعة الجغرافية للنزاع، نشرت البعثة أفرقة متنقلة متعددة التخصصات للرصد والاستجابة في مناطق لا توجد فيها عناصر البعثة ولكن يرتفع فيها احتمال تعرض المدنيين لأخطار جسيمة. وعلاوة على ذلك، استخدمت البعثة نهجا مبتكرا وتكميليا إزاء جهود الحماية عن طريق إبراز وجود القوة في المناطق التي يتوقع فيها نشوء أخطار تهدد المدنيين. وأدى الحد من قواعد التشغيل المؤقتة وتكرار استخدام المفارز القتالية الجاهزة إلى تدخلات وقائية هادفة من أجل التصدي للأخطار التي تهدد المدنيين. وكانت الجهود التي تبذلها البعثة لدعم مكافحة الإفلات من العقاب تدعمها جهود التحقيق والرصد في مجال حقوق الإنسان والدعم المقدم عن طريق خلايا دعم الادعاء التابعة لها، بسبل منها دعم القضايا ذات الدلالات الرمزية من قبيل محاكمة نتابو نتابيري شيكا، المتهم بارتكاب عمليات اغتصاب جماعي وتجنيد أطفال وأعمال قتل، بعد استسلامه في تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٨ - وأسهم أيضا عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعان للبعثة في حماية المدنيين. حيث وفرت شرطة الأمم المتحدة التدريب للشرطة الوطنية الكونغولية، وأجرت دوريات مشتركة معها، مما عزز قدرة الدولة على حماية مواطنيها، بسبل إنشاء خطوط هاتفية مجانية من أجل تنفيذ تدابير وقائية واستباقية عند قيام الجماعات المسلحة بتهديد السكان المدنيين. وقدمت شرطة الأمم المتحدة التوجيه والمشورة والرقابة من خلال التشارك في المواقع مع الشرطة الوطنية الكونغولية في المقاطعات الأكثر حساسية. وعلاوة على ذلك، اضطلعت شرطة الأمم المتحدة بتنسيق الاستراتيجية التشغيلية المتكاملة للبعثة المتصلة بمكافحة انعدام الأمن في ثمانية مواقع، ودعم قوات الأمن الداخلي من الناحية التشغيلية واللوجستية، وإشراك المجتمعات المحلية، والتمكين من إيصال الدعم المقدم من عناصر الأمم المتحدة الأخرى. ووسعت شرطة الأمم المتحدة، في إطار التأكيد على دورة الاستخبارات من خلال التعاون بين الوكالات كجزء لا يتجزأ من نهج فعال لحماية المدنيين، نطاق فرقة العمل التابعة لها المعنية بالشبكات الإجرامية على مستوى القطاعات، وذلك لمساعدة أصحاب المصلحة المحليين من الأمم المتحدة في التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة بوصفها محركا للنزاع، وفي احتواء تأثيرها على السكان. وشنت القوة عمليات انفرادية ومشاركة مع القوات الحكومية في مواجهة الجماعات المسلحة، وذلك دعما للجهود المدنية الأوسع نطاقا، بما في ذلك تشجيع عناصر الجماعات المسلحة على الاستسلام من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين.

١٩ - وشملت جهودُ البعثة في مجال تحقيق الاستقرار مواصلة دعم وتنسيق استراتيجية المانحين المتعددين الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تدعم تنفيذ برنامج الحكومة لإعادة الإعمار. وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تحسين قدرات الجهات الحكومية المحلية المعنية بالإدارة والجهات المحلية الفاعلة في مجال الأمن وتحسين مساءلتها من خلال لجان الأمن المحلية وغيرها من منتديات المشاركة الأهلية، وذلك من أجل تحسين تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع. ودعمت البعثة قدرات نظام السجون عن طريق تدريب الموظفين في ١٤ سجنًا من السجون ذات الأولوية. وأخيرا، قلصت البعثة إلى حد كبير الدعم الذي تقدمه إلى معسكرات البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للحكومة، في ضوء تناقص عدد الملتحقين بالبرنامج، والتحول نحو مبادرات الحد من العنف الأهلي.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشير التقديرات إلى أن أربعة ملايين من المشردين داخليا في حاجة إلى المساعدة. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات استجابة من المستوى ٣ في حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مناطق الأزمات الثلاث (منطقة كاساي، ومقاطعة كيفو الجنوبية بما في ذلك مانيمبا، ومقاطعة تنجانيقا بما في ذلك كاتانغا العليا) لفترة ستة أشهر. ومكّن إعلان حالة الطوارئ من المستوى ٣ تعزيز قدرات الاستجابة الإنسانية. وازدادت القدرة التشغيلية في المناطق المتضررة زيادة كبيرة عن طريق النشر التكميلي لمئات الموظفين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإنشاء أربعة مراكز إنسانية ميدانية. وحصل أكثر من مليوني شخص على المساعدة. ونُظم مؤتمر مانحين رفيع المستوى في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ تعهدت خلاله ٢٢ جهة مانحة بمبلغ ٥٢٨,١ مليون دولار. وتحققت جميع النقاط المرجعية المزمع اتباعها في إطار مسعى محدد الزمن لزيادة الجهود الجماعية خلال الاستجابة من المستوى ٣ في حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك، أنهيت الاستجابة الطارئة من المستوى الثالث الخاصة بهذه المناطق في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢١ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تفشي فيروس إيبولا في مقاطعة خط الاستواء. وانتشر الوباء في وقت لاحق، ليشمل مبانداكا، عاصمة المقاطعة. وساهم في وقف انتشار فيروس إيبولا الاهتمام الكبير بتفشي الوباء والحشد السريع والفعال للموارد والأفراد المتخصصين من أجل مكافحته، مع الدعم اللوجستي الكبير الذي قدمته البعثة، بما في ذلك توفير الأصول الجوية لنقل الركاب والشحنات، والمركبات، والإقامة، والربط بشبكة الإنترنت، والوقود، وحصص الإعاشة والمياه المعبأة. وعندما أعلن عن انتهاء تفشي الفيروس في ٢٤ تموز/يوليه، أبلغت ثلاث "مناطق صحية" في المقاطعة، وهي بيكورو وايوكو ووانغاتا، عن إجمالي ٥٤ حالة إصابة بالفيروس (٣٨ حالة مؤكدة، و ١٦ حالة محتملة). ومن بين هذه الحالات، قضى ٣٣ شخصا بما في ذلك ١٧ حالة وفاة بين حالات الإصابة المؤكدة. ثم تحولت الأولويات لإعداد خطة وطنية للتأهب لفيروس إيبولا، وتحسين قدرة النظام الصحي على الصمود مع اعتماد خطة استراتيجية للتوطيد وتحقيق الاستقرار.

٢٢ - وواجهت البعثة صعوبات في تنفيذ ولايتها بسبب عدد من العوامل الخارجية. وتمثل العامل الأكبر والأكثر صعوبة في البيئة السياسية التي تتسم بالتعقيد والاضطراب وعدم الاستقرار. وما فتئ يتزايد الاعتقاد بأن هذه الديناميات السياسية المعقدة والمتقلبة وغير المستقرة هي التي تحرك ديناميات النزاع على المستوى المحلي. وفي ضوء التصعيد الحاد في أعمال العنف وتدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في عدد من المقاطعات التي لم يكن للبعثة فيها في السابق عنصر نظامي دائم وإنما عنصر مدني محدود للغاية فحسب، اضطرت البعثة إلى التصدي للأخطار الناشئة التي تهدد المدنيين. وهذا هو الحال على سبيل المثال في إقليم دجوغو حيث نشرت البعثة القوة وشرطة الأمم المتحدة والعناصر المدنية من أجل التصدي للأزمة عقب اندلاع مفاجئ للعنف العرقي بين قوميي الليندو والهيمبا. ونشرت البعثة عناصرها أيضا في إقليم كابامباري بمقاطعة مانبيما عقب ورود تقارير عن انتهاكات حقوق إنسان ترتكبها جماعات مسلحة، وأعمال قمع تمارسها قوات أمن تابعة للدولة، ونشرتها أيضا في مناطق نائية من إقليمي شابوندا وفيزي في مقاطعة كيفو الجنوبية حيث لم يكن لدى البعثة وجود دائم.

٢٣ - ومن أصل مجموع الموارد المعتمدة البالغة ٨٠٠ ٧٧٠ ١ ١٨٩ دولار (إجمالي)، بلغ مجموع النفقات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٥٠٠ ٢٣٨ ١ ١٨٩ دولار (إجمالي)، مما أسفر عن رصيد حر قدره ٣٠٠ ٥٣٢ دولار، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ للميزانية قدرها ١٠٠,٠ في المائة. وعكس الأداء المالي للبعثة انخفاضا طفيفا في الاحتياجات فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ويرجع ذلك أساسا إلى الأثر الصافي لارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي للمراقبين العسكريين (المعدل الفعلي البالغ ٥١,٥ في المائة مقارنة بالمعدل المعتمد البالغ ٣٨ في المائة)؛ وانخفاض احتياجات سفر أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن؛ وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة؛ ويقابله إلى حد كبير انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي لأفراد الوحدات العسكرية (معدل فعلي بالغ ٢,٦ في المائة بالمقارنة مع معدل معتمد بالغ ٤,١ في المائة)؛ وانخفاض الخصومات الفعلية من التكاليف المسددة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة مشكلة نتيجة عدم نشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧؛ وارتفاع متوسط عدد ضباط الأركان العسكريين المنتشرين (العدد الفعلي ١٩١ ضابطا مقارنة بالعدد المعتمد البالغ ١١٩ ضابطا)؛ وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، نجم انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية أساسا عن انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل

الطائرات عقب انخفاض الأسطول وعدد ساعات الطيران تمشيا مع مبادرة الأمين العام الرامية إلى تحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية ببعثات حفظ السلام؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بشراء المعدات.

٢٤ - وقبول الانخفاض الشامل في الاحتياجات إلى حد كبير بزيادات فيما يتعلق بالموظفين المدنيين، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين مقارنة بتقديرات الميزانية للموظفين الدوليين والوطنيين؛ وازدياد المتوسط الفعلي للمرتبات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عن متوسط المرتبات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المدرجة في الميزانية للموظفين الوطنيين؛ وانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين (المعدل الفعلي ١٥ في المائة بالمقارنة مع معدل معتمد بالغ ١٨ في المائة).

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٥ - سيواصل عنصر دعم البعثة تقديم الدعم اللوجستي والإداري من أجل تنفيذ ولايتها تنفيذاً فعالاً. وركز العنصر على تعزيز المكاسب التي تحققت من خلال تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، واللامركزية والتمكين في مكاتبها الميدانية، بهدف تعزيز تقديم الخدمات والقدرة على الاستجابة مع ضمان المساءلة.

٢٦ - وواصل عنصر دعم البعثة تقديم الدعم إلى القوة، وكذلك العمليات الفنية وعمليات الدعم من خلال نظام موسّع ومعزز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن طريق توفير أجهزة متنقلة للمستعملين النهائيين والنظام العالمي لتحديد المواقع لتمكين القوة من المعرفة بالحوادث بسهولة وتحديثها على أساس زمن شبه حقيقي في إطار الصورة العملية العامة للقوة.

٢٧ - وواصل عنصر دعم البعثة توفير إمكانية الربط المستدام دون انقطاع من خلال تركيب أجهزة شمسية موفرة للطاقة في قواعدها العسكرية، وتوسيع وتعزيز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الجغرافية المكانية المأمونة والمرنة في جميع أنحاء البعثة.

٢٨ - ودعماً لتحول القوة ومفهوم الكتيبة السريعة الانتشار، أنشأ عنصر دعم البعثة قواعد عمليات جديدة، وكفل أمن المرافق القائمة وصيانتها وإصلاحها. وبالإضافة إلى ذلك، دعم هذا العنصر تحركات اللواء الإطاري في حركته من القواعد وإليها، وكفل الفعالية والكفاءة في نقل السلع والإمدادات.

٢٩ - وكثف عنصر دعم البعثة جهوده الرامية إلى ضمان مراعاة الاعتبارات الواجبة للبيئة خاصة فيما يتعلق بنظم إدارة النفايات والتخلص منها وكذلك مرافق النظافة الصحية والصرف الصحي. وفي هذا الصدد، واصلت البعثة القيام باستثمارات في إقامة مواقع لتصريف النفايات الصلبة غير الخطرة، وبناء مطامر قمامة جديدة في سائر مناطق عمليات البعثة.

٣٠ - وأخيراً، مع مراعاة تزايد المخاطر الأمنية فيما يتصل بالعملية الانتخابية، عزز عنصر دعم البعثة التدابير الأمنية للتأكد من أن القواعد التشغيلية آمنة، ومن حراسة جميع التحركات في طرق الإمداد المحفوفة بالمخاطر العالية، ومن حماية أصول الأمم المتحدة على النحو المناسب.

دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٣١ - واصلت البعثة التنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومبعوثين آخرين دعماً للمبادرات الإقليمية. وظل من المهم مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بغية تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى توحيد جماعات مسلحة من قبيل تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكذلك الدعوة إلى إعادة المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس في أوغندا ورواندا.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة العمل عن كثب مع عمليات حفظ السلام في المنطقة وخارجها. واستضافت قاعدة الدعم في عنيتي مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، والمكتب الإقليمي للمشتریات، وفريق تدريب الأفراد المدنيين قبل الانتشار، وأمين المظالم الإقليمي، ووحدة مراقبة التحركات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومكتب الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

هاء - الشراكات وتنسيق أنشطة الفريق القطري

٣٣ - واصلت البعثة العمل مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يشكل الإطار الاستراتيجي الرئيسي لعملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، ويشمل الاستراتيجيات والنقاط المرجعية البرنامجية المتعلقة بالولاية الحالية للبعثة، بما في ذلك دعم الحكومة الديمقراطية والإصلاح المؤسسي وتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٣٤ - وعقد فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً حلقة عمل للتخطيط الاستراتيجي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، من أجل تحديد مجالات تدخل الأمم المتحدة بالتشاور مع الحكومة والمجتمع المدني، مع مراعاة الدروس المستفادة من إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية والمناقشات المتعلقة بالتخطيط بين البعثة وفريق إدارة البرامج، والتوصيات المنبثقة عن التقييم القطري المشترك. وسعت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى تكوين تحالفات استراتيجية من أجل تقديم الخدمات التي تعتبر ذات أهمية بعد عملية الانتقال السياسي.

٣٥ - وواصلت البعثة تعاونها الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار دعمه لعملية تحديث سجل الناخبين. واضطلعت البعثة والبرنامج الإنمائي بأدوار تكميلية في توفير الدعم التقني واللوجستي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وواصلت البعثة والبرنامج الإنمائي أيضاً العمل فيما يتعلق بمشروع مبادرة هارفارد الإنسانية لاستطلاعات الرأي العام، الذي يوفر بيانات مفتوحة المصدر عن استطلاعات الرأي العام بشأن الأمن وسلطة الدولة في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشرعاً معاً في جمع البيانات في المناطق التي يتعين تحقيق الاستقرار فيها على سبيل الأولوية، وذلك إسهاماً في قياس التقدم المحرز في تلك المناطق.

٣٦ - وواصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومع الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى الدفع قدماً بالعملية السياسية نحو تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية تشمل جميع الأطراف، وتشجيع الحكومة على تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

واو - أطر الميزانية القائمة على النتائج

العنصر ١: تقديم الدعم لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية

٣٧ - وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، أكدت المشاركة السياسية للبعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية بوصفها أولوية استراتيجية أساسية للبعثة.

٣٨ - وعلى النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، شملت هذه المشاركة تقديم الدعم التقني والسياسي لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وللعملية الانتخابية، بسبل منها بذل المساعي الحميدة والتعاون مع المحاورين من مختلف الانتماءات السياسية. وقدمت البعثة المساعدة التقنية والدعم اللوجستي إلى عملية تحديث سجل الناخبين التي تأخرت بسبب انعدام الأمن في مقاطعات كاساي. وأنجز سجل الناخبين في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

٣٩ - وعملت البعثة مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل دعم العملية الانتخابية، بالتنسيق مع السلطات الكونغولية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ونُشر الجدول الزمني للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتقرر فيه إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية وعلى صعيد المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وساهم نشر الجدول الزمني، وما تلاه من إنجاز عملية تسجيل الناخبين، في الحد من التوتر السياسي، وشكل معلماً رئيسياً في العملية الانتخابية. وأعربت الأغلبية الرئاسية وعناصر المعارضة عن العزم على المضي قدماً في الاستعدادات لانتخابات كانون الأول/ديسمبر والمشاركة فيها، على الرغم من استمرار المعارضة في الاعتراض على استخدام آلات التصويت وسلامة سجل الناخبين.

٤٠ - وما زال تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يتسم بالانقسامات بين الأطراف الموقعة عليه، وبخاصة فيما يتعلق باستمرار القيود الحكومية المفروضة على ممارسات الحيز السياسي. ولا يزال يؤذن للأحزاب السياسية من أجل القيام بأنشطة على أساس انتقائي، وفُرضت القيود لمنع بعض الأحزاب السياسية المعارضة من التجمع، بما في ذلك في المقار الخاصة بها. وأعرب عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة، بما في ذلك التدابير الواردة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، التي من شأنها تحسين المناخ السياسي والسماح بإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والحرية والشفافية في البلد. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ما زال ١٠٨ أشخاص رهن الاحتجاز بسبب تعبيرهم عن آرائهم السياسية، ولقيامهم بأنشطة متصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان، وفيما يتصل بممارسة الحريات العامة. وساهمت جهود الدعوة المستمرة مع وزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل والوكالة الوطنية للاستخبارات في الإفراج عن عدد من السجناء، بمن فيهم السجناء السياسيون، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤١ - وشددت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اعترافها تمويل الانتخابات وتنفيذها بحد أدنى من الدعم الخارجي. ومع ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لافتتاح مراكز التسجيل والتجهيز الخاصة بالترشح للانتخابات. واشترك خبراء في شؤون الانتخابات من البعثة في نفس الموقع بمقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في حين تم نشر خبراء لتعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة للجنة على صعيد المقاطعات. وواصلت البعثة أيضا تعزيز قدرتها على تقديم المزيد من الدعم اللوجستي بناء على طلب الحكومة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، تنفيذ عملية انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية وفي الوقت المناسب. وفي هذا السياق، واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام مشاوراتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الرئيس جوزيف كابيلا وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، إلى جانب ممثلي المعارضة، مع التركيز على دعم تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وقد بقيت الممثلة الخاصة أيضا على اتصال وثيق مع الممثلين الدبلوماسيين لدول المنطقة والمنظمات الإقليمية، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، من أجل تبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والأمنية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشجيعهم على المشاركة الكاملة. واستمر الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والدول في المشاركة في العملية السياسية والانتخابية. وعلاوة على ذلك، أبرزت البيانات الصادرة عقب مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ومؤتمرات القمة الإقليمية ضرورة أن تظل الجهات الكونغولية صاحبة المصلحة ملتزمة باتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

حقوق الإنسان والمجال الديمقراطي

٤٢ - في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٧ وحزيران/يونيه ٢٠١٨، قام مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بتوثيق ما مجموعه ٦٩٩٢ حالة من حالات انتهاك وتجاوز حقوق الإنسان في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُنسب ٦٤ في المائة منها إلى موظفين حكوميين و ٣٦ في المائة إلى الجماعات المسلحة، ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث سُجلت ٤٠٧٣ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، حدث معظمها في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح (ارتُكبت ١٧٠٤ منها على أيدي موظفين حكوميين و ٣٦٩ على أيدي أفراد من الجماعات المسلحة). وترتبط ١٤٤٤ حالة من مجموع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بالقيود المفروضة على المجال الديمقراطي، بما في ذلك الاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني وتخويفهم ومضايقتهم وقمع المظاهرات السلمية بالقوة المفرطة. ويشكل ذلك زيادة ملحوظة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي سجلت فيها ١١٠٤ انتهاكات. وكان معظم الانتهاكات المبلغ عنها متعلق بالحقوق في حرية التجمع السلمي (٤٥٣ انتهاكا)، وحرية الأشخاص وأمنهم (٤٣٠ انتهاكا، تضرر منها ٢٢٣٣ شخصا، من بينهم ١٠٣ نساء و ٢٣ طفلا)، وانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير (٢٠١ انتهاكا). وترجع الزيادة الإجمالية في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى ثلاثة تطورات رئيسية هي: زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالقيود المفروضة على المجال الديمقراطي، وترتبط بتأجيل الانتخابات؛ وتكاثر الجماعات والمليشيات المسلحة في المقاطعات المتضررة من النزاع وتكثيف أنشطة هذه الجماعات؛ واستمرار أو تكرار العنف بين القوميات في بعض المقاطعات.

٤٣ - واستمر الإعراب عن القلق إزاء إفراط أجهزة الأمن في استعمال القوة عند مكافحة الشغب أثناء المظاهرات العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بتوثيق ٧٣ انتهاكا للحق في الحياة على أيدي قوات الدفاع والأمن، مع قتل ٥١ شخصا على الأقل خارج نطاق القضاء (من بينهم ٦ نساء وطفلان) فيما يتصل بالقيود المفروضة على المجال الديمقراطي، لا سيما أثناء قمع التظاهرات. وعلاوة على ذلك، تم توثيق ١٥٢ انتهاكا للحق في السلامة الجسدية، تضرر منها ٦١٩ شخصا، بمن فيهم ٤١ امرأة و ١٩ طفلا. وجرى معظم هذه الانتهاكات في ظروف تتسم بالإفلات من العقاب. وأدى استمرار الدعوة على الصعيد الوطني إلى الحكم على أحد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية أمام محكمة عسكرية بالسجن مدى الحياة، لقتل متظاهر سلمي في مبانداكا (مقاطعة خط الاستواء). وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، حُكم على خمسة من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية بالسجن لفترات تتراوح بين ٢٠ عاما والسجن المؤبد لإطلاق النار أثناء مظاهرة عفوية في ميناء ماهافي، بمقاطعة إيتوري، قُتل فيها شخصان وأصيب آخرون بجروح. وكما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، شكل أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية المتهمين الرئيسيين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية (نحو ٥١ في المائة)، يليهم جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (أكثر من ٢٠ في المائة)، والسلطات السياسية والإدارية (١٣ في المائة)، وعناصر الوكالة الوطنية للاستخبارات (١١ في المائة). وارتكبت عناصر الجماعات المسلحة ٢١ انتهاكا مرتبطا بالقيود المفروضة على المجال الديمقراطي. وأكثر المقاطعات تضررا من ذلك النوع من الانتهاكات هي كيفو الشمالية (حيث شكلت ١٩ في المائة من الانتهاكات)، وكنشاسا (١٥ في المائة)، وكاتانغا العليا (١٠ في المائة). واستهدفت هذه الانتهاكات أعضاء منظمات المجتمع المدني (٨٨٥ ضحية)، وأعضاء أحزاب سياسية (٤٦١ ضحية)، والصحفيين وغيرهم من الإعلاميين (٩٥ ضحية).

٤٤ - وعن طريق الدعوة لدى المسؤولين الرفيعي المستوى في وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان، والتدريب والتوجيه شهريا، حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على اعتماد بدرجة "ألف" في أيار/مايو ٢٠١٨، مما يزودها بالمصداقية اللازمة للمشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان، ويبرز كذلك دورها اللازم للدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام المكتب المشترك لحقوق الإنسان، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، بتقديم المساعدة التقنية، وعملا بصفة مراقبين أثناء عمل اللجنة التحقيق المشتركة التي أنشأتها وزيرة حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٨ للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت خلال المظاهرات التي جرت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ونشرت اللجنة، المؤلفة من ممثلين عن السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تقريرها في آذار/مارس ٢٠١٨ وتضمن التقرير توصيات بشأن توسيع المجال الديمقراطي في إطار العملية الانتخابية.

الإنجاز المتوقع ١-١: تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية يشارك فيها الجميع

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

١-١-١ عقد حوار شامل فيما بين الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي، والاتفاق على وضع خارطة طريق توافقية لإجراء الانتخابات، وتحديث سجل الناخبين

أُنجز. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى حوار مستمر بين الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي، وجرى تحديث سجل الناخبين (لكن دون أن يشمل الكونغوليين الذين يعيشون في الخارج)، وظلت جميع الجهات المعنية تتطلع إلى المشاركة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن بين المسائل الخلافية استخدام آلات التصويت في الانتخابات والادعاءات المتعلقة بتسجيل عدد كبير من الناخبين دون أخذ بصماتهم

١-١-٢ تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، وبخاصة الحقوق السياسية في تنظيم المظاهرات السلمية وحرية التعبير والتجمع، وضمان وصول الجهات الفاعلة السياسية إلى وسائل الإعلام على قدم المساواة، طوال الفترة الانتخابية

جرى توثيق زيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية؛ وأعمال التخويف والمضايقة التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني؛ وقمع المظاهرات السلمية باستعمال القوة المفرطة، بما فيها القوة الفتاكة، على أيدي عناصر أمن الدولة. وبعد مشاورات، وجهت وزارة حقوق الإنسان دعوة رسمية إلى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وأنشأت لجنة تحقيق معنية باستعمال القوة الفتاكة في سياق المظاهرات العامة

١-١-٣ حدوث زيادة في النسبة المئوية للنائبات (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩ في المائة)؛ ١٥ في المائة (٢٠١٥ في المائة)

تبلغ النسبة المئوية للنائبات ٩ في المائة؛ ويعزى الفرق إلى أن الانتخابات التشريعية، المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لم تكن قد نُظمت بعد بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات

عقد ١٠ اجتماعات شهرية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والصعيد المحلي مع ممثلي الأحزاب السياسية من الأغلبية الرئاسية والمعارضة على السواء، ومع سلطات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تيسير استمرار الحوار بين جميع الجهات المعنية بشأن إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، ومن أجل تعزيز مشاركة الشباب والنساء طوال الدورة الانتخابية وفي العمليات السياسية ذات الصلة

١٠ اجتماعات شهرية عُقدت مع الجهات المعنية، بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية والبرلمانيون وممثلو المجتمع المدني، وممثلو اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمحكمة الدستورية، بهدف تيسير الحوار بين جميع الجهات الفاعلة، من أجل تعزيز مشاركة النساء والشباب، والمساعدة في كفالة تهيئة مناخ سياسي سلمي مؤات لإجراء الانتخابات. وشملت الأنشطة جلسات عمل لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مع منظمة سوتي يا ماما موكونغاماني، وهي منظمة نسائية محلية. وقام ٤٢ امرأة و ٥ رجال من مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من مقاطعة كيفو الشمالية بمناقشة وتقييم التقدم المحرز خلال العام الماضي، وتحليل السياق والالتزام بالاضطلاع بإجراءات فعلية مشتركة، بما فيها أنشطة دعوة وتدريب وتوعية وحلقات دراسية، للتشجيع على ترشيح السياسيات وانتخابهن

٦	اجتماعات عُقدت مع السياسيات والمنصات السياسية للمساعدة على ضمان زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وضمت هذه الاجتماعات ممثلين عن كل من المعارضة والأغلبية لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعزيز قدرات المرأة في الحياة السياسية. وتمخضت هذه الاجتماعات عن إنشاء رقم هاتفي مجاني للإبلاغ عن أي تهديد للمرأة ولحمل قيادات الأحزاب السياسية على إدماج المرأة في القوائم الانتخابية	٦	عقد اجتماعات مع السياسيات والمنصات السياسية بغرض إسداء المشورة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ خطة عمل للنهوض بمشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية ورصد التقدم المحرز في تنفيذ تلك الخطة
١٢	تقريراً شهرياً جرى إعدادها، فضلاً عن تقرير سنوي واحد (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)، عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان على أساس النوع الجنساني. ونشر التقرير الإضافي خصيصاً للإبلاغ عن الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بحرية التجمع في سياق العملية الانتخابية	١٢	إعداد ١٢ تقريراً عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان على أساس النوع الجنساني
١	تقرير مواضيعي أُعد عن الاستعمال غير القانوني وغير المبرر وغير المتناسب للقوة في سياق إدارة المظاهرات العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	١	إعداد تقرير بخصوص انتهاكات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان المرتبطة بتقييد المجال الديمقراطي والحقوق السياسية الأخرى
٢٠	دورة عمل وتوجيه عُقدت مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن حرية التظاهر والتعبير. وارتفع عدد الاجتماعات نتيجة لتطور حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر عام على المظاهرات وزيادة في قمع المظاهرات السلمية باستعمال القوة المفرطة	٢٠	إجراء مشاورات شهرية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة العدل وحقوق الإنسان من أجل الدعوة إلى تحسين المساءلة عن احترام الحقوق في حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات
١٨	اجتماعاً عُقدت، بما في ذلك مع وزارة حقوق الإنسان (١٢ اجتماعاً) ومع وزارة العدل (٦ اجتماعات) للدعوة إلى احترام قوات الأمن للحريات الأساسية لا سيما خلال الأحداث العامة. وأسفرت هذه الاجتماعات عن قرار وزيرة حقوق الإنسان توجيه دعوة رسمية إلى المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لزيارة البلد، وإنشاء لجنة تحقيق معنية باستعمال القوة الفتاكة في سياق المظاهرات العامة. وارتفع عدد الاجتماعات نتيجة لتطور حالة حقوق الإنسان	١٨	إجراء مشاورات شهرية مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمجلس الأعلى للإعلام، وغيرهما من السلطات الوطنية المختصة من أجل الدعوة إلى تحسين المساءلة عن احترام حقوق الإنسان في العملية الانتخابية وكذلك المساواة بين الأحزاب السياسية والمرشحين في الوصول إلى البث الإذاعي والتلفزيوني
نعم	جرى عقد اجتماعات مرة كل شهرين مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لمعالجة المسائل المتصلة بنشر الجدول الزمني للانتخابات وتنفيذه. ونُشر الجدول الزمني في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدمت اللجنة ميزانية قدرها ٤٣٢ مليون دولار لانتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وعلى الرغم من صرف	نعم	عقد مشاورات رفيعة المستوى مرة كل شهرين مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتقييم التقدم المحرز في اعتماد جدول زمني انتخابي توافقي منقح؛ ووضع ميزانية كافية للانتخابات وخطة لصرف الأموال؛ ووضع مدونة قواعد سلوك انتخابية؛ وتحديث سجل الناخبين من خلال عملية شفافة وموثوق بها

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

أموال في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨، لم يتم الإعلان عن خطة لصرف مزيد من الأموال. ونُشرت مدونة قواعد السلوك الانتخابية في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، وحتى ١٢ حزيران/يونيه، وقع عليها ٢٤٨ حزبا سياسيا من أصل ٥٩٩ حزبا و ١٠ تجمعات سياسية من أصل ٧٧ تجمعا. وانتهى تحديث سجل الناخبين في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، ونشرت المنظمة الدولية للفرانكوفونية تقرير مراجعة له في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ساعات تُخصّصت من البث الإذاعي أسبوعيا في المتوسط لبث خمسة برامج مختلفة

٨

تخصيص ١٠ ساعات من البث الإذاعي أسبوعيا عبر إذاعة أوكا، يعبر كل من الأغلبية الرئاسية والمعارضة والمجتمع المدني من خلالها عن مختلف الآراء المتعلقة بالتطورات المتصلة بالانتخابات

جرى عقد اجتماعات أسبوعية بين الشعبة الانتخابية التابعة للبعثة، والأمانة التنفيذية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتنسيق مختلف جوانب المساعدة التقنية والدعم اللوجستي. وخلال تحديث سجل الناخبين، عُقدت اجتماعات يومية لضمان متابعة العمليات في الميدان في الوقت المناسب، والاستجابة السريعة للمسائل التقنية واللوجستية

نعم

عقد اجتماعات أسبوعية مع المجلس التنفيذي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وشُعَبها التقنية لتقديم المشورة إليها بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات

كانت اجتماعات اللجنة الشراكة واللجنة التقنية للانتخابات بشأن الدعم المالي واللوجستي الذي يقدمه المجتمع الدولي للعملية الانتخابية مقرر في سياق مشروع للدعم الانتخابي (مشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو). ولما كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم توقع على وثيقة المشروع لم يُعقد اجتماع لجنة الشراكة

لا

عقد اجتماعات شهرية للجنة الشراكة واللجنة التقنية للانتخابات بشأن الدعم المالي واللوجستي الذي يقدمه المجتمع الدولي للعملية الانتخابية

حملة توعية نُفذت

٩٣

تيسير تنظيم ٣٦ حملة توعية وعقد ١٨ حلقة عمل لفائدة السلطات الكونغولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الشباب والنساء، في مناطق الاضطرابات المحددة وفي المناطق الحضرية (غوما وكينشاسا ولوبومباشي) بشأن أفضل الممارسات في مجالات الانتخابات السلمية والتعايش السلمي والتسامح، وكذلك بشأن دور المجتمع المدني في التخفيف من حدة العنف

٣٤

دورة جرى تيسيرها لبناء قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء، بشأن أفضل الممارسات في مجال الانتخابات السلمية والتسامح والتواصل دون عنف دعما للجهود الرامية إلى الحد من أثر العنف المتصل بالانتخابات. وجرى تنفيذ الأنشطة أساسا في المناطق الحضرية الساخنة، مثل كينشاسا وغوما ولوبومباشي. وكانت ترمي إلى حشد الدعم لعملية انتخابية سلمية، وإلى تيسير جهود التخفيف من حدة التوترات، وعلامات الإنذار المبكر من المجموعات الشعبية بهدف تحسين الإلمام بالحالة. ويعزى ارتفاع عدد حملات التوعية إلى زيادة طلب السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني عليها لنزع فتيل التوتر في كينشاسا

ولوبومباشي وغوما وغيرها من المواقع المحددة باعتبارها مناطق انتخابية ساخنة. وشملت الحملات الإضافية حملة توعية تستهدف الشباب في المناطق المهمشة والأهله بالسكان

ونُظمت حملات توعية أيضا بشأن تأثير آليات الحماية على الصعيد المحلي في تخفيف العنف الانتخابي. واستفاد من هذه الحملات ما مجموعه ٧٨ شابا (٣٢ من النساء و ٤٦ من الرجال) في ماتادي. وجرى تدريب ما مجموعه ٤٧٣ من أعضاء لجان الحماية المحلية وشبكات الإنذار المحلية (بما في ذلك ١٦٤ امرأة و ٣٠٩ رجال) إضافة إلى السلطات المحلية في أقاليم غوما وبوكافو وكيسانغاني وبونيا. وتشكل هذه المبادرات إجراءات وقاية لتلافي العنف الانتخابي أو لتخفيف شدته. وتولت الشابات دور "سفيرات السلام"، واضطلعن بأنشطة توعية وتواصل بشأن التواصل غير العنيف والتعايش السلمي في مدارس كينشاسا من مختلف المجتمعات المحلية، واستفاد منها أكثر من ٤٠٠ طالب. ومن الأهمية الحاسمة خلال العملية الانتخابية إشراك أعضاء لجان الحماية المحلية المدربين في التخفيف من العنف الانتخابي

العنصر ٢: الأمن وحماية المدنيين

٤٥ - على النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، واصلت البعثة إيلاء الأولوية لحماية المدنيين من خلال اتباع نهج شامل يشمل الموظفون المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لتحسين الأمن وتقليل التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، ودعم المؤسسات الكونغولية في مكافحة الإفلات من العقاب. وعملا بقراري مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، واصلت البعثة العمل على التخفيف من خطر العنف المتصل بالعملية السياسية والدورة الانتخابية.

٤٦ - ولوحظت تحولات رئيسية في البيئة الأمنية للبلد، وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأمنية الحكومية بصفة عامة. فلم تعد أعمال العنف والتهديدات التي يتعرض لها المدنيون تتركز في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ظلت أعمال العنف القبلي والاشتباكات العرقية مشكلة في منطقة كاساي، بما فيها مقاطعة سانكورو التي تأثرت بالنزاع حديثا. وفي تلك الأثناء، ازداد النزاع حدة في مقاطعة تنجانيقا. ولا تزال الجماعات المسلحة تسيطر على مناطق واسعة في المقاطعات الشرقية، حيث تطرح أعمال تجنيد أو اختطاف البالغين والأطفال وانتهاكات حقوق الإنسان وتحصيل الضرائب بصورة غير قانونية تحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ولا تزال النساء والأطفال متضررين بشكل غير متناسب، كما أن الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم تستمر بلا هوادة، مما يؤدي إلى عواقب طويلة الأجل فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن والتنمية

بصورة دائمة. وتفاقم تجدد العنف في جميع أنحاء البلد بسبب التوترات السياسية المتزايدة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني في الفترة التي تسبق الانتخابات.

التقدم المحرز في الحد من خطر الجماعات المسلحة من خلال نهج شامل

٤٧ - دعمت البعثة إجراءات المنع والاستجابة الرامية إلى التصدي للأخطار المتكررة التي تهدد الحماية في المناطق ذات الأولوية المعنية بإيفاد بعثات تقييم وحماية مشتركة، مدعومة في كثير من الأحيان بعمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل مثل الوحدات المنتشرة في كاماكو (كاساي الغربية)، وبينغا، ونيابيونو (كيفو الشمالية)، وهومبو (كيفو الجنوبية). وإجمالاً، استجابت البعثة للتهديدات المحدقة بالمدنيين والأحداث والحوادث بنشر ٦٢ وحدة قتالية جاهزة للتدخل من أجل ضمان حماية السكان والتخفيف من حدة التوترات.

٤٨ - وفي إقليم دجوغو، حيث نشب عنف قبلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نشرت البعثة ما مجموعه ١٣ وحدة قتالية جاهزة للتدخل من أجل حماية المدنيين وتيسير عمل الأقسام المدنية. وعلى وجه الخصوص، انخفضت الإصابات في صفوف المدنيين بنسبة ٦٠ في المائة في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل، وخلال الفترة نفسها، عززت البعثة تعاونها مع مختلف المجتمعات المحلية والسلطات، ونشرت وحدات قتالية جاهزة للتدخل في ثلاثة مواقع ساخنة. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، دعمت البعثة حملة توعية موجهة إلى ٦٧ بلدة، نفذها ١٠ من شيوخ القبائل في الإقليم برفقة القادة الشباب، وتهدف إلى إصلاح العرى المنفصلة بين المجتمعات المحلية.

٤٩ - وكان نشر وحدة قتالية جاهزة للتدخل في بلدة سالاماييلا بمقاطعة مانيمبا بمثابة رمز لاندماج البعثة في منطقة لم يكن لها وجود فيها من قبل. وانتشرت القوة وفريق مدني في الفترة من أواخر أيار/مايو إلى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٨ بعد هجوم شنه تحالف ماي - ماي مالايكا وماي - ماي ياكوتومبا على أحد مواقع التعدين، وأدى إلى تشريد جماعي للسكان. وأتاح وجود القوة تخفيف التوترات وتمكنت العناصر المدنية من وضع هياكل محلية للإنذار المبكر والحماية.

٥٠ - وفي ضوء استمرار التهديدات والعنف ضد المدنيين ودعماً لمفهوم الحماية من خلال التوقعات، بذل مكتب الشؤون المدنية جهوداً لإشراك المجتمعات المحلية وتمكينها، وفي الإنذار المبكر، بما في ذلك في المناطق التي شهدت إغلاق القواعد. وبُذلت جهود أخرى لتعزيز قدرات لجان الحماية المحلية واللجان الأمنية المحلية من أجل تحسين القدرة على الصمود وإدارة الأمن المحلي، مع التركيز خصيصاً على تعزيز مشاركة المرأة فعلاً في آليات الحماية المحلية وإشراك المرأة في منع العنف الانتخابي والتخفيف من شدته.

تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم

٥١ - حدث انخفاض في عدد المقاتلين الأجانب والوطنيين الذين استسلموا طواعية. وأصبحت بعض الجماعات الأجنبية، مثل تحالف القوى الديمقراطية، معادية للقوات المسلحة الكونغولية وقوات البعثة، ولجأت أحياناً إلى شن هجمات مباشرة على كُتائب المشاة التابعة للقوات المسلحة الكونغولية والبعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجنب المقاتلون الانضمام إلى مراكز التسريح التي تديرها الحكومة في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدلاً من ذلك اختاروا مبادرات التسريح المحلية والمرنة في شرق البلد. وفضل المقاتلون تسريح أنفسهم والبقاء قريباً من أسرهم. وأوقفت الحكومة إتاحة الخيار بين التسريح وإعادة

الإدماج في الجيش للمقاتلين المستسلمين. وقام قسم التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التابع للبعثة بتوزيع ٤٠٠ ٠٠٠ نسخة من كتيبات متعددة اللغات تشجع المقاتلين السابقين على الانضمام إلى برنامج التسريح الحكومي. وإضافة إلى ذلك، أدارت البعثة خطين هاتفين مجانيين لتيسر استسلام المقاتلين الأجانب والوطنيين السابقين بمن فيهم الجنود الأطفال.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة مبادرات للحد من العنف المجتمعي بهدف الحد من خطر انضمام الشباب إلى الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية. ومن هذه المبادرات جمع الأسلحة والتمكين من تسريح أفراد الجماعات المسلحة عن طريق البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومنها أيضا إنشاء مشاريع قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لصالح المرأة والفئات الضعيفة من الشباب والمقاتلين السابقين في المناطق التي تعتبر ذات أولوية لتلقي المساعدة العاجلة. وشملت مشاريع الحد من العنف القبلي مجموعة مختارة من المقاتلين السابقين والشباب المعرضين للخطر من أجل المساعدة على بناء ملعب في إيتوري اكتسبوا فيه مهارات مثل النجارة والبناء؛ وركز مشروع في ماسيسي على الزراعة والتدريب المهني للمقاتلين السابقين، أدى إلى إنشاء تعاونية وأتاح توعية المقاتلين الآخرين لمغادرة الجماعات المسلحة والانضمام إلى مشروعاتهم المدني الجديد؛ ومشاريع للهياكل الأساسية بما في ذلك إصلاح الطرق وإعادة بناء الجسور، سهلت إمكانية الوصول إلى بعض المناطق بما في ذلك وصول قوات الأمن، مما حسن الحالة الأمنية في هذه المناطق.

التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب

٥٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى سلطات القضاء العسكري في إيتوري وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكاساي، وتنجانيقا، وكاتانغا العليا للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة والملاحقة القضائية لمرتكبيها. وأجريت محاكمات في عدد من القضايا ذات الأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قضية كافومو وماروكان. وفيما يتعلق بالأعمال الوحشية التي ارتكب في إقليم دجوغو، نظمت البعثة جلسات عمل بشأن التحقيقات القضائية أدت إلى قيام السلطات القضائية المدنية والعسكرية بفتح التحقيقات للمرة الأولى. ولحددت ١٥ قضية ذات أولوية في منطقة كاساي تتعلق بتمرد جماعة كاموينا نسابو، وقدم الدعم للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/المحددة في إقليم ماسيسي.

٥٤ - وساعدت البعثة أيضا على تعزيز سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية بتوفير التدريب للشرطة القضائية والجهات الفاعلة في مجال العدالة، وبدعم الادعاء في تفتيش مرافق الاحتجاز، مما أدى إلى الإفراج عن ١٠٤٦ محتجزا وتسوية حالات ١٤١٨ آخرين وبعقد ٨٣ جلسة للمحاكم المتنقلة في المناطق النائية من أجل توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء. ونتيجة لذلك، حوكم ١٤٨ شخصا وأدين ١٢٣ وبُرت ساحة ٢٥ منهم. وحوكم ٤٠ متهمًا بتهمة ارتكاب العنف الجنسي، وأدين ٣٤ منهم.

٥٥ - واستندت الجهود التي بذلتها البعثة لدعم مكافحة الإفلات من العقاب إلى أنشطة التحقيق والرصد التي قامت بها الشرطة لدعم المؤسسات الكونغولية في مكافحة الإجرام. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى الشرطة الوطنية الكونغولية والسلطات القضائية على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات، من خلال الاضطلاع بأنشطة في مواقع مشتركة ودورات تدريبية بشأن الشرطة القضائية، والجرائم المالية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، ومكافحة العنف الجنسي، وتحليل الأدلة

الجنائية. وأنشأت شرطة الأمم المتحدة ٩ أفرة مخصصة تابعة لفرقة العمل لدعم السلطات الكونغولية، من أجل التحقيق في الجرائم والانتهاكات على النحو الملائم. وقدمت البعثة أيضا الدعم إلى المفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية بإجراء دورات تدريبية وتقديم المشورة والدعم اللوجستي إلى أفرادها وإلى مركز الاتصالات الهاتفية الذي يمكن فيه للسكان الإبلاغ عن الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الشرطة.

حماية الطفل

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توثيق ٣ ٨٤٤ انتهاكا خطيرا لحقوق الطفل، وشكلت حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم ٧٢ في المائة من الانتهاكات الموثقة. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رُفِع اسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من مرفقات تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، باعتبارها من أطراف النزاع المسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وجاء ذلك نتيجة لخمس سنوات من التعاون الوثيق بين البعثة والحكومة بواسطة فريق عامل تقني مشترك معني بالأطفال والنزاع المسلح. وواصل الفريق العامل الاجتماع كل شهر من أجل العمل على رفع اسم القوات المسلحة من القائمة المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد الأطفال، وكفالة مراقبة عدم وجود أطفال في صفوف القوات المسلحة. كما قدم الفريق العامل الدعم للبعثة في تعاملها مع الجماعات المسلحة من أجل إطلاق سراح الأطفال.

٥٧ - وقدمت البعثة الدعم لنظام القضاء العسكري في التحضير لمحاكمات ١٢ من مرتكبي تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة، بإيفاد بعثات تحقيق مشتركة والتدريب وإسداء المشورة التقنية. وفي منطقة كاساي، استمرت الأزمة خلال عام ٢٠١٧، وأدت إلى تجنيد مئات من الأطفال وفصلهم عن أسرهم على أيدي ميليشيات كامونيا نسابو وتشوكوي (المعروفة أيضا باسم "بانا مورا"). ومما يثير القلق البالغ أن ما لا يقل عن ١٢٢ طفلا وما يقدر بحوالي ٣٠ امرأة لا يزالون رهائن في أيدي عناصر بانا مورا عقب توغلها في قريتي لولوا ولوبا في أيار/مايو ٢٠١٧. وعلى الرغم من أنشطة الدعوة المكثفة التي تقوم بها البعثة لدى السلطات على الصعيدين المحلي والوطني ولدى زعيم جماعة بانا مورا وشيوخ القبائل في منطقة كامونيا بمقاطعة كاساي، حيث يُعتقد وجود الرهائن، لم تفلح هذه الجهود في الإفراج عنهم.

العنف الجنسي

٥٨ - قدمت البعثة الدعم لأول خطة عمل على صعيد البلد لمكافحة العنف الجنسي للشرطة الوطنية الكونغولية. وقدمت البعثة الدعم التقني والمالي لمعتكف نظمته الشرطة الوطنية الكونغولية، جرى فيه تغيير واعتماد خطة عمل معدلة لمواجهة العنف الجنسي. غير أن هذه الخطة ما زالت تنتظر تصديق نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن عليها. وأتاحت اجتماعات الدعوة الرفيعة المستوى التي عقدتها كبيرة المستشارين في شؤون حماية المرأة والسلطات الكونغولية مواصلة ضمان تنفيذ خطة عمل القوات المسلحة لمكافحة العنف الجنسي. ونظم المكتب المشترك لحقوق الإنسان سبع دورات تدريبية، في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لما مجموعه ١٩٧ من القضاة المدنيين والعسكريين بشأن دور السلطات القضائية والممارسات الفضلى في مجال حماية الضحايا والشهود في الجرائم الدولية، وبخاصة العنف الجنسي. ونُظمت دورات في مقاطعات كينغو الجنوبية، وكينغو الشمالية، وتنجانيقا، وتشوبو، وإيتوري. وإضافة إلى ذلك، نُظمت خمس دورات تدريبية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة ١٣٣ من قادة القوات

المسلحة الكونغولية وموظفي الأمن، من بينهم ١١ امرأة. وفي إطار تنفيذ خطة عمل القوات المسلحة، وقع ٦٦ من القادة وثائق التزام بمكافحة العنف الجنسي. وفي عام ٢٠١٧، ساعد المكتب المشترك لحقوق الإنسان ٥٤٧ شخصا تعرضوا للعنف الجنسي (منهم فتيان) في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق مراكز المساعدة القانونية. وحرت توعية عدد مجموعه ٦٩٨ ١٦ شخصا من خلال جلسات توعية مخصصة لفئات معينة ولعامة الجمهور، شاركت فيها ٩٤٩ ٨ امرأة. وقُدِّم الدعم كذلك لما مجموعه ٢٢ من ضحايا العنف الجنسي عن طريق مجموعة من المحامين لتمكينهم من اللجوء إلى القضاء والحصول على تعويضات.

الإنجاز المتوقع ١-٢: تحسين أمن وحماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع المسلح

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

١-١-٢ انخفاض العدد الإجمالي للمشردين داخليا (٢٠١٥/٢٠١٦):	في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تشرد عدد إضافي بلغ ٩٩٥ ٠٢٤ شخصا بسبب انعدام الأمن الناجم عن التوتر بين الجماعات الإثنية في مقاطعات كاساي والمقاطعات الشرقية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر عدد من السكان المشردين في أفريقيا، حيث زاد عددهم على ٤,٤٩ ملايين مشرد داخليا، من بينهم ٢,٧ مليون طفل. وارتفع معدل التشرد ارتفاعا كبيرا فبلغ أكثر من مليوني مشرد في عام ٢٠١٧ وحده
١,٦ مليون؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١,٥ مليون؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١,٢ مليون)	
٢-١-٢ زيادة النسبة المئوية للكونغوليين الذين يعبرون عن ثقتهم في قدرة قوات الأمن التابعة للدولة على حماية سكانها (٢٠١٥/٢٠١٦):	وفقا لاستطلاع رأي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفاد ٤٦ في المائة من الكونغوليين بثقتهم في قدرة قوات الأمن التابعة للدولة على حماية السكان. ورأى ٢٢ في المائة من السكان أن القوات المسلحة الوطنية هي الجهاز الرئيسي لتوفير الأمن مقابل ٢٠ في المائة من السكان الذين رأوا أن هذه المهمة تضطلع بها الشرطة الوطنية الكونغولية. وأفاد ٩ في المائة من السكان بأن الشرطة الوطنية تسهم في حماية المدنيين، بينما رأى ١٣ في المائة من السكان أن القوة المسلحة الوطنية تقوم بهذا الدور. وأخيرا، أكد ٥٤ في المائة من السكان أنهم يثقون بالقوات المسلحة لحماية المدنيين من الجماعات المسلحة، في حين يثق ٣٢ في المائة بالشرطة الوطنية
٥١ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٣ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥٥ في المائة)	

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

٥٤	سرية ثابتة و ٥ قواعد للعمليات المؤقتة جرى الإبقاء عليها حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويعزى انخفاض عدد السرايا الثابتة وقواعد العمليات المؤقتة عما كان مقررا إلى زيادة تنقل القوة وإلحاق كتائب الانتشار السريع	الحفاظ على ما متوسطه ٦٨ قاعدة للسرايا الثابتة وللعمليات المؤقتة (بما في ذلك مواقع قوة لواء التدخل) وعلى ١٢٠ دورية يومية يسيّرهما أفراد الوحدات تتيح الإلمام بالحالة السائدة وتوفر الردع والحماية
٢٤٦	دورية يومية في المتوسط (١٣١ دورية نهائية و ١١٥ ليلية) أجريت في المناطق المتضررة من النزاع لإبراز الوجود وردع أنشطة الجماعات المسلحة بهدف توفير الحماية. ويتصل ارتفاع عدد الدوريات عما كان مقررا بنشاط الجماعات المسلحة	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

دورية مشتركة (٩٣ دورية في المتوسط طوال ٣٦٥ يوما في السنة يشارك فيها ما مجموعه ٢٨٠ ١ من أفراد الشرطة). ويعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى أن البعثة بدأت تسيير الدوريات في دونغو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وإلى إعادة تنظيم خطط دوريات وحدات الشرطة المشكلة بسبب تزايد انعدام الأمن في القطاعات الحضرية	٣٣ ٧٧٧	تسيير ٣٢ ١٢٠ دورية مشتركة (٨٨ دورية طوال ٣٦٥ يوما في السنة يشارك فيها ما مجموعه ٢٨٠ ١ من أفراد الشرطة) والقيام يوميا بالرصد والتوجيه من خلال الاشتراك في موقع واحد لتقديم المشورة والدعم إلى الشرطة الوطنية الكونغولية في مكافحة انعدام الأمن في ١١ قطاعا حضريا
جرى توفير الرصد والتوجيه يوميا عن طريق الاشتراك في موقع واحد		
تقييمات شاملة للمخاطر أجريت	١٠٥	إجراء ٣٠ تقييما شاملا للمخاطر وتجهيز ١ ١٠٠ طلب لفحص سوابق أفراد الوحدات والأفراد عامة، وفقا لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، عند دعم أجهزة الدفاع والأمن الكونغولية
عملية فحص أنجزت للوحدات والأفراد عامة وفقا لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وجرى تنظيم أربع دورات تدريبية بشأن سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لفائدة ١١٥ مستشارا قانونيا في القوات المسلحة (بمن فيهم سبع نساء)	١ ٦٩٢	
وارتفع عدد طلبات تقييم المخاطر وطلبات الفحص عما كان مقررا بسبب زيادة الدعم الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الكونغولية. وتعزى الزيادة في طلبات الفحص أيضا إلى حملات التوعية وأنشطة التدريب التي أجرتها البعثة بشأن سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان		
بعثة رصد أوفدت	٩٣٠	إيفاد ٣٥٠ بعثة ميدانية للرصد و ٥٥ بعثة تحقيق لتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، تركز على المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة
بعثة تحقيق أوفدت، بما في ذلك إلى أماكن منها السجون ومرافق الاحتجاز. وارتفع عدد البعثات نتيجة لازدياد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بسياق الانتخابات وتسهيل أنشطة الجماعات المسلحة. وأتاحت بعثات الرصد والتحقيق نشر تقارير شهرية شاملة عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تقرير علني عن الاستعمال المفرط للقوة	٦٣	
بعثة للحماية أوفدت قبل جلسات المحاكم المتنقلة وأثناءها؛ وبعثتان لتقصي الحقائق؛ وبعثة تقييم عسكرية؛ وبعثة تحقق مشتركة؛ وبعثة إعلامية مشتركة. وأسفرت بعثات الحماية المذكورة عن إدماج آليات الحماية في جميع مراحل القضاء وعن تعاون الجهات الفاعلة القضائية (القضاة المدنيين والعسكريين والقيادة العسكرية للقوات المسلحة الكونغولية، والمحامون والمنظمات غير الحكومية) على حماية الضحايا والشهود. كما حدثت زيادة ملحوظة في فعالية وكفاءة مشاركة الضحايا	٤٢	تشكيل ٤٢ فريقاً مشتركاً للحماية وإيفاد ٢٧٠ بعثة تقييم مشتركة، دعماً لعمليات تقييم التهديدات المجتمعية واتخاذ تدابير حماية بالحد من التهديدات في المناطق المعرضة للخطر في الجزء الشرقي من البلد

والشهود في الإجراءات القضائية التي أسفرت عن تقلص مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة

ويعزى ارتفاع عدد البعثات إلى تزايد انعدام الأمن في العديد من المناطق

بعثة تقييم مشتركة أوفدت لتعزيز الإجراءات الرامية إلى الوقاية ومعالجة المخاوف المتكررة المتعلقة بالحماية، ولبناء قدرة المجتمعات على المواجهة في المناطق المعرضة للخطر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة كاساي. ومنها البعثات الموفدة إلى كيوكو (تنجانيقا) التي يسرت الأنشطة المحلية من أجل تسوية النزاع بين قوميّتي برازا بشأن النزاع بين قوميّتي توا وبانتو؛ والبعثات الموفدة في سياق إغلاق القواعد؛ والبعثات التي أجريت مع الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل من أجل التصدي للتهديدات

١٦١

ويرجع انخفاض عدد بعثات التقييم المشتركة عن العدد المقرر إلى الظروف المتقلبة، التي اقتضت دعم القوة للانتشار في بعض المناطق

دورة لبناء القدرات تلقت الدعم لتعزيز عمل آليات حماية المجتمعات المحلية بشأن إعداد تقييمات للتهديدات ووضع الأدوات وخطط الحماية اللازمة للإسهام في إيجاد بيئة توفر الحماية للمدنيين المتضررين من النزاع. وقد استفاد من هذه الدورات عدد يصل إلى ٧٦٠ ٣ من أفراد حماية المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، بمن فيهم ١٠٥٧ امرأة، وقد أدى بعضها إلى وضع خطط حماية محلية واتخاذ إجراءات للتخفيف من وطأة التهديدات. وعُقد ما مجموعه ١٧ دورة عمل مع مستشارين للشؤون الجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للشواغل المتعلقة بالحماية ولاحتياجات النساء والفتيات ومواصلة تعزيز دورهن بوصفهن جهات فاعلة في بناء السلام

٧٤

عقد ٣٠ دورة عمل مع لجان الحماية المحلية في بؤر ساخنة محددة، تضم القيادات النسائية، بشأن تقييمات المخاطر، وتعزيز منظومات الإنذار المبكر وخطط الحماية المجتمعية بهدف تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود (أُعدّ ونُفذ ١٥ منها بالتعاون مع مستشاري الشؤون الجنسانية)

وعُزّي ارتفاع عدد الدورات عما كان مقرراً إلى زيادة الجهود المستمرة في لجان الحماية المحلية في المناطق المتضررة من إغلاق قواعد البعثة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

إعداد ١٢ تقريراً موحداً عن الاتجاهات لإصدار إنذار مبكر بالأخطار المحدقة بالمدينين وكيفية مواجهتها	٤	تقارير فصلية موحدة قُدمت لإصدار إنذار مبكر بالأخطار وكيفية مواجهتها؛ و ٥٢ من التقارير الأسبوعية التي أعدت عن الإنذارات والحوادث قدمتها جهات فاعلة محلية ومجتمعات محلية من المقاطعات الشرقية ومقاطعة كاساي الوسطى بغية إرسال بلاغ بإنذار مبكر.
عقد جلسات عمل شهرية مع مستشار الرئيس المعني بمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات الوطنية الرامية إلى منع تجنيد الأطفال، والتصدي للإفلات من العقاب، وتلبية احتياجات الأطفال المنفصلين عن ذويهم والناجين من العنف الجنسي والجنساني	نعم	وقدمت التقارير الأسبوعية معلومات عن تقدير الحالة والاستجابة المبكرة لها، بينما قدم التقرير الفصلي رؤية أفضل للاتجاهات عما قدمته التقارير الشهرية
تدريب ٦٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية ومنحهم الشهادات التي تؤهلهم للتدريب في إدارة النظام العام، مع إتقان التقنيات والأساليب التربوية الفعالة المكيفة للتدريب المقبل للبالغين كي يعملوا مدرّبين للمدرّبين	٤٦٦	عقدت دورات عمل شهرية مع الممثل الشخصي للرئيس المعني بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال ومع كبير مستشاري شؤون حماية المرأة. واستتبع تبادل الآراء الرفيع المستوى مشاركة عدد من الشركاء الدوليين وأدى إلى وضع أول خطة عمل على صعيد البلد لمكافحة العنف الجنسي لفائدة الشرطة الوطنية الكونغولية. وأدت هذه الدورات أيضاً إلى إعادة النظر في خارطة الطريق التي وضعها الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح بعد رفع اسم القوات المسلحة من القائمة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال
إطلاق ١٠ مبادرات حوارية منظّمة بقيادة محلية وتيسير عقد ٣٠ مشاورة لمواجهة حالات التوتر والنزاعات بين القوميات بهدف تعزيز اللحمة الاجتماعية والتعايش السلمي في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وأويليه وتنجانيقا	١٤ ٢٧	من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية تلقوا هذا التدريب. وغُزي انخفاض عددهم إلى عدم توافر الأفراد للتدريب
		مبادرة أُجريت لإقامة حوارات منظّمة
		مشاورة يُسرت في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وأويليه العليا وتنجانيقا لدعم المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية والإقليمية في تسوية النزاعات عبر تنظيم عمليات تشاورية. وجرى التركيز على المنازعات التي تشكل خطراً يهدد بزعة الاستقرار في مجالات الانشغال ذات الأولوية. وساهمت هذه المبادرات الحوارية في تحسين العلاقات الاجتماعية والتخفيف من حدة التوتر والحد من العنف في المناطق الرئيسية، مما أدى في بعض الحالات إلى إبرام اتفاقات سياسية بين المجتمعات المنقسمة. واتخذت هذه المبادرات في منطقة كانيابايونغا (كيفو الشمالية) لمواجهة النزاع بين قوميتي الناندي والهورو؛ والنزاع في إقليم مينموي (كيفو الجنوبية) الذي اندلع إثر الأزمة بين قوميتي بنيامولينغي وفيولير/بيميه؛ وفي إقليم دجوغو (إيتوري) للتعامل مع النزاع القائم بين قوميتي الهيمبا والليندو؛ وفي مقاطعة تنجانيقا للتخفيف من حدة العنف بين قوميتي البانتو والتوا

دورات لتدريب المدربين نظمت في غوما وبوكافو وبونيا وكنشاسا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماجه في الخفارة المجتمعية، وإنشاء مراكز لتنسيق الشؤون الجنسانية. وقد تلقت التوجيه ما مجموعه ٦٢٠ فرداً وتلقى التدريب ٢٤٥ فرداً، وعُيِّن ٤٨ مسؤول تنسيق للشؤون الجنسانية في مكاتب الشرطة في كنشاسا ومناطق أخرى	٤	تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية فيما لا يقل عن ٤ حزم للتدريب وبناء القدرات، بما يشمل تدريب المدربين لصالح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من أجل تحسين احترام حقوق النساء والفتيات وتوفير الحماية الكافية لهن
نُظمت حملات إعلامية متعددة الوسائط وأُعدت برامج للتوعية دعماً لولاية البعثة، كان منها مبادرات توفير الحماية للمدنيين، من خلال ما يلي: (أ) البث على مدار الساعة عبر ٤٢ محطة لإذاعة أوكابي على موجة إف إم، بما في ذلك عبر جهاز إرسال إضافي في بوكافو. ولدى إذاعة أوكابي نحو ٢٤ مليون مستمع أسبوعياً وفق آخر دراسة استقصائية أُعدتها "إذاعة فرنسا الدولية" وقد سجلت ما متوسطه ٤٦٢ ٨٢٠ زيارة شهرياً لخدماتها للبث الانسيابي المباشر على الموقع الإلكتروني www.radiookapi.net . وأصبح لدى إذاعة أوكابي أيضاً ١٠٤٠٠٥٨ من المعجبين على فيسبوك و ٩٥٨ ٤٤٦ من المتابعين على تويتر في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨	نعم	تنظيم حملات إعلامية متعددة الوسائط وإعداد برامج للتوعية دعماً لولاية البعثة، بما في ذلك تشجيع مبادرات توفير الحماية للمدنيين من خلال ما يلي: (أ) البث على مدار الساعة عبر ٤١ محطة لإذاعة أوكابي على موجة إف إم وعبر الموقع الشبكي لإذاعة أوكابي؛ (ب) إنتاج برنامج البعثة الأسبوعي "MONUSCO video" وبثه على ٢٢ محطة تلفزيون محلية؛ (ج) إصدار وتوزيع مجلة شهرية بعنوان "Echo de la MONUSCO"؛ (د) تشغيل وإدارة موقع البعثة الشبكي مع التحميل اليومي لمقالات وأخبار وقصص وصور من جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لشرح ولاية البعثة؛ (هـ) توفير معلومات موثوقة بما باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها تويتر وفيسبوك وفليكر.
(ب) أُنتج وبُث ٣٠ برنامج فيديو أسبوعي للبعثة بعنوان "ONU Hebdo" على ١٥ محطة تلفزيونية محلية وعُملت هذه البرامج على موقعي "يوتيوب" و "فيسبوك". ويُعزى الانخفاض في عدد المحطات التي تبثها إلى توقف عمل المحطات التي تقدم خدمات سيئة. وأُنتج وبُث ما مجموعه ٦٠ مقطع فيديو لوسائل التواصل الاجتماعي تعكس مختلف أنشطة البعثة وتم تداولها على موقع البعثة الإلكتروني ومواقع وسائلها للتواصل الاجتماعي		
(ج) أُنتجت ٧ إصدارات من مجلة Echos de la MONUSCO بلغ عدد النسخ الموزعة لكل إصدار ٢٥ ٠٠٠ نسخة وصدرت ٥ أعداد من المجلة بلغ العدد الموزع من كل عدد ١٥ ٠٠٠ نسخة وتم توزيعها على نطاق البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحميل كل عدد على الموقع الشبكي للبعثة. وقامت البعثة أيضاً بإنتاج وتوزيع عدد خاص بعنوان "MONUSCO briefing United Nations police" (٣٠ ٠٠٠ نسخة)؛ وأصدرت كتيباً بعنوان "MONUSCO en action" (٦ ٠٠٠ نسخة)؛ وأصدرت منشوراً عن الولاية الجديدة للبعثة باللغتين الفرنسية والإنكليزية (٣٠ ٠٠٠ نسخة).		

(د) (هـ) تشغيل وإدارة الموقع الإلكتروني للبعثة ومنصاتها للتواصل الاجتماعي: تحميل ٦٥٧ مقالاً (بما فيها ٥٢١ مقالاً بالفرنسية و ١٣٦ مقالاً بالإنكليزية) على الموقع الإلكتروني؛ وتحميل ٩٦٦ صورة (بما في ذلك ٣٦٥ "صورة من صور اليوم" و ٦٠١ صورة تغطي مختلف المناسبات مثل اليوم الدولي للمتطوعين؛ ويوم حقوق الإنسان؛ ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ويوم الأمم المتحدة؛ وحفل تنصيب رئيس البعثة أو صور تتعلق بأزمة فيروس إيبولا والانتخابات). وتمت زيارة موقع البعثة الإلكتروني ١٢٠٨٨ مرة من جانب ٢٠٨ ١٠ زوار خلال هذه الفترة. وأصبح لدى البعثة أيضاً ٨٤٧ ٩٨٢ من المعجبين على فيسبوك و ٥٧٥ ٢٦٧ من المتابعين على تويتر في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨

الإنجاز المتوقع ٢-٢: إحراز تقدم في الحد من خطر الجماعات المسلحة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

جرى تسجيل ٣٧٢٣ حادثة (بما في ذلك القتل والاختطاف والنهب والاعتصاب)، منها ٧٥٥ حادثة كانت الجماعات المسلحة الأجنبية طرفاً فيها. وكانت ٢١١ من هذه الحوادث اشتباكات مع القوات المسلحة أو الشرطة الوطنية الكونغولية. ويعزى ارتفاع عدد الحوادث إلى زيادة في مستوى انعدام الأمن الناجم عن أكثر من ١٢٠ جماعة مسلحة

كانت خمس جماعات مسلحة أجنبية تنفذ عمليات داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وارتفاع عدد المجموعات صلة بانشقاقات داخل الجماعات المسلحة تؤدي إلى تكون فصائل جديدة. وعلى وجه الخصوص، أدى الضغط المتزايد من القوات المسلحة الكونغولية إلى تقييد قادة بعض الجماعات المسلحة. غير أنه، في بعض الحالات، أدى الاقتتال الداخلي الناجم عن ذلك، والهادف إلى تحديد قيادة جديدة، إلى انشقاقات في صفوف هذه الجماعات

وضعت خطتان من خطط العمليات تعاونت في وضعهما البعثة والحكومة لمواجهة التهديد من جانب تحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري. ويعزى انخفاض العدد إلى الأولويات التشغيلية

٢-٢-١ انخفاض عدد الحوادث المبلغ عنها التي تسببت فيها الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٥٠ حادثة؛ و ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٥٠ حادثة؛ و ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠٠ حادثة)

٢-٢-٢ انخفاض عدد الجماعات المسلحة الأجنبية التي تُنفذ عمليات داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)

٢-٢-٣ زيادة في عدد خطط العمليات المشتركة التي تتعاون البعثة والحكومة في وضعها لتحييد الجماعات المسلحة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)

خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، جرى نزع سلاح وتسريح ٧١١ من المقاتلين فوصل مجموعهم إلى ٦٧٥ ١٢٥ مقاتلاً. ويعزى انخفاض عدد المقاتلين الكونغوليين السابقين الذين نُزع سلاحهم وسُرحوا إلى عدم وجود سياسة واضحة بشأن المقاتلين الذين يمكن أن يشملهم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعدم جاذبية الحزم المقدمة إلى المقاتلين السابقين، وزيادة تلك المقاتلين السابقين في السفر إلى معسكري كامينا وكيتونا

٢-٢-٤ حدوث زيادة في العدد الإجمالي للمقاتلين الكونغوليين السابقين المسرحين الذين نُزع سلاحهم (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢٤ ٥١٩؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٢٨ ١٢٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢٨ ١٣٠)

خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أُعيد ٩١١ من المقاتلين الأجانب ومعاليتهم إلى أوطانهم فوصل مجموعهم إلى ٥٦٣ ٣٣ مقاتلاً. وعزى انخفاض عدد المقاتلين الأجانب ومعاليتهم عما كان مقرراً إلى زيادة العنف في منطقة العمليات؛ وإلى عدم تمكن القوات المسلحة من فرض سيطرتها العسكرية على بعض المناطق مما أدى إلى تعذر ممارسة الضغط اللازم لدفع المقاتلين نحو الاستسلام؛ وإلى اعتبار بعض القادة السياسيين الانتخابات المقبلة إمكانية نشوب حرب أهلية بمثابة نتيجة محتملة قد أدى بهم إلى محاولة إقامة تحالفات مع جماعات مسلحة، بما فيها الجماعات المسلحة الأجنبية، لضمان نفوذهم وسلطتهم

٢-٢-٥ زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين الأجانب السابقين ومعاليتهم المعادين إلى أوطانهم (٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٠٩ ٣١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠١ ٣٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠١ ٣٩)

أُجبر. خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، انفصل ٧٦٥ ٢ طفلاً، بمن فيهم ٣٢٧ فتاة، عن الجماعات المسلحة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء آخرين، ليصل بذلك العدد الإجمالي للمفرج عنهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى ٤٥٧ ٥٤ طفلاً. ويعود ارتفاع عدد الأطفال المسرحين عما كان مقرراً إلى الأزمة التي وقعت في مقاطعات كاساي وأدت إلى تجنيد ٦٩٦ طفلاً وإطلاق سراحهم بعد ذلك؛ وإلى نجاح المفاوضات بشأن الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد

٢-٢-٦ زيادة العدد الإجمالي للمفرج عنهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٣٧ ٤٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٨٧ ٥٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٨٧ ٥١)

الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) الملاحظات

الناتج المقررة

١٣٨ عملية مشتركة نُفذت للحد مما يشكله عنف الجماعات المسلحة من خطر على المدنيين، بما في ذلك البعثات طويلة الأجل والدوريات بعيدة المدى. وارتفاع عدد العمليات يعكس ارتفاع مستوى الأخطار التي تحدد بالمدينين واتخاذ نهج أكثر استباقية في التواصل مع تحالف القوى الديمقراطية في مقاطعة كينغو الشمالية

تنفيذ ٦٨ عملية مشتركة أو أحادية مقررة من قبل ١٧ كتبية تابعة لسلاح المشاة من أجل شل قدرات الجماعات المسلحة والحد من خطر العنف على المدنيين ومن المحاولات الرامية إلى تقويض سلطة الدولة محلياً

٢٨٤ مهمة فورية نُفذت للتخلص من الذخائر المتفجرة. واضطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة إدارة أخطار المتفجرات قبل وأثناء وبعد العمليات العسكرية للبعثة. وقدمت الدائرة أيضاً الدعم في مجال إدارة مخاطر المتفجرات إلى مؤسسات الدفاع والأمن الوطنية

تنفيذ ٣٥ مهمة فورية لإبطال الذخائر المتفجرة التي خلفتها العمليات ضد الجماعات المسلحة بهدف إزالة مخاطر المتفجرات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

وعُزّي العدد المرتفع من المهام الفورية إلى تفعيل فريق ثالث وزيادة عدد الطلبات الواردة من السكان نتيجة جهود التوعية المبذولة من كل من البعثة والسلطات الوطنية

عملية نفذتها قوة بحجم سرية لمدة لا تقل عن أسبوع في مناطق تزداد فيها الأخطار التي تهدد المدنيين. ويعزى انخفاض عدد العمليات إلى تغيير في نوع العمليات، الذي ركز على عمليات نشر قصيرة الأجل وعمليات نشر لعدد أقل من القوات

مهمة أنجزتها المنظومة الجوية غير المأهولة في دعم العمليات التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية في شرق بيني (منطقة ماينغوزي) لتحديد مكان معسكر التحالف وتقييم قوة العدو ودفاعاته. وقد قدم هذا الدعم بسبب الهجمات التي شنها التحالف على المدنيين في المنطقة المجاورة. وقُدّم الدعم اللوجستي إلى القوات المسلحة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح ووصل إلى ٤٤٦ ٢١ من أفرادها. وقد أنجزت هذه المهام في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

ساعة طيران أنجزتها المنظومة الجوية بدون طيار أثناء مهمة ٢٦٧ مهمة. وعُزّي انخفاض عدد الساعات إلى حالات تأخر في شراء المنظومة الجديدة غير المأهولة، وسوء الأحوال الجوية، ومسائل تقنية

مهمة نفذت في المقاطعات الشرقية لتقييم نشاط الجماعات المسلحة وإفادة الاستراتيجيات المصممة خصيصاً لشل قدرات الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعات مانيمبا وتنجانيقا وإيتوري. وعُقدت عدة اجتماعات مع وزيري الداخلية والتخطيط، وعقدت اجتماعات تقنية مع موظفي الوزارات بشأن صياغة خطة لتسريح أفراد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وعُقدت اجتماعات مع وزير الدفاع ومسؤولين من الوزارة بشأن إعادة المقاتلين الأجانب، ولا سيما مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا ومقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعملت أطراف فاعلة إقليمية بانتظام في البحث عن استراتيجيات سياسية لإنهاء الدعم الذي يُقدم إلى الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وفيما يتعلق بالأطراف الفاعلة الإقليمية، واصل رؤساء مكاتب البعثة في المقاطعات الشرقية المعنية إجراء

٤٤ تنفيذ ٥٠ عملية مشتركة أو أحادية من قبل قوة بحجم سرية (يشترك في كل منها نحو ١٥٠ جندياً) لمدة لا تقل عن أسبوع واحد لحماية المدنيين وتعطيل أنشطة الجماعات المسلحة

١٥ تقديم الدعم في مجال المعلومات الاستخبارية والاستطلاع واللوجستيات والإسناد الناري غير المباشر إلى ٤ عمليات تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٨٤١،٤ تحقيق منظومة جوية بدون طيار لمدة ٣ ٥٠٠ ساعة في مهام جمع المعلومات الاستخبارية المدنية والعسكرية، والمراقبة، وتحديد موقع الأهداف

٥٧ تنفيذ ٣٦ مهمة في المقاطعات الشرقية وإجراء مشاورات شهرية مع الأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى صعيد المقاطعات من أجل إنشاء وتنفيذ ورصد وتقييم آليات مشتركة واستراتيجيات سياسية مصممة خصيصاً لإنهاء الدعم للجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية ذات الأولوية وتحييدها في إطار دعم جهود شل القدرات العسكرية ونزع السلاح بصورة طوعية

مشاورات منتظمة مع النظراء الوطنيين (الحكام والقوات الأمنية الإقليمية) لإنهاء دعم وتحييد الجماعات المسلحة

وُعُزِّي ارتفاع عدد البعثات إلى تزايد انعدام الأمن والحاجة إلى معلومات عن أنشطة الجماعات المسلحة من أجل إثراء الاستراتيجيات المصممة خصيصاً لهذا الغرض

مهام ميدانية نفذت لتعزيز أمن الحدود. ويرجع ارتفاع الناتج إلى تزايد انعدام الأمن في كل من القطاع الشمالي والقطاع الأوسط والقطاع الجنوبي بما في ذلك الحوادث المتزايدة عبر الحدود

قامت البعثة بتحليل ورصد تدفقات الأسلحة والأسلحة الموجودة في حوزة الجماعات المسلحة. ثم أطلعت فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية على النتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بإجراء المتابعة المناسبة. ووفرت الخلية المعنية بحظر توريد الأسلحة التابعة للبعثة التدريب لأفراد الوحدات والمراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة والموظفين المشاركين في عملية جمع الأسلحة من الجماعات المسلحة على التسجيل التقني السليم لسمات تحديد الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة

وضع دليل يتعلق بتحديد الأسلحة والذخائر

بعثات ميدانية نُفذت لتقييم انخراط الجماعات المسلحة في الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك البعثات الخمس المتصلة بتعدين الذهب (في كيفو الجنوبية، ومانيمبا، وإقليم لوييرو، وإيتوري) وبعثة واحدة تتعلق بالاتجار غير المشروع بالفحم النباتي (في كيفو الشمالية). وأُعدت ثلاثة تقارير نصف شهرية وثمانية تقارير مواضيعية لإرشاد عملية صنع القرار والاستراتيجيات الطويلة الأجل المصممة خصيصاً لتحديد الجماعات المسلحة. وقد أغنت هذه التقارير خطط العمل، وكذلك مشاريع تحقيق الاستقرار والحد من العنف المجتمعي. وُعُزِّي انخفاض عدد البعثات إلى الحالة الأمنية في بعض المناطق

مقابلة أُجريت، بثت منها واحدة عبر محطة إذاعة أوكابي مع مقاتلين محليين ومقاتلين أجانب سابقين؛ ومع مستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي؛ ووجهاء المجتمع المحلي؛ والسلطات المحلية؛ وشركاء آخرين. وسُخرت بعدئذٍ هذه المقابلات لمختلف مواد التوعية، بما فيها البرامج الإذاعية. وُعُزِّي انخفاض عدد المقابلات إلى صعوبات في الوصول إلى بعض المقاتلين السابقين بسبب الحالة الأمنية وسوء أحوال الطرق

٧

تنفيذ ٦ مهام ميدانية دعماً للآلية المشتركة الموسعة للتحقق من أجل تعزيز أمن الحدود

نعم

رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة والأنشطة العابرة للحدود من خلال إيفاد بعثات التحقيق وجمع البيانات وإجراء تحليل تقني شهري للأسلحة والذخائر والأعتدة المرتبطة بها المضبوطة أو المستردة إما من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإما من قبل البعثة

نعم

وضع دليل للإبلاغ يتعلق بتحديد الأسلحة والذخائر

٦

تنفيذ ١٢ بعثة ميدانية وإعداد تقارير فصلية عن تورط الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، بما يفيد الاستراتيجيات المصممة خصيصاً لتحديد الجماعات المسلحة وتفكيك الشبكات الإجرامية، وبهدف اتباع نهج شامل يوفر الحماية للمدنيين، بما في ذلك من خلال الإنذار المبكر

٢٧٩

إطلاق حملات توعية متعددة الوسائط بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشجع على الاستسلام، تشمل: (أ) إجراء ٥٠٠ مقابلة، تنطوي على سرد جنساني، مع مقاتلين سابقين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأويلي العليا، وإيتوري، وتنجانيقا؛ (ب) إجراء ١٢ مقابلة عبر إذاعة أوكابي؛ (ج) بث إذاعي متنقل لـ ١٠٠٠ حلقة إذاعية في مناطق وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

- وتحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين؛ (د) توزيع مليون من المنشورات/المطبوعات المصورة باللينغالا و/أو الفرنسية و/أو الأشولي و/أو الكينيارواندا؛ (هـ) تنفيذ ٦٠ بعثة توعية ميدانية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين لفائدة الجماعات المسلحة الوطنية
- ١ ٤٤٠ برنامجاً إذاعياً بثت من محطات إذاعية متنقلة. وارتفاع عدد البرامج يعكس الجهود المتزايدة المبذولة من البعثة للوصول إلى الجماعات المسلحة لحث أعضائها على الاستسلام
- ٩٤٣ ٢٠٠ من المنشورات طُبعت و ٧٠٠ من مواد التوعية السمعية البصرية وزعت في جميع أنحاء منطقة العمليات. وعُزي انخفاض عدد المنشورات إلى صعوبات في الوصول إلى الأهداف بسبب سوء أحوال الطرق
- ٢٩ بعثة توعية ميدانية نُفذت بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين لفائدة الجماعات المسلحة الوطنية. وعُزي انخفاض عدد البعثات إلى عدم اهتمام المقاتلين السابقين بأن يُرسلوا إلى معسكري كامينا وكيوتونا لنزع السلاح. وبدلاً من تقديم التوعية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عبر بعثات التوعية الميدانية، فإنها قُدمت عبر البرامج الإذاعية والخط الساخن لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مما سمح للمقاتلين بتلقي المعلومات وتقديم التعليقات وإبداء الرغبة في الاستسلام. وقد تلقى الخط الساخن ٩١١ ٥ مكالمات
- لا بذلت البعثة جهوداً للتشجيع على عودة مقاتلي حركة ٢٣ مارس إلى الوطن، ولكن خلافاً لنشوب بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادة الحركة بشأن عدد المقاتلين عرقل تنفيذ هذه العملية. ونفذ كل من البعثة وشركائها (الحكومة، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وحكومة أوغندا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) بعثات توعية في معسكر حركة ٢٣ مارس في أوغندا ورواندا بدعم لوجستي من البعثة. وبما أنه لم تتم إعادة أي من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى أوطانهم، لم يقدم لهم أي دعم لوجستي مباشر
- ١٤ اجتماعاً تنسيقياً عقدت للجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعُقدت اجتماعات مخصصة أخرى عندما كانت هناك توترات في معسكري كامينا وكيوتونا
- ١٩ اجتماعاً تنسيقياً عُقدت، بما في ذلك ٥ مشاورات مع اللجنة الرواندية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و ١٤ اجتماعاً من الاجتماعات التنسيقية، مع ممثل لجنة العفو الأوغندية
- وعُزيت زيادة عدد اجتماعات التنسيق المعقودة إلى قرار الحكومة القاضي بإغلاق جميع معسكرات العملية الطوعية
- تقديم الدعم اللوجستي اللازم في عملية الإعادة إلى الوطن للمقاتلين الكونغوليين السابقين في حركة "٢٣ مارس" الذين تقدموا بطلبات عفو وجرى تسجيلهم
- عقد ١٢ اجتماعاً للجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج و ٦ اجتماعات تنسيقية للجان الإقليمية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين بهدف تنسيق جهود الإعادة إلى الوطن

لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قبل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مما تطلب زيادة التنسيق مع الشركاء الإقليميين

اجتماعات عُقدت مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأدت إلى إعادة ٧ أطفال أوغنديين، بمن فيهم ٣ فتيات، و ١٢ فتى من جنوب السودان

اجتماعات عُقدت مع الجماعات المسلحة أدت إلى التوقيع على خطتي عمل مع فصيلي ماي ماي رايا موتومبوكي (فصيل نغوييتو) وماي ماي كيفوفوا، وتم تعيين وتدريب ٢٠ منسقاً، وأُفرج عن ١٨٨ طفلاً من كل من ميليشيا كاموينا نسابو (٧٥)، وماي ماي رايا موتومبوكي (فصيل نغوييتو) (٣٨)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل التجديد (٧٥). وعُزي انخفاض عدد الاجتماعات إلى عدم القدرة على التنبؤ والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الجماعات المسلحة وإلى الاعتبارات الأمنية لاجتماع موظفي البعثة مع الجماعات المسلحة

عقد ١٠ اجتماعات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل رصد وتنسيق الإفراج عن الأطفال المجندين في صفوف الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتهم إلى أوطانهم

عقد ١٠ اجتماعات مع الجماعات المسلحة لوضع خطة عمل للإفراج عن الأطفال في صفوفها والحصول على تعهدات رسمية منها بشأن منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

الإنجاز المتوقع ٢-٣: إحراز التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٣١٣ شخص خضعوا للمحاكمة وصدرت أحكام بحقهم لارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكان من بينهم ١٤٨ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ٦٥ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية و ١٠٠ من أفراد الجماعات المسلحة. ومن ضمن ٣١٣ المدانين، أذانت سلطات القضاء العسكري ١٥٦ شخصاً بدعم لوجستي وتقني ومالي من البعثة. ولوحظ تحسن فيما يتعلق بمعايير المحاكمة العادلة. وعُزي انخفاض عدد الإدانات عما كان مقرراً إلى صدور عدد من أحكام البراءة وتأجيل بعض جلسات الاستماع بسبب الحالة الأمنية في كينشاسا الشمالية

٥٤ من التحقيقات أجرتها الشرطة الوطنية الكونغولية وفقاً للأصول وبدعم من شرطة الأمم المتحدة في المزارع المتصلة بارتكاب جرائم خطيرة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية إثر الطلبات الرسمية المقدمة من الشرطة الكونغولية

وعُزي ارتفاع عدد التحقيقات التي أُجريت بدعم من شرطة الأمم المتحدة عما كان مقرراً إلى ارتفاع عدد الطلبات المقدمة من الشرطة الوطنية الكونغولية للحصول على الدعم

٢-٣-١ زيادة في العدد الإجمالي لأحكام الإدانة التي تصدر وفق المعايير القانونية الواجبة بحق من تُسبب إليهم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣١٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٢٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٣٤٠)

٢-٣-٢ ارتفاع عدد التحقيقات التي أجرتها الشرطة الوطنية الكونغولية حسب الأصول، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، في المزارع المتصلة بارتكاب جرائم خطيرة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥٠)

قُدِّم الدعم التقني واللوجستي لإجراء ٢٥ تحقيقاً فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن طريق ٧ أفرقة تحقيق مشتركة في كل من إيتوري وبيني وكيفو الجنوبية وجنوب لوبورو وإقليم بيني وكيسانغاني وتشوبو وكيندو؛ وعُقدت ٢٨ جلسة لحاكم متنقلة في كل من تشوبو وبوتقمو وكافومو (كيفو الجنوبية)، وفي وسط الكونغو، وباندونديو (أوبلي العليا)، وإيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكاتانغا العليا، وكاساي، وتنجانيقا وعُزِّي انخفاض عدد أفرقة التحقيق المشتركة إلى الطابع المعقد للتحقيقات التي استغرقت مدة أطول من غيرها وتطلبت المزيد من الموظفين؛ وإلى الحالة الأمنية	نعم	إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني واللوجستي إلى السلطات القضائية والنظراء في القضاء العسكري بشأن التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم بشأن استراتيجيات التحقيق والادعاء المتبعة بحق عناصر الجماعات المسلحة والمليشيات ذات الأولوية، بما في ذلك العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، من خلال تنظيم ١٠ أفرقة تحقيق مشتركة و ٥ محاكم متنقلة بشأن قضايا ذات دلالات رمزية
وعُزِّي ارتفاع عدد جلسات المحكمة إلى زيادة طلبات الدعم المقدمة من السلطات القضائية الوطنية جلسة عمل مع سلطات العدالة المدنية والعسكرية عُقدت في كل من كيسانغاني وبونيا ولوبومباشي وكاتانغا وغوما لمناقشة استراتيجيات ترمي إلى إجراء تحقيقات في الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تصل إلى حد الجرائم الدولية والتي ارتكبت في دجوغو خلال النزاع بين قومتي هيمبا وليندو، وفي تنجانيقا (خلال النزاع بين قومتي توا والبانغو)، وفي كاساي ولولايا (فيما يتعلق بتمرد جماعة كاموبينا نسابو)، وفي ماسيسي (فيما يتعلق بالجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت من جانب جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل التجديد). وبالإضافة إلى ذلك، نظمت السلطات القضائية سبع دورات تدريبية في كل من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية السابقة ومقاطعتي كاتانغا السابقة وكاساي الوسطى بدعم تقني ومالي من المشروع المشترك بين البعثة والبرنامج الإنمائي لـ ٢٣٨ جهة قضائية فاعلة، كان منها ٣٩ امرأة، بشأن التحقيق مع مرتكبي الجرائم الدولية ومقاضاتهم وعُزِّي ارتفاع عدد الجلسات إلى زيادة في عدد الجرائم الخطيرة	٢٨	تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى السلطات القضائية من خلال عقد ٢٤ جلسة عمل لتيسير محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية والخطيرة عبر ترتيب الدعاوى حسب الأولوية، وبناء القدرات على التحقيق والادعاء والمقاضاة في الجرائم الدولية، وتبادل المعلومات مع المحكمة الجنائية الدولية
لم تكن الشبكة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد عقدت اجتماعها الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ولم يُعين منسقوها الحكوميون حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨	لا	تقديم الدعم التقني من خلال ٨ حلقات لفائدة وزارة العدل لإحراز التقدم نحو التصديق على معاهدة التعاون القضائي الإقليمي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونحو صوغ تشريعات محلية ذات صلة وإنشاء هيئة مركزية وطنية للتعاون القضائي

اجتماعات عُقدت، كان منها ٣ مع مستشار الرئيس لشؤون العنف الجنسي وتجنيد الأطفال و ٦ مع ممثلين عن وزارة الدفاع. وأدت اجتماعات الدعوة هذه إلى التعاون مع السلطات من أجل التحضير لمحاكمة زعيم ميليشيا نوابو نتابيري شيكا المتهم بتدبير عمليات الاغتصاب الجماعي في واليكالي التي حدثت في عام ٢٠١٠ وتعرض لها ما لا يقل عن ٣٨٧ مدنياً؛ وإصدار حكم بالسجن المؤبد على فريديريك باتوميك، عضو البرلمان الممثل لكيفو الجنوبية، وعلى ١١ آخرين لاختطافهم ٣٨ طفلاً والقيام باغتصابهم في ممارسات طقسية، ومنح تعويضات للضحايا؛ وإدانة العقيد جوليوس دينو بيكر بالسجن لمدة ١٠ سنوات لارتكاب أفراد تابعين له جرائم حرب (اغتصاب ونهب) في موسيني مع دفع تعويض فردي للضحايا؛ وإدانة المحكمة العسكرية في كيفو الجنوبية المقدم ماروكان نتوموا بالسجن لمدة ٢٠ عاماً لما ارتكبه من جرائم حرب واستعباد جنسي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وعُزي انخفاض عدد الاجتماعات إلى عدم تواجد مستشار الرئيس أحياناً

من الجلسات عُقدت مع المدعي العام العسكري الأول وهيئة المحكمة العسكرية العليا لمناقشة القضايا ذات الأولوية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتشمل المكاسب الهامة التي تحققت من هذه الاجتماعات بدء التحقيقات القضائية لتحديد الجناة والظروف التي ارتكبوا فيها انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتنظيم ١٣ محكمة متنقلة لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التحقيق في القضايا المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان

وعُزي ارتفاع عدد الاجتماعات إلى الحاجة إلى التنسيق مع السلطات الكونغولية فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها

اشترك أفراد شرطة الأمم المتحدة في المواقع يوميا في ثلاث وحدات متخصصة من الشرطة الوطنية الكونغولية في بوكافو وغوما وكينشاسا. وإسداء المزيد من المشورة والتوجيه في بونيا وأوفيرا وبيني وكلملي ولوبومباشي وكانانغا

٩

إجراء مشاورات شهرية رفيعة المستوى مع الممثلين الحكوميين للتحقق من الإجراءات المتخذة للتحقيق والمقاضاة في حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع المبلّغ عنها والتي يتعين إدراجها في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ

٢٠

إجراء مشاورات شهرية رفيعة المستوى مع السلطات والأجهزة القضائية الكونغولية بشأن ٢٠٠ حالة انتهاك لحقوق الإنسان حُددت من خلال عملية بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان وما زال يتعين اتخاذ تدابير تأديبية أو قضائية بشأنها

نعم

تقديم المشورة والتوجيه يوميا بشأن أساليب التحقيق في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك بشأن الاستفادة من الخبرة في مجال الأدلة الجنائية التي يمتلكها خبراء الشرطة القضائية للأمم المتحدة العاملون في مواقع مشتركة مع وحدات التحقيق المتخصصة للشرطة الوطنية الكونغولية في بوكافو وغوما وكينشاسا

العنصر ٣: تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع

٥٩ - وفقاً لما يرد بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، واصلت البعثة تنفيذ خمسة برامج في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في المناطق التي يتعين تحقيق الاستقرار فيها على سبيل الأولوية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وهذه البرامج الممولة من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار بمبلغ يناهز ٤٠ مليون دولار، ومن التبرعات بمبلغ يقارب ١٣٠ مليون دولار، هي برامج تركز على دعم الحوار الديمقراطي والحوكمة الديمقراطية؛ والأمن وتسوية النزاعات المحلية؛ وإدارة الأراضي؛ والعودة، وإعادة الإدماج والانتعاش الاقتصادي؛ والحكم المحلي والشؤون الإنسانية، وكذلك منع العنف الجنسي والجسدي. وقد أدت برامج تنفذ في إطار ركيزة "الحوار والحوكمة السياسية" إلى التحقق من خطط العمل لتحقيق الاستقرار وتحويل مسار النزاعات، بما في ذلك في كيتشانغا، بمقاطعة كيفو الشمالية، حيث شاركت أكثر من ١٢٠ جهة أمنية وسياسية من الجهات المعنية المحلية والإقليمية والوطنية في التحقق من خطة العمل لتحويل مسار النزاعات نحو السلام. وفي محاولة لزيادة التزام السلطات الإقليمية وضمان استدامة إنجازات الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، تم التوقيع على اتفاقات العمل السياسي الاستراتيجي بين السلطات الحكومية الإقليمية وأعضاء مجلسي تمويل مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري لدى صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار. ويجري التفاوض مع السلطات الوطنية على اتفاق وطني يرمي إلى تناول مسألة إعادة بسط سلطة الدولة والحكم الرشيد. وقد أدت وثائق الاتفاق إلى زيادة عمل السلطات المحلية في قطاعات منها إمكانية استعمال الطرق وقطاع التعدين وإدارة الأراضي وأمنها. ونجم عن ذلك تحسن ملحوظ في اطمئنان السكان المحليين إلى قوات الأمن الحكومية وثقتهم فيها؛ وفي تشريعات إدارة الأراضي على مستوى المقاطعات التي حسنت من فرص الوصول إلى الأراضي؛ وفي مجال إدارة موارد التعدين وإمكانية استخدام الطرق على نحو مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة عمليات مشتركة لدعم استسلام قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وهي جماعة مسلحة رئيسية تعمل في مقاطعة إيتوري. وترتبط خطة العمليات هذه بين كل من العمل السياسي والتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق الاستقرار كنهج تدريجي له أربعة مستويات، بالعمل السياسي باعتباره محكاً رئيسياً للاستراتيجية. وقد أقرت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري خطة العمل على أعلى مستوى سياسي وطني وتنفيذها جارٍ.

تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع

٦٠ - قدم عنصر الشرطة التابع للبعثة الدعم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال إصلاح جهاز الشرطة وفي امتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وكان ذلك عن طريق توفير التدريب لوحدة الشرطة الوطنية الكونغولية من أجل تحسين تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع. وركزت البعثة على كل من الخفارة المجتمعية ومنع العنف المتصل بالانتخابات عبر بناء قدرات وتدريب ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ من أفراد الشرطة. وجرى تدريب نحو ١ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة في رصد أعمال الشرطة أثناء عمليات مكافحة الشغب وعلى تحديد سوء السلوك. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم ملحوظ بشأن إصلاح جهاز الشرطة الوطني وإعادة هيكلة وتطويره. ومن أجل تعزيز ثقة السكان المدنيين، أخذت شرطة الأمم المتحدة تسير دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية.

٦١ - وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي، ركزت البعثة دعمها على ١٤ سجنًا من السجون عالية المخاطر (١١ منها في المقاطعات الشرقية و ٣ في المقاطعات الغربية، بما فيها كنشاسا)، وكان ذلك بمساعدة تقنية ورصد عن بعد للسجون النائية. وقدمت البعثة الدعم لتحسين الهياكل الأساسية وقامت على نحو منتظم بتوفير التوجيه، والتدريب، والمشورة، وبناء قدرات العاملين في السجون وأفراد الأمن الآخرين المكرسين لأمن السجون. ومن خلال هذا الدعم، ازداد أمن السجون. وأدى تشارك خبراء الإصلاحات في المواقع إلى امتثال ١١ من أصل ١٢ من السجون العاملة عالية المخاطر التي تمثل للمعايير الدنيا لسلامة السجناء وأمنهم ومعاملتهم الإنسانية. ورغم التقدم المحرز، ثمة تحديات كبيرة تشمل بطء التقدم المحرز في إصلاح السجون؛ وعدم تخصيص اعتمادات في الميزانية لتغطية احتياجات السجناء ودفع مرتبات الموظفين؛ وتهديدات الجماعات المسلحة بشن الهجمات على السجون؛ والافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة لاحتجاز السجناء شديدي الخطورة؛ وانخفاض الروح المعنوية في أوساط المهنيين العاملين في السجون بسبب التخفيضات في الميزانية. ورغم هذه التحديات، لم تسجل حوادث أمنية هامة خلال العام الماضي، وأحبطت الهجمات التي وقعت على السجون في كل من غوما وبوكافو وبوتيمبو وأوفيرا.

إطار السلام والأمن والتعاون

٦٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تأثر برنامج الإصلاح الوطني بالعملية الانتخابية. والالتزام الوطني الوحيد الذي يتوقع أن يحرز فيه تقدم في السياق الانتخابي هو الالتزام الوطني السادس، أي إرساء الديمقراطية والمصالحة. وقد ركزت البعثة جهودها على تعزيز السلام والحوار والمصالحة ومشاركة الشباب والمرأة من خلال تزويد منظمات الشباب والنساء بالدعم الموضوعي والتقني من خلال مجموعة متنوعة من حلقات العمل والاجتماعات والدورات التدريبية. وقد شهد تنفيذ الالتزام الوطني الثاني، أي تعزيز قدرة سلطة الدولة، انتكاسات، إذ ساهم الانتقال السياسي الذي طال أمده في تدهور الوضع الأمني، لا سيما في الأقاليم الشرقية. ولم يحرز أي تقدم بشأن الالتزام الوطني الثالث، أي إحلال اللامركزية. ولا تزال معظم المؤسسات الإقليمية تشتكي من الافتقار إلى الموارد لدعم عملها. وقد حصل الالتزام الوطني الرابع، أي التنمية الاقتصادية، والخامس، أي الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة، بما في ذلك المالية العامة، على المزيد من الاهتمام، وذلك إلى جانب مدونة التعدين المنقحة التي تهدف إلى زيادة عائدات التعدين للدولة الكونغولية، فيما استمرت الجهود الهادفة إلى إضفاء الطابع المهني على الخدمة العامة وزيادة تعبئة الموارد. وتحت قيادة وزير الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل والمنسق الوطني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جرى تدريب ٦٠ امرأة تعملن كجهات اتصال في الوزارات القطاعية والمجتمع المدني على التسوية السلمية والوساطة في النزاعات وعلى أساليب الدعوة. وبالتعاون مع مكتب شؤون الإعلام وقسم الشؤون الجنسانية في البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نُظمت ١٠ اجتماعات و ٣ حلقات عمل مع قيادات نسائية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات العامة للدعوة إلى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وتحت قيادة وزير الشباب والتهئية للمواطنة الجديدة، شارك ٧٠ من الشباب، يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في حلقة عمل المنتدى الوطني للشباب التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي سعت إلى زيادة وعيهم بتعزيز السلام وزيادة اهتمامهم بالالتزامات الوطنية المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، لا سيما الالتزام السادس. وقد شجع الشباب بعضهم بعضا على المشاركة في تعزيز السلام والتعايش السلمي، خاصة

خلال العملية الانتخابية الحالية، وعلى المشاركة في العملية الانتخابية. وفي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أيدت البعثة منتدى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنظيم تدريب في كينشاسا لفائدة ١٠٠ شاب من أجل تعزيز السلام في مجتمعاتهم وتوعية الآخرين بتعزيز السلام والتعايش السلمي خلال العملية الانتخابية.

الإنجاز المتوقع ٣-١: تحسين تقديم الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من النزاع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٣-١-١ زيادة في مستوى رضا السكان عن الخدمات الإدارية التي توفرها الحكومة في مناطق تحقيق الاستقرار ذات الأولوية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٨ في المائة من المقيمين على الاستقصاء؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٣ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٨ في المائة)

تشير البيانات الواردة في الاستطلاع الفصلي الخامس عشر بشأن بناء السلام واستطلاع الآراء الذي أجري في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٨ إلى أن ما بين ٣ و ٣٣ في المائة من البالغين في جميع أنحاء شمال وجنوب كيفو وإيتوري يرون بأن مصالحهم ممثلة على نحو جيد أو جيد جدا من الحكومة على جميع المستويات. وقد سجلت أعلى أرقام للثقة على المستوى المحلي. ويعتبر الناس أن وصولهم إلى الخدمات الأساسية جيد أو جيد جدا في المجالات التالية: المياه (٢٦ في المائة)، والأراضي (٣١ في المائة)، والتعليم (١٥ في المائة)، والسجل المدني (١٧ في المائة)، والملكية (١٣ في المائة) والنظام القضائي (١٤ في المائة)

٣-١-٢ زيادة في إجمالي عدد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية الذين ينشرون في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٤٠ ٤ فرد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠٠ ٥ فرد؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٠٠ ٥ فرد)

تم نشر ٣٠٢ ٥ من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعزى انخفاض عدد أفراد الشرطة المنتشرين في المنطقة الشرقية عما كان مقررا إلى انعدام الأمن في أقاليم كاساي وإلى الظرف التشغيلي في كينشاسا، الذي يحتاج إلى نقل موارد الشرطة

٣-١-٣ زيادة في النسبة المئوية للسجون التي تحافظ على الحد الأدنى من المعايير الدولية للمعاملة الإنسانية للمحتجزين وتعمل في المناطق المتضررة من النزاع (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٦ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٥ في المائة)

ومن بين ١٤ سجناً شديدة المخاطر، ركزت البعثة، وفقاً للاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٧، على وفاء ١١ (٧٨ في المائة) بالمعايير الدولية الدنيا، بما في ذلك ضمن مجالات إدارة ملفات السجناء، والمبادئ الأساسية، والقضاء على التعذيب، والفصل بين الرجال والنساء والقاصرين، والإقامة، والنظافة، والتهوية، والإضاءة الطبيعية، والملبس والأفرشة، والرعاية الصحية، والانضباط والعقوبات، واستخدام التقييد الميكانيكي، وعمليات التفتيش، والشكاوى، والاتصال بالعالم الخارجي، وبرامج إعادة الدمج، والتعليم والترفيه، والتحقيقات، وأرقام التوظيف والقدرة

- ٢١ هو عدد حلقات عمل التي تم تيسيرها لفائدة ٦٤٧ من الهيئات الإدارية التابعة للدولة الإدارية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن إدارة الأمن المحلي في شمال وجنوب كيفو وفي تنجانيقا من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالأمن والحماية. وشمل ذلك ٥ حلقات عمل لفائدة ١٣٦ من الخبراء الإقليميين في بوكافو وكاليمي، و ١٦ حلقة عمل لفائدة ٥١١ من أعضاء لجان الأمن المحلية في فيزي وموينغا (جنوب كيفو)، وموبا (تنجانيقا)، حيث عزز المشاركون خلالها معارفهم ومهاراتهم في مجال التقييمات والخطط الأمنية القائمة على المشاركة لترتيب الإجراءات المتناسقة. ويرجع ارتفاع عدد حلقات العمل إلى زيادة الطلب من جانب المسؤولين الإقليميين المعيّنين حديثاً
- ١٣ هو عدد ما تم عقده من مجموعات التركيز (اجتماعات فصلية)
- ٢٠ هو عدد جلسات التواصل المجتمعي مع لجان الأمن المحلية حول إدارة الأمن المحلي، التي تم تزويدها بالدعم
- انخفاض في عدد الاجتماعات الفصلية واجتماعات التوعية المجتمعية قابله ارتفاع في عدد حلقات العمل التي تم تنظيمها بسبب وصول السلطات الإقليمية الجديدة
- ٤ هو عدد استطلاعات فصلية للرأي العام بشأن الأمن والعدالة وبناء السلام أجريت في جميع الأقاليم في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وسهلت البعثة ٢٨ جلسة عمل بشأن النتائج لفائدة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين و ١٥ مجموعة تركيز، مما أتاح للمشاركين فرصة دراسة النتائج بشكل مشترك وساعد في وضع البرامج المصممة على نحو يلي الاحتياجات المحددة للسكان المحليين
- ٨٥ هو عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها مع شركاء البرامج في ٦ مناطق من المناطق ذات الأولوية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. ويعزى انخفاض عدد المناطق ذات الأولوية التي تمت تغطيتها إلى إعطاء الجهات المانحة وآلية التنسيق الوطنية الأولوية لست من مناطق العمليات
- ٨ عقد اجتماعات مع الجهات المانحة لتنسيق ومواءمة المشاريع الممولة ثنائياً في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بشأن تعزيز إدارة الأمن على الصعيد المحلي
- ٦٠ دورة لتوعية المجتمعات المحلية و ٤٠ اجتماعاً فصلياً في كيانات إقليمية مختارة في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وإيتوري، وتنجانيقا بغية تحسين قدرات اللجان الأمنية المحلية على معالجة شواغل الأمن والحماية المتعلقة بأفراد المجتمعات المحلية من الرجال والنساء والاستجابة إليها بطريقة منسقة
- إجراء استطلاعات رأي فصلية بشأن الأمن والعدالة تهدف إلى إرشاد البعثة والفريق القطري في مجالي التخطيط والسياسات في إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ورصد التقدم المحرز في برامج تحقيق الاستقرار القائمة على أساس المناطق
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين بشأن تصميم برامج لتحقيق الاستقرار القائمة على أساس المناطق وتمويلها وتنفيذها في ١٣ منطقة ذات أولوية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
بذل جهود المساعي الحميدة والدعوة بهدف زيادة المشاركة السياسية، وتولي زمام الأمور، والمساءلة من خلال تنظيم دورة توجيهية للسلطات المحلية المسؤولة عن خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من النزاع المسلح بهدف تنفيذ ٦ برامج من برامج الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء كیفو الشمالية وكیفو الجنوبية وإيتوري	١١	هو عدد الدورات التوجيهية التي عقدت لفائدة السلطات المحلية المسؤولة عن خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى بلوغ الهدف في الاجتماعات الأحد عشر
تنظيم ٥ دورات توجيهية لفائدة ٥ من الشركاء في مجال تحقيق الاستقرار (وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية غير الحكومية) من أجل الإرشاد في وضع مقترحات مراعية للاعتبارات الجنسانية لفائدة برامج تحقيق الاستقرار الممولة من خلال الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار	٦	هو عدد ما أجري من الدورات التوجيهية بشأن الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتم استعراض وثائق المشاريع من جانب خبير في الشؤون الجنسانية لفائدة الشركاء البرنامجيين الستة النشطين في مجال تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار ويعزى ارتفاع عدد الدورات إلى الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار التي لديها ٦ برامج في ٥ مناطق ذات أولوية
تدريب ٣٠٠ من محققي الشرطة القضائية في إطار الكيان الوطني لتنسيق الشرطة القضائية، بشأن أساليب التحقيق المهنية، بما في ذلك استخدام تقنيات الاستدلال الجنائي	٤٨٥	هو عدد ضباط الشرطة الذين تم تدريبهم على عمل محققي الشرطة القضائية في المجالات التالية: الجرائم المالية، وتقنيات الطب الشرعي، والجريمة السيبرانية، والعنف ضد النساء والأطفال، والتحقيق الجنائي. ويعزى ارتفاع عدد المتدربين إلى زيادة عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في الميدان
إسداء المشورة والتوجيه أسبوعياً للسلطات القضائية في ٨ مناطق ذات أولوية بشأن تعزيز عمل نظام العدالة الجنائية، ومراعاة الأصول القانونية والحد من الاحتجاز غير القانوني، عن طريق تقديم المشورة بشأن القانون وتنظيم جلسات المحاكم المتنقلة	نعم	قدّمت المشورة والدورات التوجيهية أسبوعياً بشأن الإجراءات القضائية إلى السلطات القضائية، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون وضباط الشرطة القضائية؛ وبالإضافة إلى ذلك، نظمت ١٠٥١ زيارة تفتيش إلى مرافق الاحتجاز في ٨ مناطق (هي غوما وبوكافو وبونيا وكاليمي وأوفيرا وكانانغا ولوبومباشي وبيني)، وعقدت ٨٣ جلسة من جلسات المحاكم المدنية المتنقلة بغية الحد من الاحتجاز المطول. ونتيجة لذلك، أفرج عن ١٠٤٦ محتجزاً، وسويت حالة ٤١٨ آخرين، وأدين ١٤٨ شخصاً وحكم عليهم، ٣٤ منهم بسبب العنف الجنسي والجنساني، وتمت تبرئة ١٢٣ شخصاً
تدريب ٣٣٠ من موظفي السجون والقضاء على إدارة المحاكم وسير القضايا، وقضاء الأحداث، وآداب المهنة، والفساد، والعنف الجنسي والجنساني	لا	تم تنظيم دورات تدريب داخلي لفائدة موظفي السجون في جميع السجون ذات الأولوية الأربعة عشر بشأن إدارة تدفق القضايا والأخلاق المهنية وقضاء الأحداث. ونُظّم أيضاً تدريب رسمي لفائدة ١٠٠ شخص بشأن آداب المهنة والفساد والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، إلى جانب تدريب ٢٥ شخصاً على قضاء الأحداث
		ويعزى انخفاض عدد المتدربين إلى ما تقرر من ضرورة التركيز على أولوية السجون ١٤، تمشياً مع الاستعراض الاستراتيجي

النواتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تدريب ٢٥ من عناصر المجتمع المدني الفاعلة على رصد إقامة العدل، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتجاز المطول والتعسفي	١٢٩	هو عدد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك ٢٤ امرأة، التي تم تدريبها خلال ٣ دورات تدريبية. ويعزى ارتفاع عدد المتدربين مقارنة بما كان مقرراً إلى زيادة في الطلب على التدريب
توفير الدعم التقني والاستشاري واللوجستي بهدف تعزيز القدرات التشغيلية للسجون ومراكز الأحداث من خلال إيفاد ٣٦ بعثة تقييم؛ وتوفير التوجيه لما عدده ٢٩ مديراً بشأن الإدارة الفعالة للسجون ومراكز الأحداث والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز الأمن في ٥ من السجون ذات الأولوية من خلال تحسين البنى التحتية، وتوفير المعدات الأساسية، وتنظيم ٤ دورات تدريبية لفائدة ١٠٠ من أفراد الشرطة المخصصين لأمن السجون و ٥٠ من موظفي السجون؛ وتحسين الظروف في مركزين للأحداث من خلال تطبيق برامج تأهيلية وتنظيم ٤ دورات تدريبية للموظفين المشرفين على الأحداث المخالفين للقانون؛ وتحسين البنى التحتية فيما يتصل بفصل النساء في ٤ من السجون ذات الأولوية	٢٥	هو عدد التقييمات الأمنية التي أجريت للتأكد من قدرة السجون على كفالة الامتثال الكافي في إدارة السجناء الشديدي الخطورة. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تقييمات أسبوعية في ١٢ من السجون ذات أولوية. وأجريت عمليات تقييمية إضافية للاحتياجات بما في ذلك ٣ عمليات تقييمية خصت السجون غير التشغيلية يعزى انخفاض عدد بعثات التقييم إلى قرار البعثة تركيز دعمها على ١٤ من السجون الشديدة الخطورة، تمثيلاً مع الاستعراض الاستراتيجي هو عدد المديرين الذين استفادوا من دورات توجيهية على الإدارة الفعالة للسجون من خلال تدريب يومي على أيدي خبراء في مجال السجون تم تنظيم دورات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مرافق إصلاحية محددة لفائدة ٤٦٤ ٤ فرداً من نزلاء وموظفي سجون تم تكثيف التعزيزات الأمنية في ١٢ من أصل ١٤ من السجون ذات الأولوية من خلال توفير معدات أمن السجون الأساسية، والتدريب الداخلي على استخدام معدات الأمن وعلى الأمن العام في السجون في ٨ سجون، وإنشاء خلايا استخباراتية في ١٠ سجون وتوفير معدات الاتصالات الأساسية وتحليل البيانات، وتركيب أجهزة مسح ضوئي في المداخل ونظام مراقبة في سجنين وتدريب ١٤ موظفاً على استخدامها، والتدريب الأولي لفائدة ٩٧ من موظفي السجون المدنيين والعسكريين في الخطوط الأمامية على الأمن العام للسجون
١٠٠	هو عدد موظفي السجون، من بينهم ٥٠ فرداً مدنياً و ٥٠ عسكرياً على أمن السجون، الذين تم تدريبهم على أمن السجون فضلاً عن تدريب ٥٠ من موظفي السجون على استخبارات السجون	تم وضع منهج تدريبي موحد للموظفين المعنيين بشؤون الأطفال المخالفين للقانون وتدريب ٢٥ مدرباً باستخدام الوحدات الثماني التي تم تطويرها

وأُسفر التعامل مع المحتجزات وجهود الدعوة إلى تحسين أوضاعهن من خلال إعادة تأهيل جناح النساء في سجون مأكالا وندولو في كينشاسا، وتحديث خطة السجون للطوارئ الأمنية في غوما من أجل مراعاة شواغل المحتجزات

تم تحسين البنى التحتية في ٣ من سجون النساء. ويعزى انخفاض هذا العدد إلى التحديات التي تطرحها البنى التحتية في أحد السجون، وهو ما فرض ضرورة بناء سجن جديد للنساء بدلاً من تجديد السجن القائم وضرورة تجديد قسم الأحداث في غوما عقب نشوب حريق

هو عدد الزيارات إلى مراكز الاحتجاز، التي أفضت إلى الإفراج عن ١٠٠ من الأطفال الذين اعتقلوا واحتجزوا بتهمة الارتباط بجماعة مسلحة. وارتفاع عدد الزيارات قد يعزى إلى الأزمة في كاساي أين تعرض العديد من الأطفال المرتبطين بكامبونا نسابو إلى الاعتقال التعسفي

٧٧

إجراء ١٢ زيارة إلى مراكز الاحتجاز لكفالة الإفراج عن الأطفال المحتجزين بتهمة الارتباط بجماعة مسلحة

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تحسين السلامة في المجتمعات المحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

في غياب بيانات دقيقة عن المقاتلين السابقين المعاد تأهيلهم، فإن التحليلات الداخلية والخارجية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بتطور الجماعات المسلحة، تؤكد إعادة تجنيد عدة مئات من المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة

أُجْر. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ٦٥١ ١١ قطعة من السلاح فيما تم جمع الذخيرة من الجماعات المسلحة. ويعزى العدد الأكبر مما هو مقرر من الأسلحة والذخائر إلى كمية أكبر من الأسلحة والذخائر المسلّمة

١-٢-٣ لم تجر إعادة تجنيد أي من المقاتلين الكونغوليين السابقين في صفوف الجماعات المسلحة (٢٠١٥/٢٠١٦: العدد غير متاح؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: العدد غير متاح؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: صفر)

٢-٢-٣ حدوث زيادة في عدد الأسلحة التي انتزعت من الجماعات المسلحة وأُتلفت (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣ ١٨٥ قطعة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧ ٩٣٦ قطعة؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٨ ٩٣٦ قطعة)

هو عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى بين قيادة البعثة ووزارة الدفاع بشأن إعادة إلحاق المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم إلى أوطانهم. وعقدت أربعة اجتماعات ذات طابع تقني مع أصحاب المصلحة لتعزيز قدرة الوزارة على مراقبة ودعم مشاريع التكامل المجتمعي. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات التقنية إلى توقف الدعم المقدم إلى مخيمي كامينا وكتيتونا

١٢

عقد اجتماعات شهرية رفيعة المستوى للتنسيق مع مسؤولي وزارة الدفاع، واجتماعات شهرية للتنسيق التقني مع أصحاب المصلحة والشركاء المنفذين الرئيسيين لكفالة الرقابة والرصد المنتظم المراعي للاعتبارات الجنسانية لإعادة إلحاق المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وتعزيز قدرة وزارة الدفاع على مراقبة ودعم مشاريع إعادة الإدماج المجتمعية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

تقديم الدعم اللوجستي والفحص المتعلق بحقوق الإنسان والرصد/التحقق المشترك مع الحكومة لعدد يصل إلى ٢٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين دخلوا مرحلة إعادة الإدماج في البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تنظمه الحكومة	لا	قُدِّم الدعم اللوجستي إلى ٧١١ من المقاتلين. وتوقفت المساعدة المقدمة للمعسكرات الوطنية الحكومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مخيمي كامينا وكيثونا بداية من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بسبب تحول التركيز نحو الحد من العنف المجتمعي
تنظيم ١٠ دورات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة ٣٥٠٠ من المقاتلين السابقين وتقديم الاستشارات والاختبارات الطوعية السرية لفائدة ٢٠٠ منهم	١٨	هو عدد دورات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي أُجريت لفائدة ٢٨٨ ١ من المقاتلين السابقين، وقد استفاد ٥٥٠ منهم من المشورة والفحص بشكل سري وطوعي. ويعزى انخفاض عدد المقاتلين السابقين إلى انخفاض عدد المستسلمين. ومع ذلك، طلب عدد أكبر من المشاركين إجراء الاختبار، إلى جانب طلب بعض المشاركين الخضوع لأكثر من اختبار واحد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير
إنفاذ ٢٦٠ بعثة تقييم إلى مواقع التجميع والعبور وإعادة الاستيعاب وكذلك إلى أماكن إعادة الإدماج في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأويلي، وإيتوري، وتنجانيقا لرصد البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وتقييمه والدعوة إلى تنفيذه في الموعد المحدد	٢٦٠	هو عدد الزيارات إلى ٥ من مواقع التجميع والعبور وإعادة الاستيعاب، وأيضاً إلى مواقع إعادة الإدماج في مقاطعات كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية وأويلي وإيتوري وتنجانيقا، التي أُجريت لرصد البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وتقييمه والدعوة إلى تنفيذه في الموعد المحدد
تنفيذ ٥٠ مشروعاً للحد من العنف المجتمعي في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك المشاريع كثيفة اليد العاملة القصيرة الأجل؛ والتدريب المهني/التدريب على المهارات؛ وتحسين الهياكل الأساسية؛ والمشاريع المتعلقة بالعلاقات بين المجتمع والشرطة، والتوعية والتعبئة الاجتماعية، والدعم النفسي الاجتماعي والتربية المدنية، والتوعية بالعنف الجنسي والجنساني والتوعية بالشؤون الجنسانية، بهدف التخفيف من عوامل الخطورة التي تسبب العنف على صعيد المجتمعات المحلية والتجنيد في الجماعات المسلحة والإجرامية	٢٧	عقدت اتصالات يومية مع الحكومة من أجل الدعوة إلى تنفيذ برنامج إعادة الإدماج الوطني في الوقت المناسب
تقديم المساعدة التقنية على إدارة وتسجيل وتخزين الأسلحة والذخائر التي تجمع خلال عمليات نزع السلاح وتدمير ١٠٠٠ قطعة سلاح وذخيرة	٥٧	هو عدد مشاريع الحد من العنف المجتمعي التي تمت الموافقة عليها في مجالات الأمن، وإدراج الدخل، والتدريب المهني وتحسين البنية التحتية. وتشمل الأمثلة على هذه المشاريع دعم إعادة إدماج الأطفال المنتسبين سابقاً إلى الجماعات المسلحة والمقاتلين في كاتانغا، ودعم المبادرات الزراعية في جنوب كيفو، ومساعدة الأطفال على مغادرة المليشيات في تشيكابا، واستصلاح جزء من الطريق في إقليم ماسيسي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ ٩١ من أنشطة التوعية والاتصال في مجال الحد من العنف المجتمعي
		هو عدد ما تم تنفيذه من المهام الفورية لإبطال الذخائر المتفجرة، مما أفضى إلى تدمير ٦٠ من المتفجرات من مخلفات الحرب و ٢٥٥ ١١ من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٣١٩ قطعة سلاح و ١٧ نوعاً آخر من أنواع الذخيرة
		ويعزى انخفاض عدد الأسلحة التي تم تدميرها إلى انخفاض عدد الأسلحة التي تم جمعها خلال عمليات نزع السلاح

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

تشبيد ٤ مستودعات للأسلحة قادرة على استيعاب ٧٠٠	٨٠	هو عدد الخزائن الحديدية للمسدسات والبنادق، التي تم تركيبها في ٢٤ من مفوضيات الشرطة في كينشاسا ومقاطعة كانانغا، مما وفر لقوات أمن الدولة القدرة على تخزين ٩٠٠ قطعة سلاح بأمان، وتخفيف المخاطر التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وإساءة استخدامها
--	----	--

الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم نحو تعزيز المؤسسات الوطنية وتحقيق اللامركزية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٣-٣-١ عمل المؤسسات الوطنية على كفالة تنفيذ الالتزامات الوطنية المقطوعة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، علاوة على رصدها وتقييمها بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منتدى النساء المعني بإطار السلام والأمن والتعاون، ومنظمات الشباب	أُنجز. واصلت الآلية الوطنية للرقابة حواراتها المنتظمة مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية لرصد تنفيذ الالتزامات الوطنية. وقد أدرجت وزارة التخطيط ضمن خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ الالتزامات الوطنية لإطار السلام والأمن والتعاون
٣-٣-٢ حدوث زيادة في عدد الشكاوى التي تعالجها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠٠ شكاوى؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠٠ شكاوى؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٠٠ شكاوى)	أُنجز. تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ٣٩٠٢ من الشكاوى، تم تناول ٥٠٧ منها، بما في ذلك ١٨٢٥ شكاوى بشأن الحقوق المدنية والسياسية، و ٤١٦ بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و ٢١٦ بشأن الحقوق الجماعية، و ٥٠ بشأن انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. ويزداد ارتفاع عدد الشكاوى إلى القيود التي تفرضها السلطات الكونغولية على الحقوق المدنية والسياسية
٣-٣-٣ اعتماد مرسوم واحد مشترك بين الوزارات يتعلق بلجنة إدارة الأمن على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات ومرسوم واحد مشترك بين الوزارات يتعلق بهيكل إدارة الأمن على الصعيد الوطني (٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢)	لم يُنقح مرسوم إدارة الأمن الانتخابي الوطني (05/026) ولم يتم اعتماد مرسوم جديد

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

المساعي الحميدة التي بذلتها قيادة البعثة والمبعوث الخاص للأمم العام لمنطقة البحيرات الكبرى من خلال وضع وتنفيذ: خطة عمل مشتركة واحدة؛ وعقد اجتماعين رفيعي المستوى بين قيادة البعثة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني؛ والاضطلاع بنشاطين في مجال الحوار لبناء الثقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للتشجيع على المصالحة الوطنية والتسامح وإرساء الديمقراطية؛ وعقد	أدى تنفيذ خطة العمل المشتركة إلى زيادة تعزيز التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمم العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل إيجاد حلول دائمة للحالات المطولة للمشردين داخليا واللاجئين، والتعاون القضائي بشأن الموارد الطبيعية، وبشأن إعادة المقاتلين الأجانب السابقين إلى أوطانهم
--	---

- ٤ اجتماعين تحضيريين مع أعضاء منتدى النساء؛ وتنظيم حلقتي عمل مع منظمات شبابية إقليمية؛ وعقد اجتماعات شهرية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليون/الإقليميون
- ١ اجتماع واحد عقد بين ممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الوطنيين والإقليميين لمناقشة تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح وإرساء الديمقراطية. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى نقص في مشاركة الشركاء الحكوميين
- ٢ اجتماعان للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة عُقدًا بدعم تقني ولوجستي من البعثة، تم خلالها إقرار إفاد بعثات تضامن رفيعة المستوى
- ٣ هو عدد المنتديات الشبابية التي نُظِّمت بدعم تقني ولوجستي من البعثة: شارك ١٠ شباب كونغوليون في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨ الذي نظم في نيويورك، وشارك ٧٠ شابا في حلقة العمل الوطنية لمنتدى الشباب بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي تم خلالها تشجيع الشباب على المشاركة في تعزيز السلام والتعايش السلمي ضمن ما يتعلق بالعملية الانتخابية؛ وخلال المنتدى أيضا، تم إقرار تدريب ١٠٠ شاب خلال العملية الانتخابية على كيفية تعزيز السلام في مجتمعاتهم وتوعية الآخرين بتعزيز السلام والتعايش السلمي في كينشاسا. ويعزى ارتفاع عدد المنتديات إلى العملية الانتخابية وعلى زيادة التوتر الذي يعاني منه الشباب والنساء
- تلقي ٦٠ من النساء يعملن كجهات تنسيق في الوزارات القطاعية والمجتمع المدني التدريب على التسوية السلمية والوساطة في النزاعات وعلى أساليب الدعوة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمت ١٠ اجتماعات و ٣ حلقات عمل مع قيادات نسائية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات العامة بهدف الدعوة إلى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية
- يعزى عدم تنظيم منتديات دراسية أو تقييمية رفيعة المستوى إلى غياب الرغبة والمشاركة السياسيتين

١ نشر المجتمع المدني تقريراً تقييماً واحداً عن تنفيذ الالتزامات الوطنية المتعهد بها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويعزى انخفاض عدد التقارير إلى عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الالتزامات الوطنية بسبب توتر الوضع السياسي في البلد	الدعم التقني للآلية التي تقودها الحكومة في مجال رصد وتقييم الالتزامات المقطوعة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون من خلال تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى للاستعراض الوطني؛ وتنظيم منتدين تقيمين لكل التزام وطني؛ وإنتاج الآلية الوطنية للرقابة لتقرير سنوي واحد ونشره في ١٠ مقاطعات؛ وتوفير الدعم التقني للمجتمع المدني من أجل نشر تقريرين مرحليين مستقلين عن كل التزام وطني
تم تقديم الدعم إلى الآلية الوطنية للرقابة من أجل تنظيم حملات توعية في ٥ مقاطعات (غوما ولوبومباشي و كانانغا وماتادي وكيسنغاني) بشأن إطار السلام والأمن والتعاون شملت أكثر من ٤٥٠ شخصاً، بما في ذلك سلطات مقاطعات وقادة مجتمعات محلية ومجتمع مدني وموظفو خدمة مدنية وطلاب	لا بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التنسيقي لتمويل خطط إصلاح القطاع الأمني في الميزانية الوطنية وعن طريق المجتمع الدولي من خلال عقد اجتماعات تنسيق نصف شهرية مع الشركاء الدوليين وإصدار تقارير فصلية عن إصلاح القطاع الأمني والالتزامات المنصوص عليها بموجب إطار السلام والتعاون والأمن تُوجّه نسخة منها إلى الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة
عُقدت اجتماعات تنسيقية ولم يتم إعداد أي تقرير عن الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وذلك بسبب اهتمام السلطات الكونغولية المحدود بتطوير وتمويل برامج الإصلاح. وأجريت اتصالات منتظمة مع الشركاء الدوليين النشطين في إصلاح قطاع الأمن أنشئ فريق عامل مع أعضاء شبكة قطاع الأمن الإقليمي وعُقدت اجتماعات نصف شهرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولم تنظم أي حلقة عمل بسبب عدم توافر موظفين حكوميين رفيعي المستوى من وزارة الداخلية	لا عقد حلقة عمل واحدة عن الممارسات الوطنية السليمة مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المجموعات النسائية، وأفراد مؤسسات قطاع الأمن، وعقد حلقتي عمل للمتابعة مع صانعي القرارات الرئيسيين على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات لتعديل الإطار القانوني لقطاع الأمن
اجتمع الفريق العامل المكون من مسؤولين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقيادة العامة للمدارس العسكرية مرتين في الأسبوع على المستوى التقني، وكل شهر من أجل تقديم إحاطة لرئيس القيادة العامة للمدارس العسكرية ابتداءً من يناير ٢٠١٨. وتمثل هدف الفريق العامل في ضمان تناول الشرط الأساسي للانضمام إلى القبعات الزرق ضمن إطار المنهج الشامل الموجه للجنود وكذلك للضباط. وقد تمت حتى الآن دراسة ٢٥ وحدة ودمج العناصر الأساسية في المنهج الوطني	توفير الدعم التقني لشعب التدريب التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية بهدف وضع خططها التدريبية وتنفيذها من خلال تعميم الدروس المستفادة؛ وعقد اجتماعات أسبوعية مع القيادة العامة للمدارس العسكرية؛ وتجميع الأفراد في المديرية العامة لتدريب الشرطة الوطنية الكونغولية وفي المدارس في جميع أنحاء البلد؛ ودعم إنشاء دائرة السجون وتوفير التدريب ذي الصلة؛ والدعوة والتنسيق فيما يتعلق بأنشطة التدريب الرئيسية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، ووحدات مكافحة الشغب

هو عدد ضباط الشرطة الذين تم إيواؤهم لمدة إجمالية قدرها ٢٦٤ يوما في مواقع مشتركة داخل مدارس التدريب الست التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية في بوكافو وبونيا وكيسانغاني ولوبومباشي وغوما وكسنغولو/كينشاسا والمديرية العامة للتدريب التابعة للشرطة

١٢

ونُظِم تدريب لأفراد الشرطة بشأن احترام مبادئ حقوق الإنسان وأمن الانتخابات، مع التركيز على استخدام القوة غير الفتاكة. ونُظِمَت تدريب آخر على التدريب الأولي للعناصر، وشرطة القرب، وشرطة المرور، وشرطة الأدلة الجنائية، وتدريب المدربين، والشرطة القضائية، والمعلومات العامة، والعنف الجنسي، وشرطة المناجم، وتقنيات التدخل وحقوق الإنسان، والشرطة التقنية والعلمية، ومكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة

نظمت أنشطة دعوة بهدف تعزيز إدارة الأمن وتأمين العملية الانتخابية، بما في ذلك الدعوة والتنسيق للأنشطة التدريبية الرئيسية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية ووحدات مكافحة الشغب خلال اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة الوطنيين

هو عدد الدورات التدريبية التي عُقدت على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات لفائدة ٧٠٥٧ من ضباط الشرطة، منهم ٦٨٩ امرأة. ويرجع ارتفاع عدد الدورات التدريبية والأشخاص المستفيدين من التدريب إلى زيادة عدد طلبات التدريب المقدمة من الشرطة الوطنية الكونغولية

١٨٦

إسداء المشورة التقنية إلى السلطات الإدارية ومفوضي الشرطة وقادة وحدات مكافحة الشغب في المقاطعات بشأن الاستخدام الملائم والمتناسب للقوة وفقا للقانون الدولي من خلال تنظيم ١٠ دورات لبناء القدرات لفائدة ١٠٠ مشارك و ١٨ دورة تدريبية لما عدده ٩٠٠ فرد من الشرطة الوطنية الكونغولية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات

هو عدد أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذين جرى، ضمن ٤ حلقات عمل، تدريبهم على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وعن الإجراءات المتخذة للدعوة إلى اعتماد قوانين بشأن المنظمات غير الهادفة إلى الربح، والوصول إلى المعلومات وحرية التظاهر، وحقوق الإنسان والانتخابات، وتقنيات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الإبلاغ المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أتاح تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الاضطلاع بما عدده ٦٢ زيارة إلى مرافق الاحتجاز وتيسير الإفراج عن ٢٤٦ شخصا

١٦٠

تدريب ٣٦٠ عضوا من أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدعم تفعيل اللجنة وكفالة امتثال قواعدها وإجراءاتها الداخلية للمعايير الدولية

ويعزى انخفاض عدد المشتركين إلى أن المكاتب الفرعية، التي كان من المفترض أن يحضر رؤساءها التدريب، لم تكن تعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

٢	هو عدد حلقات العمل التدريبية التي نظمت لفائدة ٤٦ مشاركاً؛ حلقة عمل في كينشاسا لفائدة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حتى يتم تطرح الأفكار بشأن حرية تكوين الجمعيات وذلك بمشاركة ٤٠ مشاركاً؛ وحلقة عمل واحدة لستة خبراء من البرلمان واللجنة والمجتمع المدني من أجل مواءمة المشروع النهائي لقانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان	تنظيم دورتين تدريبيتين لفائدة ٥٠ عضواً من أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالإبلاغ بشأن حقوق الإنسان بغية تحسين قدرتها على صياغة وتقديم تقارير حقوق الإنسان إلى هيئات المعاهدات، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، وغير ذلك من آليات حقوق الإنسان في الموعد المناسب، ومتابعة التوصيات والملاحظات الصادرة عنها
٢٣	هو عدد الدورات التدريبية التي نُظِّمَت لفائدة المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين بمشاركة ٧١٢ مشاركاً من بينهم ٢١٦ امرأة، وذلك في غوما وكاليمي وكيسانغاني وبوكافو وبونيا ويني وبوتا ومبانزا نغونغو وماتادي و لوبامباشي و لوييرو و بويتمبو و ليسالا. وقد ركز التدريب على الدور الذي يضطلع به أعضاء المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، وأفضل ممارساتهم، فيما يخص حماية ضحايا وشهود العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد أدت الجلسات إلى تعزيز التعاون والعمل مع مختلف الجهات الفاعلة في إعداد دليل لموظفي القضاء، ريثما يتم الإعداد الرسمي لإطار قانوني وسياسي وطني ويعزى العدد الأكبر من الدورات إلى طلب السلطات توفير التدريب لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة التي تساهم في حماية ضحايا وشهود العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	توفير الدعم التقني لصياغة إطار وطني قانوني وسياساتي لحماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين المشتركين في المحاكمات المتصلة بالجرائم الخطيرة، من خلال تنظيم ٥ دورات عمل لفائدة ٨٠ مشاركاً، ودورتين تدريبيتين لفائدة ٨٠ من القضاة والمدعين العامين والمحامين بشأن تطبيق تدابير الحماية

العنصر ٤: الدعم

٦٣ - واصل عنصر دعم البعثة تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة دعماً لتنفيذ ولايتها، وذلك عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تزويد البعثة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة والمسؤولية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٤-١-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين). ويعزى انخفاض النسبة المئوية عما هو مقرر إلى انخفاض حجم الأسطول من ٤٨ طائرة إلى ٤٢ طائرة تمشياً مع مبادرة الأمين العام لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية للبعثة	٤-١-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين) (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ في المائة)
---	--

- ٤-١-٢ إلغاء الالتزامات من ميزانية السنة السابقة كنسبة مئوية من الالتزامات المرحّلة من الفترات السابقة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٨ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥ في المائة)
- ٤-١-٣ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٤ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥ في المائة)
- ٤-١-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٩ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣١ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٣ في المائة)
- ٤-١-٥ متوسط عدد أيام العمل للمستقدمين من قائمة المرشحين المقبولين، منذ تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة وحتى تاريخ اختيار المرشحين، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٦ يوماً؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٨ يوماً)
- ٤-١-٦ متوسط عدد أيام العمل لاستقدام موظفين لشغل وظائف محددة، منذ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة وحتى تاريخ اختيار المرشحين، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٣٧ يوماً؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٣٠ يوماً؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٣٠ يوماً)
- ٤-١-٧ درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي لإدارة الدعم الميداني (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠)
- ٤-١-٨ النسبة المئوية لجميع حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سُويت وفقاً للأهداف المقررة لمواجهة الحالات العالية والمتوسطة والمنخفضة الخطورة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٥ في المائة)
- ٤-١-٩ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)
- ٤-١-١٠ النتيجة الإجمالية بحسب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استناداً إلى ٢٠ مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الأداء (٢٠١٥/٢٠١٦: ١ ٦٤٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ ٨٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١ ٨٠٠)
- أنجز. تم إلغاء ٤ في المائة من الالتزامات المرحّلة من فترات سابقة
- أنجز. عادل معدل الشغور السنوي نسبة ١٥ في المائة للوظائف الدولية المأذون بها
- عادل متوسط الحصة السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين ٢٩ في المائة؛ ويعزى انخفاض النسبة المئوية عما كان مقرراً إلى الطلبات المقدمة إلى قوائم المرشحين النهائيين
- تطلب استقدام الموظفين الدوليين من القائمة متوسط ٥٠ يوم عمل، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى اختيار المرشح. ويعزى ارتفاع عدد الأيام عما كان مقرراً إلى التأخير في تقييم الطلبات المقدمة للوظائف الشاغرة
- أنجز. تطلبت عملية استقدام الموظفين الدوليين لشغل وظائف محددة متوسط ١٢٠ يوم عمل، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى اختيار المرشح. ويعزى انخفاض عدد الأيام عما كان مخططاً له إلى تسريع عملية اعتماد المرشحين من قبل مجلس الاستعراض المركزي في الميدان
- لا ينطبق، إذ تم تحديد مخاطر كبيرة تتعلق بمياه الصرف الصحي، وهو الأمر الذي تعمل البعثة على معالجته. وقد وضعت خطة لمعالجة المخاطر المهمة
- أنجز. تمت تسوية حوالي ٩٦ في المائة من جميع حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الأهداف المقررة فيما يتعلق بالأهمية الحيوية القصوى والمتوسطة والمنخفضة.
- أبلغ عن نسبة امتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية بمقدار ٩٠ في المائة. وانخفاض النسبة المئوية عما كان مقرراً يعزى بالأساس إلى عدم عقد لجنة إدارة مخاطر السلامة المهنية اجتماعات منتظمة بسبب الاحتياجات التشغيلية العاجلة الأخرى
- بلغت النتيجة الإجمالية ١ ٧٨٦ بحسب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني، وذلك استناداً إلى ٢٠ مؤشراً من مؤشرات الأداء الهامة الأساسية. ويعزى العدد الأقل مما كان مقرراً إلى أخطاء نجمت أثناء عملية وقف تشغيل نظام غاليليو والانتقال إلى نظام أوموجا من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وكذلك إلى تأخر بدء التحقق السنوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

١١-١-٤ النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة مستوفية للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، تماشياً مع مذكرة التفاهم (٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٣ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	٨٠ في المائة من أفراد الوحدات مقيمون في مباني الأمم المتحدة المستوفية للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، تماشياً مع مذكرة التفاهم. ويعزى العدد الأقل مما كان مقرراً إلى اضطرار قسم الهندسة إلى التركيز على أولويات أخرى، بما في ذلك تركيب حقول توليد الطاقة الشمسية في غوما وتحديث المنظومة الكهربائية من أجل ربط مواقع البعثة بشبكة الطاقة
١٢-١-٤ امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتصلة بحصص الإعاشة من حيث التسليم والتنوعية وإدارة المخزونات (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٥ في المائة)	أنجز. يمثل ما يقارب ٩٥,٥ في المائة من البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتسليم حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزونها
١٣-١-٤ وضع برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج للوقاية منه، لفائدة أفراد البعثة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٣ ٠٠٠ فرد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٣ ٥٠٠ فرد؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٣ ٥٠٠ فرد)	أنجز. تلقى ما مجموعه ١٧ ٠٣٨ فرداً من أفراد البعثة على الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. وزاد عدد من تم تدريبهم من الأفراد عما هو مقرر بسبب عمليات التناوب المتعددة وما ترتب عنها من ضرورة تدريب الأفراد الذين تم نشرهم حديثاً
١٤-١-٤ حدوث زيادة في عدد الموظفين الذي قدمت لهم الاستشارات والفحوص الطوعية والسرية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠٠ موظف؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠٠ موظف؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٥٠ موظف)	حصل ٣ ٣٨٢ من أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المشورة والفحوص الطوعية والسرية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية. ويعزى انخفاض عدد الأفراد الذين خضعوا للاختبار عما كان مقرراً إلى صعوبات في الوصول إلى بعض المواقع النائية غير الآمنة

تحسين الخدمات

تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تماشياً مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني	نعم	جمعت البعثة معلومات وحللت أداؤها في مجال الطاقة والمياه والمياه المستعملة وإدارة النفايات
		وفيما يتعلق بالطاقة، يأتي نحو ٥ في المائة من طاقة البعثة من مصادر متجددة. وقد نفذت البعثة برنامجاً للحد تدريجياً من الاعتماد على المولدات التي تعمل بالديزل عن طريق ربط المزيد من المواقع بالمصادر المتجددة. وقد استهلكت البعثة ٢٢ كيلواط ساعة للشخص الواحد في اليوم. ومرافق تخزين الوقود في ٩٥ في المائة من مواقع البعثة مزودة بالهياكل الأساسية لمكافحة التلوث، كما أن كل الزيوت المستعملة تُجمع وتدار إدارة سليمة

وفيما يتعلق بالمياه، تستهلك البعثة ٢٥٤ لتراً من الماء لكل شخص في اليوم، وهو معدل مرتفع جداً لاستهلاك الفرد. وقد تم إلى حد كبير التحكم في المخاطر البيئية الناجمة عن سوء مرافق المياه المستعملة. ومثل نحو ٢ في المائة من مواقع البعثة مخاطر كبيرة، بمعنى أن المياه المستعملة كان من المحتمل أن تكون متصلة هيدرولوجياً بمجرى مائي، وأنه كانت هناك حاجة إلى إجراءات فورية للتصدي للمخاطر. أما بقية المواقع فقد واجهت مخاطر معتدلة، والرصد عن كثب كان مطلوباً لضمان الصيانة المستمرة. ويجري التخلص من النفايات الصلبة بشكل ملائم، أي بالتدوير والتحويل إلى سماد والحرق، في ٢٥ في المائة من المواقع. ويتم التخلص من بقية النفايات في مواقع مفتوحة مدارة للتخلص من النفايات. ولا يوجد أي موقع للتخلص من النفايات الصلبة يطرح مخاطر كبيرة؛ وقد جرى تقييم جميع المخاطر المتصلة بالتخلص من النفايات، ويتم رصد مواقع التخلص. ولا يوجد موقع للتخلص من النفايات من المحتمل أن يكون متصلاً هيدرولوجياً بمجرى مائي أو يقع داخل مستوطنة من المستوطنات المحلية

أكملت البعثة تنفيذ استراتيجية وخطة إدارة الدعم الميداني بشأن إدارة سلسلة الإمداد اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨، بعد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر

نعم

دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة سلسلة الإمداد لإدارة الدعم الميداني

نُشرت أداة الصورة العملياتية العامة للقوة/الصورة العملياتية العامة للبعثة على نطاق البعثة. وعممت البعثة أيضاً أداة للإبلاغ عن الحوادث وأداة لتحليل المعلومات الاستخبارية، وهو ما سيوفر بيانات للأداة القائمة المتعلقة بالصورة العملياتية العامة للقوة

نعم

مواصلة نشر وتعزيز أداة الصورة العملياتية العامة للقوة/الصورة العملياتية العامة للبعثة في جميع عمليات حفظ السلام وتطبيقها على نطاق البعثة

أعيد ترتيب أولويات هذا المشروع بما يتماشى ووقف تشغيل نظام غاليليو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وستُنقذ البعثة أداة التتبع المبنية عن نظام أوموجا

لا

تعزيز قدرات التتبع ودقة عمليات التحقق الفعلي للمعدات المملوكة للأمم المتحدة باستخدام تكنولوجيا ترددات الراديو المحددة للهوية

لم يُنفذ نشر نظم جاهزة لإدارة الهوية وإدارة مستودعات الأسلحة لتيسير التحويل المبكر للمقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية، ورصد وتتبع الأسلحة والذخائر المسلّمة إلى أن يتم التخلص منها بسبب أولويات تشغيلية عاجلة أخرى

لا

نشر نظم جاهزة لإدارة الهوية وإدارة مستودعات الأسلحة لتيسير التحويل المبكر للمقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية، ورصد وتتبع الأسلحة والذخائر المسلّمة إلى أن يتم التخلص منها

خدمات الطيران

طائرة، بما في ذلك ١١ طائرة ثابتة الجناحين و ٣١ طائرة مروحية، فضلاً عن تشغيل قدرة للخدمة الجوية من دون طيار، تم تشغيلها وصيانتها. ويعزى انخفاض العدد إلى تخفيض

٤٢

تشغيل وصيانة ما مجموعه ٤٨ طائرة بما في ذلك ١٤ طائرة ثابتة الجناحين و ٣٤ طائرة مروحية، فضلاً عن تشغيل قدرة للخدمة الجوية من دون طيار

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأسطول من ٤٨ إلى ٤٢ طائرة تماشيًا مع مبادرة الأمين العام لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية للبعثة

ساعة طيران، بما في ذلك ٨٥٧ ٩ ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و ١٠ ٠٤٠ ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري لجميع الخدمات، بما في ذلك الركاب، والبضائع، والدوريات، والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي، تم توفيرها. ويعزى انخفاض عدد ساعات الطيران إلى تخفيض الأسطول من ٤٨ إلى ٤٢ طائرة الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده:

طائرة

مطاراً وموقعاً لهبوط الطائرات.

ويعزى ارتفاع عدد المطارات ومواقع هبوط الطائرات إلى إعادة فتح ٧ مواقع (هي مبناداك، وكيندو، ومبوجي - مايي، وكانانغا، وباندونديو، وجيمين، وكامينا) بسبب دعم البعثة للعملية الانتخائية

توفير الخدمات المتصلة بالميزانية والشؤون المالية والابلاغ لميزانية قدرها ١ ١٨٩,٨ مليون دولار، في حدود السلطة المفوضة

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى ما متوسطه:

٣ ٣٨٠ موظفاً مدنياً (٧٧٥ موظفاً دولياً، و ٢ ٢٥٥ موظفاً وطنياً، و ٣٥٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات، والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، في حدود السلطة المفوضة. ويعزى انخفاض عدد الموظفين إلى معدل الشغور

موظفاً مدنيين قُدم لهم التدريب داخل البعثة

توفير الدعم للتدريب خارج البعثة لـ:

موظفاً مدنياً

ويعزى ارتفاع عدد الدورات التدريبية داخل البعثة وانخفاض عدد دورات التدريب خارج البعثة إلى الاعتماد الأكبر على الموارد الداخلية في التدريب، وهو الأمر الأكثر فعالية من حيث التكلفة

١٩ ٨٩٧

٤٢

١٧

نعم

٦ ٨١٨

٥٦

توفير ما مجموعه ٢٦ ١٥٥ ساعة طيران مقررة بما في ذلك ١٣ ٦٢٠ ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و ١٢ ٥٣٥ ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري لجميع الخدمات، بما في ذلك الركاب، والبضائع، والدوريات، والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي

الإشراف على الامتثال لمعايير سلامة الطيران لما عدده ٤٨ طائرة و ١٠ مطارات ومواقع لهبوط الطائرات

الخدمات المتصلة بالميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

توفير الخدمات المتصلة بالميزانية والشؤون المالية والابلاغ لميزانية قدرها ١ ٢٣٤,٦ مليون دولار، في حدود السلطة المفوضة

خدمات الموظفين المدنيين

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى ٣ ٨٧٦ موظفاً مدنياً (٨٩٣ موظفاً دولياً، و ٢ ٥٦٤ موظفاً وطنياً، و ٤١٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات، والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، في حدود السلطة المفوضة

تقديم دورات تدريبية داخل البعثة إلى ٦ ٦٧١ موظفاً مدنياً، وتوفير الدعم لتدريب ١٢٤ موظفاً مدنياً خارج البعثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الدعم لتجهيز ٦ ٨٧٥ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ٢٦٨ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين و ٦ ٧٩٥ طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين	٤ ٨٩٧ ٣٠٦ ٦ ٨١٨	طلب سفر داخل منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب تم تجهيزها طلبات سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب تم تجهيزها طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين قُدم لها الدعم
خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية		
تقديم خدمات الصيانة والتوصيل لما مجموعه ٤٣٥ موقعا تابعا للبعثة في ٢٢ مكاناً	٤٢٦	موقعا تابعا للبعثة في ٢٢ مكاناً قُدمت لها خدمات الصيانة والتوصيل. ويعزى انخفاض عدد المواقع إلى إغلاق ١٣ موقعا، وهو ما قابله جزئياً فتح ٤ مواقع جديدة تماشياً مع الاحتياجات التشغيلية للعنصر العسكري
تنفيذ ٣ من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل بما في ذلك تشييد/صيانة ٢٥٠ كيلو مترا من الطرقات و ١٠ مطارات	١٩٠ ١٠	كيلو مترا من الطرقات تم تشييدها و/أو صيانتها مطارات تم تشييدها وصيانتها ويعزى انخفاض عدد الكيلو مترات من الطرقات التي تم تشييدها و/أو صيانتها إلى التغيير في أولويات البعثة بغرض التركيز على إجراء تحسينات في المعسكرات العسكرية وغيرها من مشاريع تطوير الهياكل الأساسية
تشغيل وصيانة ٧٦٦ مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة، بالإضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين	٨٢٣	مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها، بالإضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء التي تم توفيرها بعقود مع مقدمي خدمات محليين. ويعزى ارتفاع عدد المولدات الكهربائية إلى إرجاء البعثة شطب ٥٧ مولداً كهربائياً تجاوز فترة خدمته المتوقعة
تشغيل وصيانة مرافق إمدادات المياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (١٧ بئراً/حفرة و ٧٣ محطة لمعالجة مياه الصرف وتنقية مياه الشرب) في ١٤ موقعا	نعم	تم تشغيل وصيانة مرافق إمدادات المياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (١٧ بئراً/حفرة و ٧٣ محطة لمعالجة مياه الصرف وتنقية مياه الشرب) في ١٤ موقعا
توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في ١٠ مواقع	نعم	تم توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في ١٠ مواقع

النواتج المقررة	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات وغسل الملابس فضلاً عن توفير خدمات المطاعم في ١٠ مواقع	نعم	تم توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات وغسل الملابس فضلاً عن توفير خدمات المطاعم في ١٠ مواقع
خدمات إدارة الوقود		
إدارة عمليات توريد وتخزين ٤٦,٥ مليون لتر من البنزين بما في ذلك ٢٢,٣ مليون لتر للعمليات الجوية، و ٤٠٠ ١٨ لتر للنقل البحري، و ١١,٤ مليون لتر للنقل البري، و ١٢,٨ مليون لتر لمولدات الكهرباء ومرافق أخرى، ومن الزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في ٢٧ مكاناً	٣٩,٥	٣٩,٥ مليون لتر من البنزين، بما في ذلك ١٧,٦ مليون لتر للعمليات الجوية، و ١١ مليون لتر للنقل البري، و ١٠,٩ مليون لتر لمولدات الكهرباء ومرافق أخرى، فضلاً عن الزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في ٢٧ مكاناً، تم توريدها وتخزينها ويعزى الانخفاض في استهلاك وقود المولدات بالأساس إلى إعادة ٦٢٥ ١ من القوات إلى وطنهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. أما الانخفاض في استهلاك وقود الطيران فكان متماشياً مع تخفيض عدد الطائرات. ولم يُخصص أي وقود تحت بند النقل البحري لأن البعثة لم تعد ترصد بحيرة كيغو بواسطة القوارب السريعة
خدمات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية		
توفير ٨٤٦ ٥ جهازاً لاسلكياً محمولاً باليد، و ١ ٧٥٦ ١ جهازاً لاسلكياً متنقلاً للمركبات، و ٤٥٠ محطة إذاعة قاعدية، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة	٢٩٨ ٥	جهازاً لاسلكياً محمولاً باليد تم توفيرها ودعمها بالخدمات أجهزة لاسلكية متنقلة للمركبات تم توفيرها ودعمها بالخدمات
٣٩١	٣٩١	٣٩١ محطة إذاعة قاعدية تم توفيرها ودعمها بالخدمات
		يعزى انخفاض عدد الأجهزة اللاسلكية المحمولة باليد إلى الانخفاض في عدد الموظفين والتعجيل بشطب الأجهزة اللاسلكية التي تجاوزت فترة خدمتها المتوقعة. ويعزى ارتفاع عدد الأجهزة اللاسلكية المتنقلة وانخفاض عدد المحطات الإذاعية القاعدية إلى التطبيق الأشد صرامة للتقيد بالمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا التي اقتضت الانتقال من نمط المحطة الإذاعية القاعدية إلى نمط المحطة المتنقلة
تشغيل وصيانة ٤١ محطة للبث الإذاعي على موجة التضمين الترددي (ف إم)، بما في ذلك جهاز إرسال إضافي في بوكافو، تم تشغيلها وصيانتها	٤٢	محطة للبث الإذاعي على موجة التضمين الترددي (ف إم)، بما في ذلك جهاز إرسال إضافي في بوكافو، تم تشغيلها وصيانتها
مرفقا للإنتاج الإذاعي تم تشغيلها وصيانتها	١١	مرفقا للإنتاج الإذاعي تم تشغيلها وصيانتها
تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٧٤ وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و ٥٢ مقسماً هاتفياً،	٥٦	من الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً تم تشغيلها وصيانتها من المقاسم الهاتفية تم تشغيلها وصيانتها
٢٧	٢٧	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
و ٦٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وكذلك توفير خطط لخدمات الهواتف الخلوية	٩٣	وصلة تعمل بالموجات الدقيقة تم تشغيلها وصيانتها، وتم تشغيل وصيانة خطط لخدمات الهواتف الخلوية وذلك كجزء من شبكة لنقل الصوت والفاكس والفيديو والبيانات ويعزى انخفاض عدد الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً إلى الانتقال إلى نمط One-Star، مع توجيه جميع المواقع إلى المركز العالمي للخدمات وإلغاء الوصلات المتعددة داخل البعثة ويعزى انخفاض عدد المقسمات الهاتفية إلى التقدم المحرز في تعميم نظام الاتصالات الموحد مما أفضى إلى الإلغاء التدريجي لنظام الهاتف القديم. ويستخدم نظام الاتصالات الموحد تكنولوجيا بروتوكول ربط المحادثات الصوتية عبر الإنترنت التي تشجع التعاون عن طريق توفير تجربة مشتركة أغنى للمستخدم، ويتكامل هذا النظام بإحكام مع نظم تكنولوجيا المعلومات القائمة الأخرى
توفير ٤٢٢ ٥ جهازاً حاسوبياً و ٧٦٦ طابعة للمستخدمين النهائيين من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، بالإضافة إلى ١١٧ جهازاً حاسوبياً لتوصيل أفراد الوحدات بالإنترنت، بالإضافة إلى الخدمات المشتركة الأخرى، وتقدم خدمات الدعم ذات الصلة	٥ ٤٢٢	ويعزى ارتفاع عدد الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة إلى الطلب على الربط الشبكي العالي القدرة في مواقع البعثة حيث بات الوصول إلى تطبيقات الأعمال المركزية ملزماً الآن. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمرونة التشغيلية، تم تركيب عدد من الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة لتوفير قدرات احتياطية للروابط البالغة الأهمية
	٩١٨	جهازاً حاسوبياً تم توفيرها ودعمها بالخدمات طابعة للمستخدمين النهائيين من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين تم توفيرها ودعمها بالخدمات
	٦٨٢	جهازاً حاسوبياً لتوصيل أفراد الوحدات بالإنترنت، بالإضافة إلى الخدمات المشتركة الأخرى، تم توفيرها ودعمها بالخدمات ويعزى ارتفاع عدد الطابعات إلى التأخير في شطب الطابعات التي تجاوزت فترة خدمتها المتوقعة بعد الوصول المتأخر لطابعات الاستبدال
	٣٠	ويعزى انخفاض عدد الأجهزة الحاسوبية لتوصيل أفراد الوحدات بالإنترنت إلى شطب الحواسيب التي تجاوزت فترة خدمتها المتوقعة شبكة محلية وشبكة واسعة للحواسيب في ٦٣ موقعاً تم دعمها وصيانتها
	نعم	تم تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي ١٩ ٦٠٠ كيلومتر مربع، وتعد الطبعات الطبوغرافية والمواضيعية، وإعداد ٢٥ خريطة

الخدمات الطبية

تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (وهي تشمل ١١ عيادة/مستوصفاً من المستوى الأول ومستشفيين من المستوى الثاني)، وتوفير خدمات الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (وهي تشمل ٣٥ عيادة من المستوى الأول، ومستشفيين من المستوى الثاني ومستشفى من المستوى الثالث) في ١١ موقعاً، وكذلك تعهد ترتيبات تعاقدية مع ٦ مستشفيات/عيادات

تم تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (وهي تشمل ١١ عيادة/مستوصفاً من المستوى الأول ومستشفيين من المستوى الثاني)، وتوفير خدمات الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (وهي تشمل ٣٥ عيادة من المستوى الأول، ومستشفيين من المستوى الثاني ومستشفى من المستوى الثالث) في ١١ موقعاً. وتم تعهد ترتيبات تعاقدية مع ٦ مستشفيات/عيادات

تم تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى ٨ مرافق طبية (تشمل اثنين من المستوى الثاني وواحد من المستوى الثالث، ومتعاقداً لتقديم الخدمات الطبية (في كينشاسا) في ٣ مواقع داخل منطقة البعثة، و ٤ متعاقدين لتقديم الخدمات الطبية (في رواندا وأوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا) خارج منطقة البعثة

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

تقديم الدعم لإجراءات التخطيط والتوريد من أجل اقتناء بضائع وبيع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ ١٩٢,٢ مليون دولار، وفقاً للسلطة المفوضة. ويعزى الانخفاض في قيمة المقتنيات بالأساس إلى القرار القاضي بالاختصار على استبدال المعدات الحيوية التي تجاوزت فترة خدمتها المتوقعة

تقديم الدعم لإجراءات التخطيط والتوريد من أجل اقتناء بضائع وبيع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ ٢١٥,٣ مليون دولار، وفقاً للسلطة المفوضة

استلام ما يصل إلى ٢٠.٠٠٠ طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة

إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات وحصرها والإبلاغ عنها وجرد المخزونات المالية وغير المالية، فضلاً عن المعدات التي تقل قيمتها عن القيمة الحدية التي تبلغ تكلفتها الأصلية الإجمالية ٤٠٩,٣ ملايين دولار، وفقاً للسلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

توفير خدمات تركز الأفراد وتناوبهم وإعادةهم إلى الوطن لقوة يصل الحد الأقصى لقوامها إلى ٢٢٠١٦ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (منهم ٥٣٦ مراقباً عسكرياً و ٢٢٤ ضابطاً أركان عسكرياً و ١٩٨١٥ فرداً من أفراد الوحدات و ٣٩١ شرطياً من

من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (منهم ٥١١ مراقباً عسكرياً وضابطاً أركان و ١٥٥٩٨ فرداً من أفراد الوحدات و ٣١٢ شرطياً من شرطة الأمم المتحدة و ١٠٤٦ شرطياً من وحدات الشرطة المشكّلة)، فضلاً عن ٤٥ فرداً مقدمين

من الحكومات، جرى في المتوسط توفير خدمات تمركزهم وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن

ويعزى انخفاض عدد الموظفين جزئياً إلى خفض الحد الأقصى للقوام المأذون به من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وأفراد الوحدات تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) كما يعزى إلى ارتفاع معدل الشغور

التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبامتثال الوحدات التالية في ٨٨ موقعاً جغرافياً لشروط الاكتفاء الذاتي:

وحدة عسكرية

٤٧

وحدات للشرطة المشكلة

٧

ويعزى الانخفاض في أعداد عمليات التفتيش والتحقق إلى إعادة خمس وحدات عسكرية إلى أوطانها خلال الفترة، وهو ما أفضى أيضاً إلى إغلاق المواقع

جرى توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه ٦٤٤ ١٦ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. ويعزى الانخفاض في عدد الأفراد إلى خفض الحد الأقصى للقوام المأذون به من أفراد الوحدات تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧)

جرى دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام يبلغ متوسطه ٤٥١ ١٧ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٤٥ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات. ويعزى انخفاض عدد الأفراد العسكريين إلى خفض الحد الأقصى للقوام المأذون به من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وأفراد الوحدات. ويعزى انخفاض عدد الأفراد المقدمين من الحكومات إلى ارتفاع معدل الشغور لهذه الفئة من الأفراد

جرى دعم تجهيز ٥٠٢ من طلبات السفر داخل البعثة و ٣٨ طلب سفر خارج البعثة لغير أغراض التدريب و ٩٤١ ٥ طلب سفر لأغراض التدريب. وانخفاض عدد طلبات السفر داخل البعثة والسفر لأغراض التدريب يعزى بالأساس إلى خفض القوات المأذون به من الأفراد النظاميين. ويعزى ارتفاع عدد طلبات السفر خارج البعثة إلى ضرورة إجراء زيارات سابقة للنشر السريع للكتائب وإلى زيارات التقييم لشرطة الأمم المتحدة ولوحدات الشرطة المشكلة

شرطة الأمم المتحدة و ١٠٥٠ شرطياً من وحدات الشرطة المشكلة، فضلاً عن ٩٠ فرداً مقدمين من الحكومات

التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبامتثال ٥٢ وحدة عسكرية و ٧ وحدات للشرطة المشكلة في ١١٥ موقعاً جغرافياً لشروط الاكتفاء الذاتي

توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه ١٨٠٩١ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة

لا

دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام يبلغ متوسطه ٨١٢ ١٧ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٥٩ فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات

لا

دعم تجهيز ٥٥٠ طلب سفر داخل البعثة و ٢٤ طلب سفر خارج البعثة لغير أغراض التدريب و ٥١١ ٧ طلب سفر لأغراض التدريب

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

تشغيل وصيانة ٢ ٣١٤ مركبة من المركبات المملوكة للأمم المتحدة (تشمل ١ ٢٠٦ من مركبات الركاب الخفيفة و ٣١٣ من مركبات الأغراض الخاصة و ٢٧ سيارة إسعاف و ٢٩٢ من ناقلات الأفراد المدرعة، فضلا عن ٤٤٤ من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و ٢ ٤٦٢ مركبة من المركبات المملوكة للوحدات؛ و ١١ ورشة ومرفقا لتصليح المركبات، فضلا عن توفير وسائل النقل وخدمات النقل الميكانيكي	٢ ٤٥٧	مركبة من المركبات المملوكة للأمم المتحدة (تشمل ١ ٢٨٦ من مركبات الركاب الخفيفة و ٣٣٣ من مركبات الأغراض الخاصة و ٣٣ سيارة إسعاف و ٢٩٢ من ناقلات الأفراد المدرعة و ٣٥ مركبة مدرعة، فضلا عن ٤٧٨ من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات) جرى تشغيلها وصيانتها مركبة من المركبات المملوكة للوحدات جرى تشغيلها وصيانتها ورشة ومرفقا لتصليح المركبات جرى تشغيلها وصيانتها وجرى توفير وسائل النقل وخدمات النقل الميكانيكي
---	-------	---

ويعزى ارتفاع عدد المركبات إلى دعم البعثة للعملية الانتخابية. ويعزى ارتفاع عدد المواقع إلى إعادة فتح مكتب ميداني في كانانغا بسبب الأزمة في منطقة كاساي، وهو ما أفضى إلى تنظيم حلقة عمل في الموقع

السلوك والانضباط

تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لفائدة ٢٣ ٦٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل أنشطة التدريب والوقاية والرصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التأديبية	نعم	جرى تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لفائدة ١٩ ٤٤٥ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل أنشطة التدريب والوقاية والرصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التأديبية. وإضافة إلى ذلك، وضعت آلية رصد لتتبع الأفراد الوافدين حديثاً إلى البعثة. وأخيراً، وضعت وثقتان خطة عمل عالمية تشمل تقييم المخاطر ورصد تنقلات الأفراد داخل البعثة. وفي جميع الحالات التي أبلغ عنها، قُدمت توصيات بشأن الإجراءات التأديبية
تيسير إحالة ضحايا الاستغلال وانتهاك الجنسين للمساعدة الطبية والنفسية والقانونية عند حدوث سوء سلوك أيا كان مكان حدوثه	نعم	ويعزى انخفاض عدد الأفراد إلى خفض الحد الأقصى للقوام المأذون به من المراقبين العسكريين وضباط الأركان وأفراد الوحدات جرى تيسير إحالة ضحايا الاستغلال وانتهاك الجنسين للمساعدة الطبية والنفسية والقانونية عند حدوث سوء سلوك. وأحيل جميع الضحايا المقتربين بادعاءات مدعومة بأدلة ظاهرة إلى اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في غضون ٢٤ إلى ٧٢ ساعة من تلقي الادعاءات. وأحيل ما مجموعه ٣٣ ضحية من بينهم ٢٩ من البالغين و ٤ من القُصّر لتلقي المساعدات. وعالجت البعثة أيضاً الثغرات في الخدمات المقدمة عن طريق توفير الخدمات الطبية حيثما لا وجود للشركاء، والنقل، والرسوم المدرسية، والخدمات السابقة واللاحقة للولادة. وإضافة إلى ذلك، استُهلّت أربعة مشاريع لتوفير التدريب على المهارات للضحايا، بما في ذلك الحياكة والخيازة وتربية الماشية وزراعة الفطر

جرى القيام بحملة توعية مجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر، من خلال ما يلي:

من أنشطة التوعية ونشر المواد الإعلامية على ٥٠٠٠ عضو من المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من خلال إقامة شبكات مجتمعية للشكاوى وتعيين جهات تنسيق في المناطق المعزولة تم الاضطلاع بها

وتم الاضطلاع بأنشطة للاتصال والتوعية بشأن سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً من خلال استخدام المسرح والموسيقى والرقص في أكثر من ٢٠ موقعاً في مختلف أنحاء منطقة البعثة. وعززت ذلك الرسائل الهاتفية والمناقشات الإذاعية/التلفزيونية. وإضافة إلى ذلك، وُزع ما يزيد عن ٥٠٠٠ من المواد الإعلامية والبصرية إلى أفراد السكان المحليين مباشرة ومن خلال شبكات مجتمعية للشكاوى وجهات تنسيق بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين

كفلت البعثة التشغيل التام للآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى في ٤٣ موقعاً من المواقع التي فيها وجود قوي للبعثة زيارة تقييم ميدانية في ٣٧ من قواعد عمليات السرايا والمكاتب الميدانية تم إجراؤها

ويعزى الارتفاع في أعداد الآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى إلى إنشاء أكثر من شبكة واحدة في بعض المواقع وذلك بسبب مستوى ما تم التعرف عليه من عوامل الخطر ونقاط الضعف ويعزى الانخفاض في عدد زيارات التقييم الميدانية إلى عوامل خارجية من مثل الحالة الأمنية والقدرة على الوصول إلى المواقع، وعوامل داخلية كإعادة تشكيل نشر القوة

جرى تقييم جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسين المبلغ عنها وتوثيق وتجهيز الأدلة الظاهرة، حسب الاقتضاء

انخرطت البعثة، في تعاون وثيق مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء البلد المضيف، في مناقشات بشأن إقامة آلية فعالة لرصد نجا ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسين. وأُعد بروتوكول إحالة بالاشتراك مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتم بموجبه إحالة الضحايا للحصول على الدعم والمساعدة الضروريين في غضون ٢٤ إلى ٧٢ ساعة من تلقي الادعاءات

القيام بحملة توعية مجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر من خلال الاضطلاع بـ ٢٠ نشاطاً من أنشطة التوعية ونشر المواد الإعلامية على ٥٠٠٠ عضو من المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من خلال شبكات مجتمعية للشكاوى وجهات التنسيق المحددة في المناطق المعزولة

كفالة التشغيل التام للآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى في ١٢ موقعاً من المواقع التي فيها وجود قوي للبعثة، وإجراء ٦٢ زيارة تقييم ميدانية في ٦٢ من قواعد عمليات السرايا والمكاتب الميدانية

تقييم جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسين المبلغ عنها وتوثيق وتجهيز الأدلة الظاهرة، حسب الاقتضاء

تنفيذ البلد المضيف والبلدان المساهمة بقوات، بالاشتراك مع اليونيسيف، آلية لرصد نجا ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تشغيل وصيانة ٥ مرافق لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لجميع أفراد البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية	٥	مرافق لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لجميع أفراد البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية جرى تشغيلها وصيانتها
تنظيم ٢٠ دورة توعية إلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لـ ٣٠٠ من موظفي البعثة المدنيين	٢٧	دورة توعية إلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لـ ٣٠١ من موظفي البعثة المدنيين تم تنظيمها. ويعزى الارتفاع في عدد الدورات والموظفين المدنيين إلى الجهد المتواصل الرامي إلى الوصول إلى جميع الأفراد المدنيين الموفدين حديثاً
الاضطلاع بـ ٤٠ برنامجاً واسع النطاق لتوعية ١٠ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٥٨	برنامجاً واسع النطاق لتوعية ١١ ٥٣٣ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة جرى الاضطلاع بها. ويعزى ارتفاع عدد البرامج واسعة النطاق لتوعية الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى الجهد المتواصل الرامي إلى الوصول إلى جميع الأفراد النظاميين الموفدين حديثاً
تنظيم ٥ دورات تدريبية لتحديد المعلومات لفائدة ٥٠٠ فرد من الأفراد العسكريين؛ و ١٠ دورات تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران في ١٠ من مواقع البعثة لفائدة ٢٥٠ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٧	دورة تدريبية لتحديد المعلومات لفائدة ٧٩٧ فرداً من الأفراد العسكريين. ويعزى ارتفاع عدد الدورات والأفراد العسكريين إلى التدريب الإضافي المقدم للأفراد العسكريين المتمركزين في البعثة لأكثر من ١٠ شهور
٨		دورات تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران في ٨ من مواقع البعثة أُجريت لفائدة ٢٤٣ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ويعزى الانخفاض في عدد الدورات التدريبية إلى القيود على التنقل في المواقع المستهدفة بسبب الشواغل الأمنية
تنظيم حلقتي عمل بشأن تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لفائدة ٥٠ مستشاراً في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وحلقتي عمل بشأن الوقاية بعد التعرض للفيروس لفائدة ٥٠ مشرفاً في مجال العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس	٢	حلقتا عمل نُظمتا بشأن تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لفائدة ٤٩ مستشاراً في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ويعزى الانخفاض في عدد المستشارين في مجال مكافحة الفيروس إلى عدم مشاركة أحد المشاركين المدعويين
٣		حلقات عمل بشأن الوقاية بعد التعرض للفيروس أُجريت لفائدة ٧١ مشرفاً في مجال العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس. ويعزى ارتفاع عدد حلقات العمل والمشرفين إلى طلب قدمته إدارة شؤون السلامة والأمن في ضوء خطر اندلاع العنف المتصل بالانتخابات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
القيام بحملة ترويج فصلية لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية في مختلف مواقع البعثة، وتعهد ٥ مرافق وظيفية ثابتة لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية في البعثة وتنظيم ٣٠ بعثة متنقلة لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية داخل الكنائس	نعم	جرى القيام بحملة ترويج فصلية لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية في مختلف مواقع البعثة مرافق وظيفية ثابتة لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية في البعثة جرى تعهدها
	٣٧	بعثة متنقلة لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية داخل الكنائس تم تنظيمها. ويعزى ارتفاع أعداد البعثات المتنقلة إلى طلبات أفراد الوحدات العسكرية والموظفين المدنيين بإجراء أكثر من فحص واحد لكل عميل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، كما يعزى إلى الجهود المتعددة المبذولة للوصول إلى الأشخاص المستهدفين
إجراء دراسة تقييمية لتحديد أثر أنشطة الأقسام المقررة ولتوجيه تنفيذها لاحقاً	١	دراسة تقييمية لتحديد أثر أنشطة الأقسام المقررة ولتوجيه تنفيذها لاحقاً تم إجراؤها
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها	نعم	وفرت خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	وفرت الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
إجراء ٤٠٠ دراسة استقصائية أمنية لأماكن إقامة الموظفين (ومنها ٧٥ دراسة في عنتيبي)	٤٦٠	دراسة استقصائية أمنية لأماكن إقامة الموظفين (ومنها ٧٧ دراسة في عنتيبي) تم إجراؤها
		ويعزى ارتفاع عدد الدراسات الاستقصائية بالأساس إلى زيادة عدد الموظفين الذين يستأجرون مساكن تتطلب إجراء دراسات استقصائية أمنية إما لأن المسكن لم يسبق استئجاره من جانب موظف في البعثة أو لأنه مكان إقامة حديث الإنشاء
تنظيم ٧٠٠ دورة إعلامية بشأن الإلمام بالحالة الأمنية وخطط الطوارئ لفائدة جميع موظفي البعثة (ومنها ٢٠٠ دورة إعلامية في عنتيبي)	٥٩٠	دورة إعلامية بشأن الإلمام بالحالة الأمنية وخطط الطوارئ لفائدة جميع موظفي البعثة (ومنها ١٧٠ دورة إعلامية في عنتيبي) تم تنظيمها. ويعزى انخفاض عدد الدورات بالأساس إلى الانخفاض في عدد الموظفين الجدد في البعثة
تدريب تمهيدي في مجال الأمن وتدريبات/تمارين أولية بشأن الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة	نعم	أجري تدريب تمهيدي في مجال الأمن وتدريبات/تمارين أولية بشأن الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة
تقديم وإعداد ١٧٠٠ تقرير شامل عن التحقيقات بشأن حوادث المرور والسرقة/تلف ممتلكات البعثة، وعن أعمال السطو والخسائر وأي حوادث أخرى تشمل موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها	١ ٢٩٢	عدد التحقيقات الشاملة التي أجريت والتقارير الشاملة التي أعدت بشأن حوادث المرور والسرقة/تلف ممتلكات البعثة، وعن أعمال السطو والخسائر وأي حوادث أخرى تشمل موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

ويعزى انخفاض العدد بالأساس إلى تحوُّل التركيز إلى التحقيقات في حالات سرقة الوقود إذ ساد القلق إزاء انتشار تلك الحالات بوجه خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتسم هذه التحقيقات بالتعقيد وتستغرق وقتاً طويلاً

لم تنجز أي دورات تدريبية لتحديد المعلومات لفائدة موظفي البعثة لأن قسم الأمن كانت لديه أولويات أخرى بما في ذلك التحقيقات في سرقة الوقود

لا

تنظيم دورات تدريبية لتحديد المعلومات لفائدة ٢٥ من موظفي البعثة العاملين كمحققين في ٥ مواقع

لم تنجز أي دورة تدريبية على "التعليمات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بواجبات الحراسة" والتكتيكات الدفاعية والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان استمرار تقديم الخدمات الأمنية بصورة مهنية

لا

تنظيم دورات تدريبية لفائدة ٦٠ من موظفي الأمن الدوليين في الأمم المتحدة بشأن الأسلحة النارية والتكتيكات الدفاعية، ولفائدة ١٠٠ من حراس الأمن الوطنيين على "التعليمات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بواجبات الحراسة" والتكتيكات الدفاعية والمجالات الأخرى ذات الصلة، لضمان استمرار تقديم الخدمات الأمنية بصورة مهنية

هو عدد موظفي الأمن الدوليين في الأمم المتحدة الذين تم تدريبهم على الأسلحة النارية والتكتيكات الدفاعية

٣٥

ويعزى انخفاض عدد موظفي الأمن الدوليين التابعين للأمم المتحدة الذين جرى تدريبهم إلى إعطاء الأولوية للتدريب على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية

هو عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تم تدريبهم على نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية. ويعزى ارتفاع عدد الموظفين الذين تم تدريبهم، عما هو مقرر، إلى أن هذا التدريب إلزامي لمعظم الموظفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ ٤٤٠

تدريب ٢٠٠ من موظفي الأمم المتحدة على نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية

لم ينجز التدريب على برنامج التأهيل الأمني بسبب عدم توفر المدربين

لا

تدريب ٢٠ من ضباط الأمن الدوليين على برنامج التأهيل الأمني

لم يُنجز التدريب على حقبة لوازم إسعاف الإصابات بسبب عدم توفر المدربين

لا

تدريب ١٠ من ضباط الأمن الدوليين على حقبة لوازم إسعاف الإصابات في حالات الطوارئ

هو عدد الوثائق المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية التي تم إعدادها

٢٢

إعداد ٢٢ وثيقة تتعلق بإدارة المخاطر الأمنية

هو عدد الإشعارات الأمنية للسفر بين المناطق التي تم إعدادها

١٨

إعداد ١٨ إشعاراً أمنياً للسفر بين المناطق

تم تحديث المواقع الجغرافية لجميع مرافق الأمم المتحدة وتحميلها على موقع شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة

نعم

تحديث المواقع الجغرافية لجميع مرافق الأمم المتحدة وتحميلها على موقع شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة

جرى تحديث قاعدة بيانات الشبكة الداخلية للحواسيب يومياً لفائدة أفراد البعثة

نعم

تحديث قاعدة بيانات الشبكة الداخلية للحواسيب يومياً لفائدة أفراد البعثة

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨)

الفرق		النفقات	المخصصات ^(١)	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١)÷(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
١٧,٣	٤ ٦٥٤,٢	٢٢ ٣١٠,٣	٢٦ ٩٦٤,٥	المراقبون العسكريون
(٠,٤)	(١ ٩١٧,٣)	٤٨٧ ٥٣٦,٣	٤٨٥ ٦١٩,٠	الوحدات العسكرية
(١,٩)	(٣٧٣,١)	٢٠ ٣٤٧,٨	١٩ ٩٧٤,٧	شرطة الأمم المتحدة
(٣,١)	(٩٧٢,٥)	٣٢ ٥٠٩,٧	٣١ ٥٣٧,٢	وحدات الشرطة المشكّلة
٠,٢	١ ٣٩١,٣	٥٦٢ ٧٠٤,١	٥٦٤ ٠٩٥,٤	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون				
(٣,٢)	(٤ ٧٠١,٩)	١٥٣ ٢٣٩,٦	١٤٨ ٥٣٧,٧	الموظفون الدوليون
(١٣,٤)	(١٣ ١٥٠,٣)	١١١ ١٨٩,٣	٩٨ ٠٣٩,٠	الموظفون الوطنيون
(٤,٣)	(٨٨٩,٥)	٢١ ٤٤٣,٢	٢٠ ٥٥٣,٧	متطوعو الأمم المتحدة
(٦,٧)	(٢١١,٢)	٣ ٣٧٠,١	٣ ١٥٨,٩	المساعدة المؤقتة العامة
١٧,٤	٤٩٦,٩	٢ ٣٦٦,٢	٢ ٨٦٣,١	الأفراد المقدمون من الحكومات
(٦,٨)	(١٨ ٤٥٦,٠)	٢٩١ ٦٠٨,٤	٢٧٣ ١٥٢,٤	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(٦٨,٣)	(٤٣٤,٨)	١ ٠٧١,٨	٦٣٧,٠	الخبراء الاستشاريون
(١٦,٩)	(٨٠٢,٥)	٥ ٥٣٨,٦	٤ ٧٣٦,١	السفر في مهام رسمية
٧,٧	٤ ٢٥٩,٩	٥١ ٢٣٥,٧	٥٥ ٤٩٥,٦	المرافق والبنى التحتية
١٤,٣	٣ ٠٠٢,٩	١٧ ٩٣٠,٠	٢٠ ٩٣٢,٩	النقل البري
٧,٠	١٢ ٣٩٧,٥	١٦٣ ٤٦٣,٣	١٧٥ ٨٦٠,٨	العمليات الجوية
(٢ ٥٠٥,٢)	(٧٢١,٥)	٧٥٠,٣	٢٨,٨	العمليات البحرية
(٥,٧)	(١ ١٨٣,٠)	٢١ ٨٩٤,٣	٢٠ ٧١١,٣	الاتصالات
١٠,٠	١ ٥٣٠,٨	١٣ ٧٣٩,٥	١٥ ٢٧٠,٣	تكنولوجيا المعلومات
(١١,٧)	(٤٠٥,٦)	٣ ٨٧٢,٠	٣ ٤٦٦,٤	الشؤون الطبية
-	-	-	-	المعدات الخاصة
(١,٠)	(٥٥٧,٠)	٥٣ ٩٤٠,٨	٥٣ ٣٨٣,٨	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

الفئة	الفرق		
	المخصصات ^(أ)	النفقات	المبلغ
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)
			النسبة المئوية
			(٤)=(٣)÷(١)
المشاريع السريعة الأثر	٢٠٠٠,٠	١٤٨٩,٧	٥١٠,٣
المجموع الفرعي	٣٥٢٥٢٣,٠	٣٣٤٩٢٦,٠	١٧٥٩٧,٠
إجمالي الاحتياجات	١١٨٩٧٧٠,٨	١١٨٩٢٣٨,٥	٥٣٢,٣
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٩٠٥٠,٧	٣١٠٠١,٢	(١٩٥٠,٥)
صافي الاحتياجات	١١٦٠٧٢٠,١	١١٥٨٢٣٧,٣	٢٤٨٢,٨
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١١٨٩٧٧٠,٨	١١٨٩٢٣٨,٥	٥٣٢,٣
			٠,٠

(أ) يمثل الموارد المعتمدة البالغ إجماليها ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار (صافيها ٦٠٠ ٩٩٧ ١١٢ دولار) والموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام والبالغ إجماليها ٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار لدعم الانتخابات وحماية المدنيين وحفظه السلام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

باء - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

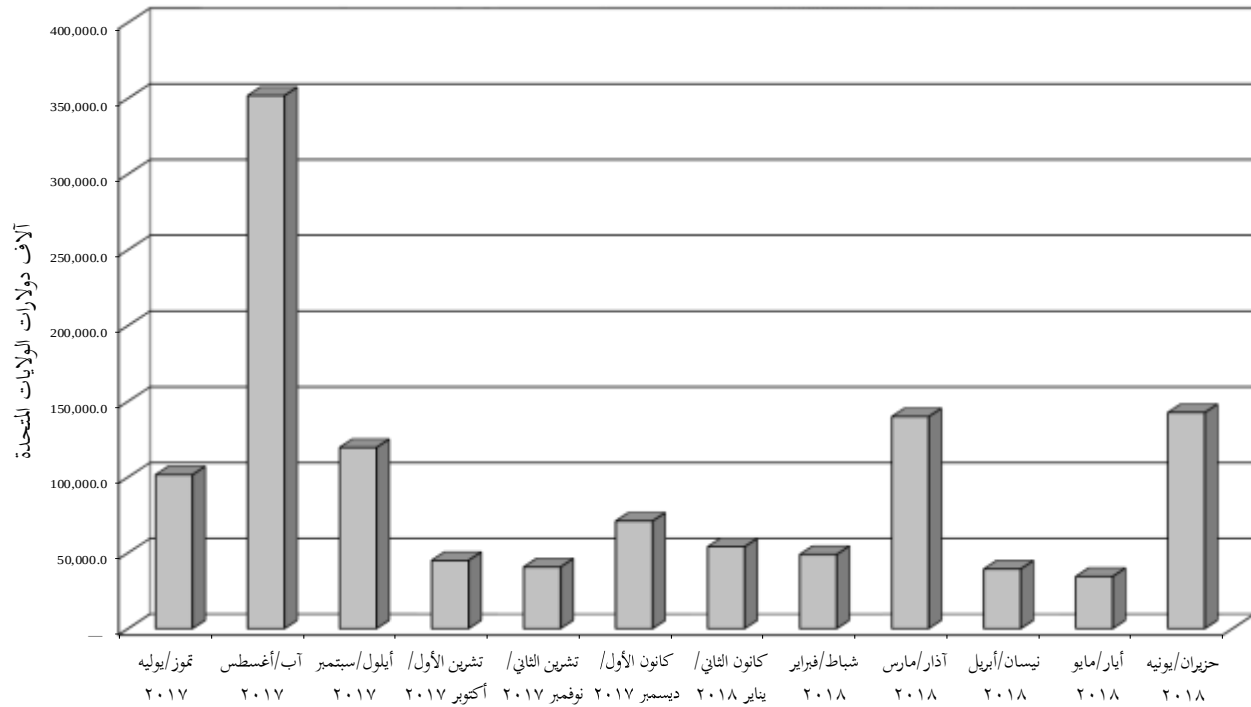
المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	الموارد الإضافية ^(أ)	النقل
			التوزيع المنقح
أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٦١٠١٧,٦	٣٠٧٧,٨	(١٣٧٨,١)
ثانياً - الموظفون المدنيون	٢٧٠١٧٣,٦	٢٩٧٨,٨	١٨٤٥٥,٢
ثالثاً - التكاليف التشغيلية	٣١٠٦٥٦,٩	٤١٨٦٦,١	(١٧٠٧٧,١)
المجموع	١١٤١٨٤٨,١	٤٧٩٢٢,٧	-
			١١٨٩٧٧٠,٨
النسبة المئوية للموارد المنقولة قياساً إلى مجموع المخصصات			١,٦

(أ) تمثل الموارد المأذون بها بموجب سلطة الالتزام.

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقلت مبالغ مالية إلى المجموعة الثانية، الأفراد المدنيين، لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي عما هو مدرج في الميزانية بالنسبة للموظفين الدوليين، وعن ارتفاع التكاليف العامة للموظفين الدوليين مقارنة بتقديرات الميزانية، وارتفاع متوسط مرتبات الموظفين الوطنيين والاقتطاعات الإلزامية من مرتباتهم مقارنة مع ما كان مدرجاً في الميزانية.

٦٥ - وقد تسنى النقل من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، بفضل ارتفاع متوسط معدل الشواغر الفعلي بالنسبة للمراقبين العسكريين. وتسنى النقل من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، بفضل انخفاض مسجل في أسطول الطائرات وساعات الطيران تماشياً مع مبادرة الأمين العام لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية للبعثات، وبفضل انخفاض حجم شراء المعدات.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٦٦ - يُعزى ارتفاع النفقات في شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أساساً إلى إنشاء التزامات تتعلق ببديل الاستجمام والبديل اليومي للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة؛ وعقود الإنجاز الكلي بشأن الوقود وحصص الإعاشة؛ واستئجار الأماكن؛ والعقود التجارية وطلبات التوريد المتعلقة بالأسطول الجوي للبعثة؛ وإبرام العقد المتعلق بالمنظومة الجوية غير المأهولة؛ والتعاقد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٦٧ - ويُعزى ارتفاع النفقات في آب/أغسطس ٢٠١٧ أساساً إلى إنشاء التزامات لتغطية تكاليف تناوب القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وتكاليف القوات وأفراد الشرطة في الوحدات المشكّلة المسددة بالأسعار القياسية وما يتعلق بها من المعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٦٨ - ويُعزى ارتفاع النفقات في آذار/مارس ٢٠١٨ أساساً إلى إنشاء الالتزامات المتعلقة بالمبلغ المتبقي من تكاليف القوات وأفراد الشرطة في الوحدات المشكّلة المسددة بالأسعار القياسية وما يتعلق بها من المعدات المملوكة للوحدات.

٦٩ - ويُعزى ارتفاع النفقات في حزيران/يونيه ٢٠١٨ أساساً إلى إنشاء التزامات متعلقة بالأسطول الجوي للبعثة بعد موافقة الجمعية العامة على سلطة للدخول في التزامات.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٣ ٩٢٧,٤	إيرادات الاستثمار
١ ٢٤٦,٨	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترات السابقة
٧ ٢٥٦,٣	إلغاء التزامات الفترة السابقة
١٢ ٤٣٠,٥	المجموع

هـ - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
٦٩ ٣٦٦,٦	الوحدات العسكرية
٥ ٩٦٥,٨	وحدات الشرطة المشكلة
٧٥ ٣٣٢,٤	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
٧٢ ٩٣١,٧	الوحدات العسكرية
٣ ٨٤٧,٦	وحدات الشرطة المشكلة
٧٦ ٧٧٩,٣	المجموع الفرعي
١٥٢ ١١١,٧	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٨	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
عامل ظروف التشغيل المكثف	٢,٩	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٤,٧	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٣,٥-صفر		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات ^(أ)	٢٣ ٤١٨,٣
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢٣ ٤١٨,٣

(أ) يمثل قيمة إيجار الأراضي والمباني ورسوم المطارات وحقوق الهبوط ورسوم الترددات اللاسلكية وتسجيل المركبات.

رابعا - تحليل الفروق^(١)

الفرق	
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٤ ٦٥٤,٢	١٧,٣
المراقبون العسكريون	

٧٠ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض النفقات المتعلقة ببذل الإقامة المقرر للبعثة بالنظر إلى ارتفاع معدل الشواغر الفعلي إلى ٥١,٥ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد وهو ٣٨ في المائة.

الفرق	
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١ ٩١٧,٣)	(٠,٤)
الوحدات العسكرية	

٧١ - يُعزى الفرق أساساً إلى: (أ) انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي ليصبح ٢,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المعتمد وهو ٤,١ في المائة؛ (ب) انخفاض الخصومات الفعلية مقارنة بسداد تكاليف القوات نتيجة عدم نشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧؛ (ج) ارتفاع متوسط عدد ضباط الأركان العسكريين الذين جرى نشرهم إلى ١٩١ ضابط في مقابل العدد المدرج في الميزانية وهو ١١٩ ضابط، مما أدى إلى ارتفاع مدفوعات بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ (د) إعادة التشكيل العسكري للوحدات القائمة في الميدان، ولا سيما نشر كتائب الانتشار السريع، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات؛ (هـ) تأخير إعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى الوطن؛ (و) ارتفاع عدد المطالبات بالتعويض عن الوفاة والعجز الناجمين عن الهجوم على قوات حفظ السلام في سموليكي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٧٢ - وقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً انخفاض تكاليف السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن بالنظر إلى: (أ) تأجيل نشر كتيبة الانتشار السريع، وتناوب كتيبة مشاة واحدة، وإعادة كتيبة مشاة واحدة إلى الوطن، إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ب) التناوب العكسي للقوات عندما يصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة؛ (ج) زيادة استخدام الطائرات المستأجرة لأجل طويل مما أدى إلى انخفاض تكاليف نقل الطائرات من منطقة البعثة وإليها؛ (د) انخفاض تكلفة النقل لكل راكب؛ وقابلها أيضاً انخفاض تكاليف حصص الإعاشة بالنظر إلى: (أ) انخفاض تكاليف النقل الفعلية؛ (ب) التأخر في وضع الصيغة النهائية للعقد الجديد مما أدى إلى دفع رسوم التعبئة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ج) انخفاض تكاليف التخزين الفعلية في أعقاب انخفاض المدفوعات المسددة لمقدمي الخدمات بسبب سوء الأداء.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١,٩)	(٣٧٣,١)
شرطة الأمم المتحدة	

٧٣ - يُعزى الفرق أساساً إلى أن الجزء المتعلق بالإقامة من بدل الإقامة المقرر للبعثة الذي يظل مستحقاً أثناء السفر يُسجل في إطار هذا البند من الميزانية.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٣,١)	(٩٧٢,٥)
وحدات الشرطة المشكلة	

٧٤ - يُعزى الفرق أساساً إلى (أ) ارتفاع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عما كان مدرجاً في الميزانية بالنسبة لإحدى وحدات الشرطة المشكلة لأن التوقيع على مذكرة التفاهم بشأنها جاء بعد وضع الصيغة النهائية للميزانية؛ (ب) انخفاض عامل تعطل المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية؛ (ج) انخفاض الخصومات الفعلية مقارنة بسداد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة نتيجة عدم نشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١؛ (د) انخفاض معدل الشواغر الفعلي إلى ٠,٤ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد وهو ١ في المائة.

٧٥ - وقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً انخفاض تكاليف السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن بالنظر إلى: (أ) تأجيل تناوب وحدة شرطة مشكلة إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ب) التناوب العكسي للقوات عندما يصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة؛ (ج) زيادة استخدام الطائرات المستأجرة لأجل طويل مما أدى إلى انخفاض تكاليف نقل الطائرات من منطقة البعثة وإليها؛ (د) انخفاض تكلفة النقل لكل راكب.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٤ ٧٠١,٩)	(٣,٢)

الموظفون الدوليون

٧٦ - يُعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين مقارنة بتقديرات الميزانية، وانخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي إلى ١٥ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المعتمد وهو ١٨ في المائة.

٧٧ - وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض متوسط معدل تسوية مقر العمل إلى ٤١,٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وهو ٥٢,١ في المائة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١٣ ١٥٠,٣)	(١٣,٤)

الموظفون الوطنيون

٧٨ - يعزى الفرق أساساً إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين مقارنة بتقديرات الميزانية، وإلى أن الاحتياجات المدرجة في الميزانية لمرتبات الموظفين والاقتطاعات الإلزامية منها استندت إلى المرتبات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين من المستويين 'خ ع' الدرجة ٨ و 'م و' -بء الدرجة ٧، في حين استند المتوسط الفعلي للمرتبات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في البعثة إلى المستويين 'خ ع-٤' الدرجة ١٠ و 'م و' -بء الدرجة ١٠.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٨٨٩,٥)	(٤,٣)

متطوعو الأمم المتحدة

٧٩ - يُعزى الفرق أساساً إلى عدم إدراج الاحتياجات المتعلقة بأمن الإقامة في الميزانية. ويحق لمتطوعي الأمم المتحدة استرداد ١٠٠ في المائة من تكاليف أمن الإقامة في حدود ١ ٠٠٠ دولار.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٢١١,٢)	(٦,٧)

المساعدة المؤقتة العامة

٨٠ - يُعزى الفرق أساساً إلى التكلفة المخصصة للبعثة من أجل شغل وظيفة مساعدة مؤقتة عامة متصلة بأنشطة الدعم لتطبيق التوسعة ٢ لنظام أوموجا، ووقف العمل بنظام غاليليو، ومشروع إدارة سلسلة الإمداد، وغيرها من المشاريع الشاملة، التي قابلها جزئياً تسجيل بعض النفقات المتصلة بمرتبات

المساعدة المؤقتة العامة والاقتطاعات الإلزامية منها تحت بندي المرتبات والاقتطاعات الإلزامية بالنسبة للموظفين الدوليين.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٤	٤٩٦,٩	الأفراد المقدمون من الحكومات

٨١ - يُعزى الفرق أساساً إلى تسجيل بعض النفقات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة للموظفين المقدمين من الحكومات تحت بند بدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة لأفراد شرطة الأمم المتحدة، وإلى انخفاض عدد الأسفار عما كان مدرجاً في الميزانية بالنظر إلى تمديد مدة خدمة ١٥ موظفاً كان من المقرر إعادتهم إلى أوطانهم خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦٨,٣)	(٤٣٤,٨)	الخبراء الاستشاريون

٨٢ - يُعزى الفرق أساساً إلى الاحتياجات الإضافية للتعاقد مع خبير استشاري يبني يشرف على مشاريع التشييد البيئية المتعلقة بالمياه والإصحاح ويضع مبادئ توجيهية بشأن تصميم وتنفيذ البنى التحتية للمياه والإصحاح؛ وخبير استشاري في البنى التحتية لصياغة وتصميم وتحليل وتنفيذ مشاريع التشييد والإشراف عليها في قاعدة اللوجستيات في عنتبي؛ وخبير استشاري في تجميع المواقع في كينشاسا؛ وإنتاج ٢٥ خريطة طبوغرافية.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٦,٩)	(٨٠٢,٥)	السفر في مهام رسمية

٨٣ - يُعزى الفرق أساساً إلى الاحتياجات المتعلقة بالسفر غير المدرجة في الميزانية وتتعلق بالتحقيق الخاص في الهجوم على حفظة السلام في سموليكبي؛ واستخلاص المعلومات من الممثل الخاص للأمن العام المنتهية ولايته؛ والسفر في انتداب مؤقت لأداء مهام حيوية؛ والسفر قبل النشر إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة؛ والسفر ومرافقة الجنائمين؛ ويعزى أيضاً إلى الزيادة في مبلغ بدل الإقامة اليومي المدفوع إلى السائقين الذين ينقلون البضائع من قاعدة اللوجستيات في عنتبي إلى مواقع مختلفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنظر إلى زيادة في نقل البضائع براً.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٧,٧	٤ ٢٥٩,٩

المرافق والبنى التحتية

٨٤ - يُعزى الفرق أساساً إلى التأخير في بذل الجهود الرامية إلى تمديد العمر المتوقع لمنشآت معالجة المياه من خلال صيانتها، وحالات التأخير في عملية طلب تقديم العروض لإبرام عقد بشأن إعداد وتشيد مدفن القمامة في غوما وذلك بسبب التأخير في تحديد موقع مناسب يلي المعايير البيئية للأمم المتحدة.

٨٥ - والنقص الإجمالي في الاحتياجات قابلية جزئياً زيادة في الاحتياجات من خدمات الأمن بالنظر إلى زيادة في عدد الحراس في مواجهة الحالة الأمنية؛ وزيادة في الاحتياجات من خدمات الصيانة بسبب تحديث نظام الطاقة الكهربائية لربط مكاتب البعثة بشبكة الطاقة الكهربائية المحلية في كاليمي ولومومباشي وغوما، والاحتياجات الإضافية المتعلقة بخدمات تنظيف المكاتب الجديدة في بوكافو وكينشاسا؛ وزيادة في الاحتياجات المتعلقة باستئجار الأماكن، التي تُعزى أساساً إلى تمديد عقد إيجار مبنى مستشفى المستوى الثالث في غوما لأن مرافق المستشفى الجديد لم تكتمل في الوقت المحدد، وإلى استئجار مباني جديدة في كينشاسا من أجل نقل وحدة شرطة مشكلة من غوما ونقل قاعدة عمليات سرية من بوكافو.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١٤,٣	٣ ٠٠٢,٩

النقل البري

٨٦ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى تسوية مطالبة من أحد موردي إمدادات الوقود والخدمات ذات الصلة كانت مدرجة في الميزانية تحت بند النقل البري في حين تمت تسوية نفقاتها تحت بند العمليات الجوية؛ وإلى استلام ٤٤ مركبة رباعية الدفع وعربة إطفاء من بعثات مغلقة؛ وإلى انخفاض تكاليف المركبات عما كان مقرراً.

٨٧ - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ارتفاعاً في استهلاك الوقود بالنظر إلى أن عدد المركبات المشتغلة كان أعلى مما كان مقرراً؛ وارتفاع متوسط السعر الفعلي للوقود إلى ٠,٩١ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية وهو ٠,٨١ دولار للتر الواحد.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٧,٠	١٢ ٣٩٧,٥

العمليات الجوية

٨٨ - يُعزى الفرق أساساً إلى: (أ) انخفاض عدد ساعات الطيران بعد إعادة النظر في جدول الرحلات الجوية المنتظمة وفقاً لمبادرة الأمين العام لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية لبعثات حفظ السلام، مما أسفر عن انخفاض احتياجات الاستئجار والتشغيل ووقود المحركات النفاثة؛ (ب) عدم النشر المسبق

للطائرات لأغراض التحضير للانتخابات بالنظر إلى عدم صدور طلب من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ (ج) عدم توافر طائرة من طراز An-26 في الفترة الممتدة من منتصف آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨؛ (د) عدم توافر طائرة من طراز Puma لمدة ثمانية أشهر إثر وقوع حادث؛ (هـ) استبدال طائرتين من طراز SAAB-340B بطائرتين من طراز DHC-8 مما أسفر عن تقليص تكلفة ساعة الطيران وزيادة القدرة؛ (و) تخفيض الأسطول تماشياً مع مبادرة الأمين العام مما أدى إلى الفسخ المبكر للتعاقد على طائرة من طراز L-382 تُستخدم بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وطائرة من طراز CRJ-200 مشتركة مع البعثات الإقليمية، وطائرة من طراز B-1900، وعدم شراء طائرتين عموديتين من طراز MI-8MT، وقد أسفر ذلك عن انخفاض الاحتياجات من الموارد لتغطية تكاليف الاستئجار والتشغيل ورسوم الهبوط وبدل معيشة الأطقم الجوية وتأمين المسؤولية.

٨٩ - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادةً في الاحتياجات تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم بالنظر إلى سداد مطالبة قدمها أحد موردي إمدادات الوقود والخدمات ذات الصلة كانت مدرجة في الميزانية تحت بند النقل البري، وارتفاعاً في متوسط السعر الفعلي المرجح للوقود إلى ٠,٨٦ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية وهو ٠,٧٦ دولار للتر الواحد؛ وزيادةً في الاحتياجات تحت بند الخدمات بالنظر إلى ارتفاع تكاليف المنظومة الجوية غير المأهولة.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٧٢١,٥)	(٢ ٥٥,٥)
العمليات البحرية	

٩٠ - يُعزى الفرق أساساً إلى اقتناء حاويات بحرية غير مدرجة في الميزانية من أجل نقل المرافق السابقة التجهيز، ومخازن الدفاع الميداني، والمولدات الكهربائية، ومنشآت معالجة المياه وتنقيتها، والمعدات الأخرى.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١١٨٣,٠)	(٥,٧)
الاتصالات	

٩١ - يُعزى الفرق أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات التجارية الناجمة عن: (أ) الاحتياجات الإضافية المتعلقة بزيادة عرض النطاق الترددي المنخفض السرعة لدعم توسعة أوموجا؛ (ب) دعم الأنشطة الانتحائية؛ (ج) تعزيز وجود البعثة في كانانغا؛ (د) دعم التصدي لفيروس إيبولا في مبانداكا؛ (هـ) توفير خدمات الإنترنت للقوات في سموليكسي؛ (و) وخدمات الإعلام من أجل طباعة المواد بما في ذلك الملصقات وجدول الأعمال والمطويات والكتيبات، في ما يتعلق بمحلمتين، وبحملة توعية لفائدة السكان المحليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن ولاية البعثة، وحملة بشأن السلامة على الطرق.

٩٢ - والزيادة الإجمالية في الاحتياجات قابلها جزئياً انخفاضُ الاحتياجات من قطع الغيار بالنظر إلى تعويض وتحسين المعدات الأساسية للبنى التحتية للاتصالات في الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٦، والنفقات المتصلة ببعض قطع الغيار والمستهلكات المدرجة في الميزانية تحت هذا البند،

مثل البطاريات والأسلاك والكابلات ولوازمها، التي تم قيدها تحت بند 'اقتناء اللوازم الهندسية' وبند 'اقتناء معدات كهربائية' ضمن فئة "المرافق والبنى التحتية".

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١ ٥٣٠,٨	١٠,٠

تكنولوجيا المعلومات

٩٣ - يُعزى الفرق أساساً إلى اتخاذ قرار بالاكْتفاء باستبدال المعدات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت مدة صلاحيتها المتوقعة، بعد استعراض البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البعثة.

٩٤ - وهذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات قابله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات جراء التكاليف المحملة على البعثة في ما يتعلق بتنفيذ الخاصيات الوظيفية للتوسعة ٢ لنظام أوموجا، مثل مشروع إدارة سلسلة الإمداد، وإشراك خبرة متعاقد معها في هذا الموضوع من أجل توفير التدريب والدعم الإنتاجي، والدعم في إدارة مختلف المشاريع، وتحويل البيانات الرئيسية لإتاحة الخاصيات الوظيفية المستقبلية لإدارة سلسلة الإمدادات؛ وزيادة في تكاليف الخدمات المركزية والدعم.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٤٠٥,٦)	(١١,٧)

الشؤون الطبية

٩٥ - يُعزى الفرق أساساً إلى عمليات الإجلاء الطبي لعلاج حفظة السلام المصابين في انفجار في قاعدة عسكرية، واستبدال أجهزة الكشف المحمولة وأجهزة التنفس المحمولة التي يستعملها فريق الإجلاء الطبي الجوي، واقتناء معدات الدفن ومضاغط التنفس بالهواء وغيرها من معدات التصدي لتفشي فيروس إيبولا.

٩٦ - والزيادة الإجمالية في الاحتياجات قابلهما جزئياً انخفاض الاحتياجات من اللوازم بالنظر إلى استلام لوازم طبية من البعثة المغلقة في ليبيريا.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٥٥٧,٠)	(١,٠)

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٩٧ - يعزى الفرق أساساً إلى اقتناء حصص الإعاشة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحديد الاتفاق المالي مع متعاقدين أفراد من أجل توفير خدمات متنوعة بما في ذلك الترجمة الشفوية وخدمات التشييد وذلك بعد أن لم تكتمل خلال الفترة المالية عملية طلب تقديم العروض للاستعانة بمتعاقدين تجاريين لتقديم هذه الخدمات بتكلفة أقل.

٩٨ - والزيادة الإجمالية في الاحتياجات قابليها جزئياً انخفاض احتياجات الشحن بالنظر إلى انخفاض مستوى المقتنيات، وانخفاض الرسوم المصرفية إثر مفاوضات جرت بين الأمم المتحدة والمصرف.

الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٥١٠,٣	٢٥,٥
المشاريع السريعة الأثر	

٩٩ - يُعزى الفرق أساساً إلى انخفاض المبلغ المرصود لكل مشروع وانخفاض عدد المشاريع، إذ سعت البعثة إلى إعطاء الأولوية إلى المشاريع التي تحقق نتائج يمكن قياسها وتنفيذها خلال فترة الميزانية.

خامساً - أداء الموارد المالية المعتمدة بموجب سلطة الدخول في التزامات

١٠٠ - منذ أن وافقت الجمعية العامة على ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في قرارها ٣٠١/٧١، شهدت عدة بارامترات تتعلق بالتكاليف والافتراضات التي تقوم عليها الميزانية تغيراً جذرياً.

١٠١ - وفي مذكرة موجهة إلى الجمعية العامة بشأن ترتيبات تمويل البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/778)، طلب الأمين العام تمويلاً إضافياً للإنفاق على البعثة بمبلغ ٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار، بالنظر إلى: (أ) الدعم المقدم من البعثة من أجل تحديث سجل الناجحين والعملية الانتخابية؛ (ب) الحاجة إلى دعم حماية المدنيين وحفظه السلام؛ (ج) مطالبة قدمها أحد مقدمي الخدمات ضد الأمم المتحدة؛ (د) الحاجة إلى إعادة ثلاث طائرات عمودية هجومية إلى الوطن.

١٠٢ - وأذنت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٧٢ للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار الذي سبق اعتماده للفترة ذاتها بموجب القرار ٣٠١/٧١.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الفرق		الفرق	
سلطة الالتزام	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)	(٣) - (١) = (٢)	(٤) = (٣) ÷ (١)
الوحدات العسكرية	٣٠٧٧,٨	-	٣٠٧٧,٨
المجموع الفرعي	٣٠٧٧,٨	-	٣٠٧٧,٨
الموظفون المدنيون			
متطوعو الأمم المتحدة	٥٤٨,١	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	٢٤٣٠,٧	-	-
المجموع الفرعي	٢٩٧٨,٨	-	-
التكاليف التشغيلية			
المرافق والبنى التحتية	٣٠٠٠,٠	٣٨١٣,٦	(٨١٣,٦)
			(٢٧,١)

الفرق		النفقات	سلطة الالتزام	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١) ÷ (٣) = (٤)	(٢) - (١) = (٣)	(٢)	(١)	
١٠٠,٠	٤١٢٠,٧	-	٤١٢٠,٧	النقل البري
(١٦,١)	(٥٢٥٣,٦)	٣٧٨٦٧,٦	٣٢٦١٤,٠	العمليات الجوية
(٤٩,٩)	(٥٩٩,٠)	١٧٩٩	١٢٠٠,٠	الشؤون الطبية
-	-	٩٣١,٤	٩٣١,٤	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
(٦,١)	(٢٥٤٥,٥)	٤٤٤١١,٦	٤١٨٦٦,١	المجموع الفرعي
١,١	٥٣٢,٣	٤٧٣٩٠,٤	٤٧٩٢٢,٧	إجمالي الاحتياجات
-	-	٢٠٠,٢	٢٠٠,٢	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١,١	٥٣٢,٣	٤٧١٩٠,٢	٤٧٧٢٢,٥	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
١,١	٥٣٢,٣	٤٧٣٩٠,٤	٤٧٩٢٢,٧	مجموع الاحتياجات

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٠٣ - رغم أن الطلب قد تضمن الموارد اللازمة للتمويل الإضافي للشحن الخاص بالإعادة المقررة لثلاث طائرات عمودية هجومية إلى الوطن، فقد قررت الإدارة الإبقاء على الطائرات العمودية الثلاث بالنظر إلى الاحتياجات التشغيلية. وبسبب استمرار المفاوضات مع البلد المساهم بقوات، لم يتم خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ نشر وحدة لتحليل التهديدات حسب المواقع الجغرافية من أجل تزويد البعثة بالمعلومات الكافية للتدخل في حربها ضد الجماعات المسلحة.

الموظفون المدنيون

١٠٤ - استُغلت بالكامل الموارد المرصودة تحت بند الموظفين المدنيين من أجل نشر الموظفين لدعم العملية الانتخابية.

التكاليف التشغيلية

١٠٥ - على نحو ما كان مقررًا في الأصل، تم تنفيذ التحسينات والتعزيزات الأمنية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وضمان حماية المدنيين. وفي أعقاب تدهور الظروف الأمنية، كان لا بد من توظيف مزيد من حراس الأمن وشراء مواد بناء إضافية لدعم تحديث البنى التحتية التكتيكية. وبالإضافة إلى ذلك، ودعمًا لمكافحة الجماعات المسلحة، نشرت البعثة أربع طائرات من طراز Mi-24 بدلاً من طائرتين فقط حسبما كان مقررًا.

١٠٦ - وفي ما يتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة إلى العملية الانتخابية، تمت تسوية المطالبات المتعلقة بـ ١٤ طائرة مروحية، بموجب طلب توريد، استُخدمت في تحديث سجل الناجحين. ومع ذلك، وبالنظر إلى عدم صدور طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للحصول على مزيد من الدعم في العملية

الانتخابية، فإن الطائرتين من طراز C-130 اللتين كان من المقرر التعاقد بشأْنهما للبدء في نقل المعدات الضرورية للعملية الانتخابية لم يتم نشرهما ولم تُقدّم أي إمدادات من الوقود للنقل البري دعماً لتسجيل الناخبين في منطقة كاساي.

١٠٧ - وتمثل النفقات تحت بند العمليات الجوية أيضاً تسوية مطالبة إلى أحد مقدمي الخدمات في ما يتعلق بعقد إمدادات الوقود والخدمات ذات الصلة التي رُصدت لها مخصصات تحت بند النقل البري في طلب التمويل الإضافي.

١٠٨ - وكانت التكاليف الطبية أعلى مما كان مقرراً بسبب نفقات الإجلاء الطبي والعلاج اللازمين لحفظة السلام المصابين بجروح في انفجار داخل قاعدة عسكرية.

١٠٩ - واستُخدمت الموارد المخصصة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى بالكامل.

١١٠ - وعموماً، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير استخدام مبلغ ٤٧ ٣٩٠ ٤٠٠ دولار المعتمد بموجب سلطة الدخول في التزامات، دون تحديد لأنصبة مقررة، استخداماً كاملاً. وبما أن الموارد المعتمدة في إطار قرار الجمعية العامة ٣٠١/٧١، التي تصل إلى ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ ١ دولار للإنفاق على البعثة، استُغلت بالكامل، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن ترصد مبلغ ٤٧ ٣٩٠ ٤٠٠ دولار.

سادساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١١١ - ترد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

(أ) خفض سلطة الالتزام بالمبلغ الذي لا يتجاوز ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار المعتمد للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بموجب أحكام قرار الجمعية ٢٩٣/٧٢، بما قدره ٥٣٢ ٣٠٠ دولار إلى مبلغ ٤٧ ٣٩٠ ٤٠٠ دولار، بحيث يصل مجموع الموارد المعتمدة للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المعنية إلى المبلغ الإجمالي ١ ١٨٩ ٢٣٨ ٥٠٠ دولار، ويعادل النفقات التي تكبدتها البعثة خلال الفترة نفسها؛

(ب) تخصيص مبلغ قدره ٤٧ ٣٩٠ ٤٠٠ دولار وتقسيمه إلى أنصبة مقررة، وهو يمثل سلطة الالتزام المخفضة المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه، للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(ج) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، البالغة ١٢ ٤٣٠ ٥٠٠ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٣ ٩٢٧ ٤٠٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١ ٢٤٦ ٨٠٠ دولار)، ومن إلغاء التزامات الفترة السابقة (٧ ٢٥٦ ٣٠٠ دولار).

سابعاً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٧٢

(A/72/789/Add.11)

الطلبات/التوصية

الطلبات/التوصية

توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مفصلة في تقرير أداء البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن النفقات الفعلية المتكبدة في ما يتصل بالمبلغ الإضافي ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ترد في الجزء الخامس من هذا التقرير معلومات عن النفقات الفعلية المتكبدة في ما يتعلق بالمبلغ الإضافي البالغ ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار للإنفاق على البعثة في هذه الفترة (الفقرة ٦).